

التعليم السلفي

على

القناعة المراكشية

لشيخ الإسلام ابن تيمية

لفضيلة الشيخ

د. عبد العزيز بن عبد الله بن باز

١٤٤٠ هـ

فهرس الموضوعات:

- ١ مقدمة
- ٢ مقدمات قبل التعليق على القاعدة المراكشية
- ٢ - المقدمة الأولى: سبب تسمية القاعدة المراكشية بهذا الاسم
- ٢ - المقدمة الثانية: جواب شيخ الإسلام في هذه القاعدة يتعلق بتقرير أسماء الله وصفاته على طريقة السلف
- ٣ - المقدمة الثالثة: ملخص اعتقاد السلف في باب الأسماء والصفات
- ٣ تنبيه: السابق واللاحق مؤثران في معرفة المعنى
- ٣ تنبيه: لا يصح في لغة العرب إطلاق الكلمة بمعنى اللفظ المفرد
- ٤ هل (الجنب) في قوله: ﴿..مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ صفة لله؟
- ٤ هل (الوجه) في قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ صفة لله؟
- ٤ تفسير التابعي حُجَّة
- ٥ إطلاقات الكلمة عند العرب
- ٥ - المقدمة الرابعة: الأمور التي تُطلق على الله ثلاثة أقسام
- ٦ الأصل في الأسماء والصفات أنها توقيفية إجماعاً
- ٧ تنبيه: أهمية الاعتناء بمعرفة الطرق التي تُثبت بها أسماء الله عز وجل

- المقدمة الخامسة: أشهر الطوائف التي خالفت أهل السنة في الأسماء والصفات
 ٨
- الطائفة الأولى: المجسمة والمشبهة..... ٨
- الطائفة الثانية: المؤولة..... ٩
- الطائفة الثالثة: المفوضة..... ١٠
- خطورة مذهب المفوضة وأهمية تمييزه عن مذهب السلف ١١
- سبب اضطراب بعض الحنابلة المتأخرين بين التفويض والتأويل والإثبات . ١٣
- المقدمة السادسة: أهمية التدقيق في مسائل الاعتقاد وخطورة الخطأ فيه ١٤
- المقدمة السابعة: التفصيل في الانتساب للمذاهب والرد على الحنابلة الجدد. ١٦
- من الخطأ الكبير أن يُقال إن الأولين من أصحاب المذاهب الأربعة كانوا على
 التفويض..... ١٩
- بداية المتن ٢١
- المتن: (فأجاب المشار إليه قائلاً: الحمد لله رب العالمين ... ﴿...فردوه إلى الله
 والرسول﴾ ٢٢
- القاعدة الأولى من المقدمة ٢٣
- المتن: (ومما جاء به الرسول رضاه عن السابقين الأولين ... ﴿رضي الله عنهم
 ورضوا عنه﴾ ٢٤

- القاعدة الثانية من المقدمة ٢٤
- المتن: (ومما جاء به الرسول إخباره بأنه تعالى قد أكمل الدين ... ﴿والله يعصمك من الناس﴾ ٢٥
- القاعدة الثالثة من المقدمة ٢٥
- القاعدة الرابعة من المقدمة ٢٥
- المتن: (ومن المعلوم أنه قد بلغ الرسالة ... إلا ذكر لنا منه علمًا) ٢٦
- التفصيل في عصمة الأنبياء والمرسلين ٢٦
- المتن: (إذا تبين هذا فقد وجب على كل مسلم تصديقه فيما أخبر ... وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة) ٢٨
- القاعدة الخامسة من المقدمة ٢٨
- القاعدة السادسة من المقدمة ٢٨
- المتن: (وهذا معلوم من وجوه: الوجه الأول: أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم ...) ٣٠
- الإنسان مجبول على فهم ما يهتم به من العلوم، وكتاب الله من باب أولى ٣٠
- المتن: (الوجه الثاني: أن الله سبحانه وتعالى قد حضهم على تدبره وتعقله ... لِأَنَّ يَعْقِلُوا وَالْعَقْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَعَانِيهِ) ٣٢
- المتن: (الوجه الرابع: أنه ذم من لا يفهمه ...) ٣٣

- المتن: (الوجه الخامس: أنه ذمّ من لم يكن حظه من السماع إلا سماع الصوت دون فهم المعنى... بَلْ وَعَنْ أَيْمَّةِ التَّابِعِينَ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ وُجُوهِ) ٣٣

- المتن: (الوجه الأول: أن يُعبّرَ كُلُّ منهم عن معنى الاسم بعبارة غير عبارة صاحبه ...) ٣٦

فائدة: المفسرون متوسّعون في ذكر الخلاف لاعتنائهم بالألفاظ ٣٧

- المتن: (الوجه الثاني: أن يذكر كلُّ منهم من تفسير الاسم بعض أنواعه...) . ٣٨

فائدة: ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن أولياء الله على مرتبتين ٣٩

الخلاف ينقسم إلى أربعة أنواع ٤٠

- المتن: (الوجه الثالث: أن يذكر أحدهم لنزول الآية سبباً ويذكر الآخر سبباً آخر ...) ٤١

الأصل في أقوال الصحابة أنها قول واحد لقلّة الخلاف بينهم ٤١

وجوب اتباع السُّنة وإن لم يظهر لنا أصلها في القرآن ٤٢

فهم السلف حجة وهو من صور الإجماع ٤٢

السُّنة مُنزلة كما أن القرآن مُنزّل ٤٣

- المتن: (فصل: فإذا تبين ذلك فوجب إثبات علو الله تعالى ونحوه يتبيّن من

وجوه: الوجه الأول...) ٤٤

أنواع العلو لله، وتواتر الأدلة على إثبات علو الذات ٤٦

قوله: (في السماء) (في) لها معنيان باختلاف معنى السماء ٤٧

الرد على تحريف أهل البدع للآية: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ

الْأَرْضَ﴾ وقولهم أن (من في السماء) هو الطير ٤٨

الآيات التي تذكر أن بعض المخلوقات عند الله دون الآخر ترد على القائلين بأن

الله في كل مكان..... ٤٨

- المتن: (وأما الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين - أي في الإثبات - فلا

يحصيها إلا الله...) ٤٩

جاءت النصوص بإثبات علو الله، فالحق إما في ظاهرها أو مع ما يُخالفها، والحق

لا يخرج عن النقيضين..... ٥٠

لا يمكن لأحد أن ينقل عن السلف إنكار علو الله على خلقه لكن يستطيع أن

ينقل عنهم العكس..... ٥١

شهادة جمع من العلماء لابن تيمية بأنه من أهل الاستقراء التام ٥١

الإجماع وفهم السلف صمام الأمان لأهل السنة ٥١

- المتن: (فإن القائل إذا قال: هذه النصوص أُريد بها خلاف ما يُفهم منها ...) ٥٣

إذا خلا الكلام من القرينة فيجب أن يُحمل على الوضع الأول باتفاق العقلاء

..... ٥٤

لا يصح أن يُنسب لشيخ الإسلام القول بالمجاز لأمر ٥٤

- على القول بصحة المجاز فلا يصح الاستدلال به على نفي صفات الله ٥٥
- لا يُعقل أن يكون اعتقاد أن الله في السماء كفر وتكون نصوص الكتاب والسنة
- على ذلك ولا يُبين الله ولا نبيه خلاف ذلك ٥٧
- المتن: (لكن للجهمية المتكلمة هنا كلام وللجهمية المتفلسفة كلام، أما المتفلسفة
- والقرامطة فيقولون: ...). ٥٩
- التناقض والكفر في كلام الجهمية المتفلسفة في إنكار ظواهر النصوص ٦١
- الرد على بعض الآثار التي يتمسك بها أهل التأويل في صرف النصوص عن
- ظواهرها. ٦١
- المتن: (وأما الجهمية المتكلمة فيقولون: إن القرينة الصارفة لهم عما دل عليه
- الخطاب هو العقل ...). ٦٤
- من اللوازم الباطلة لجعل ظواهر النصوص ضلالاً ٦٧
- أثر تعظيم العلماء وعدم التزام الدليل في متابعتهم على الباطل ٦٨
- وقوع البيهقي في تأويلات ٦٩
- السُّرورية ظاهرهم وحقيقتهم ٧٠
- شعور بعض السلفيين بالضعف لأنهم لم يتعلموا علم الكلام، واعتمادهم على
- ابن تيمية ٧١
- المراد بـ (الاتحادية) ٧٢

- المراد ب (الحلولية) ٧٢
- خطأ ابن عربي المالكي في إنكار العلو وتشبيهه لمن يُثبته بفرعون ٧٣
- للجهمية إطلاقان ٧٣
- المتن: (الوجه الثاني في تبين وجوب الإقرار بالإثبات وعلو الله على السماوات
 (... ٧٥
- المتن: (الوجه الثالث: أن يُقال: كل من فيه أدنى محبة للعلم أو أدنى محبة للعبادة
 لا بد أن يخطر بقلبه (...). ٧٦
- لا بد لمن عنده أدنى محبة للعلم والعبادة أن يخطر بقلبه باب صفات الله ٧٧
 من العجائب ألا يقلد بعض الأشاعرة علماءهم في الفقه أما في العقائد فيفزعون
 لتقليد أكابرهم! ٧٧
- (إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر) تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي
 بالمرئي ٧٨
- المتن: (الوجه الرابع: أن يُقال إما أن يكون الله يحب منا أن نعتقد قول النفاة أو أن
 نعتقد قول أهل الإثبات (...). ٧٩
- اغترار العامة بألفاظ الجهمية التي يُظن منها تعظيمهم لله ٨٠
- معنى التوحيد عند الجهمية والمعتزلة ٨٠
- المتن: (والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم يسمون مذهب النفاة التوحيد...). ٨١

- أدلة الأسماء والصفات أكثر من أدلة المسائل الفقهية، ومع ذلك لا يُقر بها
المؤولة..... ٨٢
- المتن: (والقرآن كله حقٌ ليس فيه إضلال ولا دلٌّ على كفر ومُحال....)..... ٨٣
- الرد على مقولة المؤولة الجائرة: (مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم)
..... ٨٣
- المتن: (ومن المعلوم أن الله لا يُحب الجهل ولا الشك ولا الحيرة ولا الضلال،
وإنما يحب الدين والعلم واليقين....)..... ٨٥
- تناقض بعض من يدّعي أنه متوقّف ثم يردُّ على أهل الحق ويسكت عن أهل
الباطل..... ٨٨
- المراد ب (الواقفة)..... ٨٨
- كلام الإمام مالك لا يصح أن يكون تفسيرًا لقول المخالفين من النفاة والمفوضة
..... ٨٩
- كلام الإمام مالك فيه ردُّ على من يدّعي أن مذهب المالكية هو مذهب الأشاعرة
..... ٩٠
- المتن: (وكلام المالكية في ذم الجهمية النفاة مشهور في كتبهم....)..... ٩١
- المتن: بدأ المصنف بذكر نقولات عن السلف في إثبات الصفات ٩٣
- نفي الجهمية لأسماء الله وصفاته مفاده وصف الله بالعدم..... ٩٤

- معنى أن الله بائن من خلقه: ٩٤
- كل داعية باطل أول كلامه غسل وآخره سم ٩٥
- أكثر تأويلات الأشاعرة اليوم هي تأويلات بشر المريسي ٩٥
- المتن: (وهكذا ذكر أهل الكلام الذين ينقلون مقالات الناس ...) ٩٦
- القرب قربان: ٩٨
- ليس لأبي الحسن الأشعري طور ثالث وافق فيه أهل السنة ٩٨
- الأشاعرة إذا أجهلوا أصابوا وإذا فصلوا ضلوا ٩٩
- خطأ نفي الجسم عن الله، وسبب نقل ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري .. ١٠٠
- حقيقة معنى (الاستواء) عند أبي الحسن الأشعري ١٠٠
- إثبات أبي الحسن الأشعري ومتقدمي الأشاعرة للصفات الخبرية خلافاً
للمتأخرين ١٠١
- كلام أبي الحسن الأشعري في العلو محتمل للتفويض أو الإثبات ١٠١
- مخالفة أبي الحسن الأشعري لابن العربي المالكي في أن فرعون كذب موسى في
أن الله في السماء ١٠٢
- المتن: (وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: أن معنى استوى
استولى ...) ١٠٣

- عند ذكر أبي الحسن الأشعري للطوائف المخالفة لم يذكر معهم الكلائية، مما يدل
على أنه لم يتراجع..... ١٠٤
- نقل ابن عبد الهادي في رده على ابن عساكر عن ألف عالم تبديع الأشاعرة . ١٠٤
- اعتقاد الإمام أحمد هو نفسه اعتقاد الشافعي ومالك وغيرهم من السلف.. ١٠٥
- سبب نسبة السُّنة للإمام أحمد، وأهمية الصبر على الحق وعدم الاغترار بالدنيا
وغيرها من الصوارف..... ١٠٥
- مهم: مصيبةُ ترك بيان الحق خشية الناس أو الأذى..... ١٠٥
- المتن: (وقال أبو بكر الآجري في كتاب الشريعة: الذي يذهب إليه أهل العلم أن
الله تعالى على عرشه فوق سماواته وعلمه محيط بكل شيء...)..... ١٠٨
- الطريقة الصحيحة لنطق وكتابة اسم (الأصفهاني)..... ١١٣
- لا يصح إطلاق لفظ (القديم) على صفات الله..... ١١٣
- سبب نقل ابن تيمية عن بعض المخالفين..... ١١٣
- شدة يحيى بن عمار على الأشاعرة..... ١١٣
- إطلاقات الصوفية وأهمية التمييز بينها..... ١١٤
- ليس من الإنصاف حمل عبارات الصوفية المحتملة على الباطل وهم يريدون بها
المعنى الصواب..... ١١٥

- كلام علماء الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة حجة على أتباع هذه المذاهب
من الأشاعرة ١١٦
- فرق بين أبي حامد الإسفراييني وأبي إسحاق الإسفراييني ١١٦
- محنة الحنابلة مع الأشاعرة، وسبب ترك الخطيب البغدادي للمذهب الحنبلي
..... ١١٧
- إجماع أهل الحديث على صحة حديث النزول ١١٧
- انعقد الإجماع على أن أسماء الله على الحقيقة لا على المجاز ١١٧
- تنبيهات في ختام رسالة ابن تيمية العظيمة ١١٨
- التنبيه الأول: الواقفة ليس لهم مذهب كالأشاعرة والمعتزلة ١١٨
- التنبيه الثاني: من المباحث الدقيقة مبحث العلاقة بين أسماء الله وصفاته وأسماء
وصفات المخلوقين ١١٩
- المشكك من أنواع التواطؤ ١٢١
- تناقض الأشاعرة في تشنيعهم على (الحموية) ١٢١
- التنبيه الثالث: المقصد الأساس من كثير من كتب ابن تيمية الرد على الأشاعرة
..... ١٢٢
- من أسباب انتشار المعتقد الأشعري: صلاح الدين الأيوبي ١٢٢

- من أسباب انتشار المعتقد الأشعري: إظهار الأشاعرة أنهم أنصار أصول الدين
ومحاربتهم للمعتزلة..... ١٢٢
- من أسباب انتشار المعتقد الأشعري: موافقتهم لأهل السنة عند الإجمال
ومخالفتهم لهم في التفصيل..... ١٢٢
- من الأصول التي خالف فيها الأشاعرة أهل السنة..... ١٢٣
- الجواب على خطأ بعض أهل السنة في قوله إن الأشاعرة أهل سنة..... ١٢٥
- بيان مراد ابن تيمية من جعل الأشاعرة من أهل السنة بالإطلاق العام..... ١٢٦
- التنبيه الرابع: من الفروقات بين (القاعدة المراكشية) و(الحموية)..... ١٢٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... أما بعد:

فقد طالعت على عجالة تفريغاً لشرح القاعدة المراكشية لشيخ الإسلام ابن تيمية -
رحمه الله تعالى-، قام بتفريغه بعض الإخوة الأفاضل ووضعوا له فهرساً، وأسميته:

(التعليقات السلفية على القاعدة المراكشية)

أسأل الله أن يتقبل هذا الدرس، وأن يجعله نافعاً لخلقه، مقبولاً عنده سبحانه
وتعالى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبد العزيز بن ريس الريس

[@dr_alraies](https://www.instagram.com/dr_alraies)

المشرف العام على موقع الإسلام العتيق

٩-١١-١٤٤٠هـ

مقدمات قبل التعليق على القاعدة المراكشية:

المقدمة الأولى:

سبب تسمية القاعدة المراكشية بهذا الاسم أنها جواب لرجل من مراكش، وهي من مدن المغرب، وهذه الطريقة توجد كثيرًا في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - ومؤلفات غيره من أهل العلم، أنهم يُسمُّون الأجوبة باسم مدن السائلين، كما هو في (الواسطية) و(الحموية) وغيرها من الرسائل والكتب.

المقدمة الثانية:

جواب شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه القاعدة يتعلق بتقرير أسماء الله وصفاته على طريقة السلف، ويُقعد ذلك ويُبيِّن بالأدلة النقلية والعقلية، ويرد على الشبهات المثارة في ذلك بكلامٍ نفيس للغاية - رحمه الله تعالى -.

وقد استطاع شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في هذه الرسالة وفي غيرها من كتبه أن يُبيِّن أن العقل والنقل دالٌّ الآن على إثبات أسماء الله وصفاته وأنه لا تعارض بينهما، ولا يصح أن يُرد ما جاء في أدلة الكتاب والسُّنة بالعقل، بل العقل لا يُعارض ذلك.

وقد ألَّف شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - كتابًا خاصًا في ذلك وهو كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، وأثبت فيه أن العقل الصريح لا يتعارض من النقل الصحيح وأنهما متفقان، لكن قد يأتي النقل بما تحار فيه العقول لا بما تمنعه العقول.

المقدمة الثالثة:

ينبغي أن يُعلم مختصر اعتقاد السلف في باب الأسماء والصفات، فالسلف -رحمهم الله تعالى- في أسماء الله وصفاته يُثبتون المعنى والكيفية، والمعنى عندهم معلوم ويُرجعون إلى لغة العرب، أما الكيفية فغير معلومة بل مجهولة.

ولا تعارض ولا تناقض في ذلك، فقد يكون في يد أحدهم شيء ولا تعرف ما هو مع إثبات وجود شيء في اليد.

وقد لخص هذا الإمام مالك -كما سيُبينه شيخ الإسلام في هذه القاعدة- في جوابه المشهور الذي رواه البيهقي واللالكائي والخلال وغيرهم، لما قال: "الاستواء معلوم" وفي بعض ألفاظه: "غير مجهول"، "والكيف مجهول" وفي بعض ألفاظه: "غير معلوم".

وينبغي أن يُعلم أمر دقيق، وهو أن لسياق الكلام وسباقه ولحاقه أثرًا في فهم المعنى، فإذا رأيت اللفظ منفردًا تحمله على معنى باعتبار أن أكثر استعماله على هذا المعنى، لكن السابق واللاحق مؤثر.

ومن القواعد المهمة: أنه لا يصح في لغة العرب إطلاق الكلمة بمعنى اللفظ المفرد، فلا يقال (زيد) كلمة، وإنما يُقال: (زيد) لفظ، وإطلاق الكلمة على اللفظ المفرد هذا استعمال واصطلاح عند النحاة وليس استعمالًا لغويًا، ففي اللغة تُطلق الكلمة على الخطبة، قال تعالى: ﴿كَلَّا ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

لذلك الكلمة في لغة العرب لها سابقها ولاحقها، وهما مؤثران في معرفة معناها.
ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]،
فلا يصح أن يُثبت من ذلك صفة (الجنب)، وأهل السنة على خلاف ذلك، إلا أبا
عمر الطلمنكي، وقد أخطأ في هذا، وقد بيّن الدارمي في رده على بشر المريسي، وابن
القيم كما في (مختصر الصواعق) وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم من أئمة السنة
أن معنى قوله: ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ أي: في حق الله، بدليل السياق، فالكافر لا يتحسّر
على ترك صفة الجنب وإنما على ترك قيامه بحق الله عز وجل، وهذا لا يسمى تأويلاً
لأن السياق قد دلّ عليه.

مثال ثانٍ: ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- أن صفة الوجه لا تُثبت
من قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فالمراد بالوجه هنا
الجهة لا وجه الله عز وجل.

ثم بيّن شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- كما في المجلد السادس من (مجموع الفتاوى)
أنه بدلالة السياق يكون المراد بالوجه الجهة، وبيّن ذلك -رحمه الله تعالى- في رده
على الاعتراضات المصرية على (الفتوى الحموية)، فبيّن في رده أن المراد بالوجه في
الآية الجهة، لأن سياق الآية يتعلق بالجهة.

ثم أكّد ذلك بأنه ثبت عن مجاهد -رحمه الله تعالى- أنه فسّر الآية بالقبلة، ومجاهد
تابعي، وتفسير التابعي حجّة على أصح قول أهل العلم، وهو قول الشافعي ورواية

عن الإمام أحمد، لاسيما من مثل مجاهد، فقد ثبت عنه أنه كان يُوقف ابن عباس - رضي الله عنهما - عند كل آية ويسأله عن معناها.

وقد ذكر هذه الأمثلة على تأثير السياق على المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما في المجلد السادس من (مجموع الفتاوى)، وفي كتابه (بيان تلبيس الجهمية) وفي غيرها من كتبه، وجمعها جمعاً مفيداً شيخنا ابن عثيمين - رحمه الله تعالى - في كتابه (القواعد المثلى)، وذكر عدة أمثلة على ذلك - رحمه الله تعالى -.

فإذن لا يوجد في لغة العرب إطلاق الكلمة على اللفظ المفرد وإنما هو اصطلاح عند النحاة، أما في لغة العرب فتُطلق الكلمة على الجملة وقد تُطلق على الخطبة، وبيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - كما في المجلد السابع من (مجموع الفتاوى) لما بحث المجاز، وهذا مفيد للغاية في فهم بطلان المجاز وغيره مما يُحتاج إليه.

المقدمة الرابعة:

ينبغي أن يُعلم أن ما يُطلق على الله أمورٌ ثلاثة:

- الأمر الأول: الأسماء، والاسم يُدعى ويُدعى به، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فتقول: "أسألك يا رحمن"، وتقول: "أسألك يا رب العالمين"، وتدعو بالاسم وتتوسل به فتقول: "أسألك يا الله بأنك الرحمن".

- الأمر الثاني: الصفات، والصفة من حيث الأصل لا تُدعى، وإنما يُدعى بها، قال تعالى: ﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، فتقول: "أسألك يا الله برحمتك"، لكن لا تقول: "أسأل رحمتك"، فهذا لا يجوز من حيث الأصل.

- الأمر الثالث: الإخبار، ويُخبر عن الله بكل لفظ ليس سيئاً من كل وجه، فما كان سيئاً من وجه دون وجه يصح الإخبار به عن الله لكن الذي لا يصح أن يكون سيئاً من كل وجه.

وقد بين هذه الإطلاقات الثلاثة شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى)، وفي كتابه (الجواب الصحيح)، وبينها كذلك ابن القيم في كتابه (بدائع الفوائد). والأصل في الأسماء والصفات أنها توقيفية وهذا بالإجماع، حكاها السجزي في رسالته لأهل زبيد، بل حتى ابن العطار - من الأشاعرة المتقدمين - حكى الإجماع على أن الأسماء والصفات توقيفية في كتابه في الاعتقاد، ونقل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية عن السلف.

أما ما كان من باب الإخبار فليس توقيفياً، فلك أن تُخبر عن الله بكل أمرٍ ليس مذموماً من كل وجه.

فإذا فهم هذا فلا يصح أن يُشنع على أحد أخبر عن الله بشيء لم يثبت في الكتاب والسنة لأن هذا من باب الإخبار، وباب الإخبار ليس توقيفياً، كقوله تعالى: ﴿قُلْ

أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴿[الأنعام: ١٩]﴾، فهذا من باب الإخبار، بإطلاق (شيء) ليس مدحاً من كل وجه وليس ذمّاً، وإطلاقه على الله من باب الإخبار.

• تنبيه:

ينبغي لأهل السُّنة أن يعتنوا بمعرفة الطرق التي تُثبت بها أسماء الله تعالى، وهذا مبحث دقيق ومهم، ويحصل خلاف بين كثير من أهل السُّنة في بعض الأسماء هل تُثبت لله أم لا، فينبغي أن تُعرف الطرق الشرعية في استنباط الأسماء من الكتاب والسُّنة.

ومن تكلم على هذا ابن القيم -رحمه الله تعالى-، في أواخر كتابه (مدارج السالكين)، وأيضاً للعلماء كلام في ذلك لكنه منشور.

ومن الضوابط المهمة ما ذكره ابن القيم في أواخر كتابه (مدارج السالكين): أن ما يُطلق على الله بصيغة اسم الفاعل فهو من أسماء الله، وإذا فهم هذا فتكون صيغ المبالغة الخمسة القياسية المعروفة؛ كلها من أنواع اسم الفاعل، (فعول) ومثله: غفور، فإذا كان على وزن (فعول) فهو من أسماء الله عز وجل، وكذلك (فعليل) ومثله: قدير، وهناك صيغ أخرى سماعية ذكرها أهل اللغة.

فإذن كلما رأيت شيئاً أُطلق على الله بصيغة اسم الفاعل ومنه صيغ المبالغة سواء كانت الخمس القياسية المشهورة أو كان غيرها فإنه من حيث الأصل اسم من أسماء الله عز وجل.

وأخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فلا يمكن أن نحصيها إلا بعد أن نُحددها وأن نعرفها.

المقدمة الخامسة:

أشهر المخالفين لأهل السُّنة في أسماء الله وصفاته ثلاث طوائف:

الطائفة الأولى: المجسمة، ولك أن تقول: المشبّهة، وهؤلاء شبّهوا الخالق بالمخلوق فيما هو من خصائص الخالق، فمن شبّه المخلوق بالخالق فيما هو من خصائص الخالق فقد وقع في التشبيه، لذا قال نعيم بن حماد: "من شبّه الله بخلقه فقد كفر"، فمن وقع في شيء من التشبيه فقد كفر - والعياذ بالله -.

وأهل السُّنة يقولون إن الله يسمع والمخلوق يسمع، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال سبحانه عن الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، فإذا ثبت السمع والبصر للمخلوق كما أثبتته لنفسه سبحانه.

لكن متى يكون ذلك تشبيهاً؟

إذا جعلنا للخالق سمعاً وبصراً كسمع وبصر المخلوق، فإننا بذلك نقع في التشبيه،
فإذن التشبيه يكون فيما هو من خصائص الله.

فإذن الطائفة الأولى وهي المشبهة والمجسمة كفار، لأنهم انتقصوا الله وكذبوا
القرآن، فالله تعالى يقول: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ويقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ
شَيْءٌ ۚ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

الطائفة الثانية: المؤولة، ومنهم الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية، فكل
هؤلاء مؤولة، وهم على طوائف.

ويقول المؤولة: إن لصفات الله كيفية ومعنى، ويقولون إن الكيفية مجهولة، وفي هذا
قولهم كقول أهل السنة، لكن موطن الخلاف في معنى الصفة، فأهل السنة يحملونها
على المعنى المتبادر في لغة العرب، وعلى ما يدل عليه السابق واللاحق، أما المؤولة
فيحملونها على المعاني البعيدة بلا قرينة تدل على ذلك.

فمثلاً أهل السنة يقولون في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] اليد
هي التي تُبسط ويُعطى بها ويُؤخذ، وهذه هي اليد في لغة العرب، فيأتي المؤولة
فيقولون: اليد هي القدرة، فذهبوا إلى معنى بعيد بلا قرينة، فيقولون في قوله تعالى:

﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] قدرته مبسوطتان أو قوّته مبسوطتان أو نعمته... إلى غير ذلك من المعاني البعيدة.

وأحياناً يذهب المؤولة إلى معانٍ لا تصح في اللغة، مثل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فيجعلون (استوى) بمعنى استولى، وكثير من أهل العربية يقول إن (استولى) ليست من معاني (استوى).

ثم لو قدر بأن من أهل العربية من يُثبت أن (استوى) تأتي بمعنى استولى، فإن سياق الآية لا يدل عليه، لأننا إذا قلنا: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ أي استولى، فيكون معنى الآية أن هناك من كان مستولياً على العرش ثم بعد ذلك أخذه الله منه قهراً - والعياذ بالله - وهذا لا يدل عليه السياق.

والمؤولة من حيث الأصل واقعون في الكفر، لكن لا يكفرون لأجل التأويل، والتأويل مانع من التكفير، لذلك جمهور أهل السنة أو كلهم إلا نزرًا قليلاً على عدم تكفير الأشاعرة، لكنهم يكفرون الجهمية، وذلك أنهم يرون أن تأويل الجهمية غير سائغ وسمج، ولا علاقة له باللغة ولا غيرها، بخلاف الأشاعرة فإن في تأويلهم التباساً.

والمفوضة ساهم شيخ الإسلام ابن تيمية في (الحموية) وابن القيم: أهل التجهيل، وساهم ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسله) أيضاً: (اللا أدرية)، والأصل أن هذا الاسم يُطلق على أهل السفسطة الذين يأتون بكلام متعارض متناقض لا معنى له.

وينبغي أن يُعرف ويُفهم مذهب المفوضة لأنه مع أنه واضح البطلان إلا أنه يلتبس على بعض الناس، فالمفوض يقول: أنا أثبت الكيفية وأثبت المعنى، وأقول إن الكيفية مجهولة، وأقول إن الله يسمع ويُبصر، ويستوي، وله ساق، وله وجه، وله يدان، وله أصابع، ويغضب، ويرضى، ويفرح، ويعجب، -سبحانه جلّ جلاله وعظم سلطانه-.

فمن لا يدري إذا سمع هذا منه يقول هذا سلفي المعتقد، لكن مع ذلك المفوضة هم من أحبث الطوائف وأبعدهم من أهل السنة كما بين ذلك ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، وذلك أنهم يقولون: نُثبت الكيفية ولا نعرف معنى الكيفية، ونُثبت المعنى لكن لا نعرف معناها.

فمعنى أن الله يسمع، ويُبصر، ويغضب، ويرضى، ويفرح، وله ساق، وله يدان، لا نعرف معناها، مثلها كمثل حروف المعجم، بل قالوا: حتى الأنبياء والمرسلين لا يعرفون معناها!

فعند المفوضة لا فرق بين (الغفور) و(الرحيم) ولا يُعرف معناها، لذلك سهاهم شيخ الإسلام بأهل التجهيل، فجَهَّلوا الأنبياء والمرسلين وأولياء الله، وردَّ عليهم ابن تيمية -رحمه الله تعالى- بردود كثيرة في كتابه (درء تعارض العقل والنقل)، وفي مواضع من (التدمرية) و(الحموية)، وابن القيم في (الصواعق المرسلية)، وسيأتي في ثنايا كلام شيخ الإسلام في هذه الرسالة ردودٌ عليهم.

ومن الردود عليهم أن يُقال:

- **الرد الأول:** إن الله أنزل القرآن ليتدبر، ومن لا يعرف معنى القرآن كيف يتدبره؟ قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

- **الرد الثاني:** أن أجل ما في كتاب الله أسماؤه وصفاته، فكيف يجهلها الأنبياء والمرسلون؟

- **الرد الثالث:** أن السلف كانوا يتلقون القرآن علماً وعملاً، ومجاهد - رحمه الله تعالى - كان يُوقف ابن عباس عند كل آية ويسأله عن معناها، فكيف يُقال إنهم لا يعرفون معناها؟

إلى غير ذلك من الأوجه التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

وقد رأيت كثيراً من طلاب العلم يُثني على بعض العلماء الماضين ويذكر في مقدمة تحقيقه للكتاب أن فلاناً على اعتقاد سلفي، ثم يأتي بنصوص حقيقتها التفويض.

لذا المفوضة يقولون: إن قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] يدخل في ذلك أسماء الله وصفاته، فيجعلون أسماء الله وصفاته من المتشابهات، ولا يجعلونها من المحكمات.

وقد حكى ابن تيمية - رحمه الله تعالى - إجماع السلف على خلاف ذلك، فحكى الإجماع على أن أسماء الله وصفاته من المحكم لا من المتشابه، كما في (مجموع الفتاوى)، وحكى الإجماع ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلّة).

بل إن المتكلمين كالشاعرة لهم طريقتان: يقولون: لك أن تُؤلَّ الأسماء والصفات وهذه هي طريقة الخلف وهي أعلم، أو أن تُفوّض، وهي طريقة السلف وهي أسلم، لذلك تجد الأشعري مرة يُؤوّل ومرة يُفوّض، وقال صاحب (الجوهرة):

وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيهاً... أوّله أو فوّض ورّم تنزيهاً

وحصل عند بعض الحنابلة اضطراب ما بين التأويل والتفويض والإثبات، كما حصل لأبي يعلى في كتابه (إبطال التأويلات)، ففي المجلدات كلها فوّض إلا المجلد الأخير أوّل فيه، وفي كتابه (المعتمد في أصول الدين) أوّل.

وقد أشار لهذا ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وذكر أنه قد حصل عند بعض الحنابلة اضطراب، وذلك لأنهم ما بين أصول الإمام أحمد التي تلقوها وما بين أخذهم عن يزعمون أنهم من أهل التحقيق، فحصل عندهم اضطراب، لاسيما وابن عقيل قد كان معتزلياً، وكان يُنكر رؤية الله، ويُؤوّل الصفات، وتأثر به ابن الجوزي في كتابه (صيد الخاطر)، وحارب فيه أهل الإثبات وجعلهم مشبهة، وله كتاب بعنوان (دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه) وقد كتبه في محاربة أهل الإثبات.

لذلك تأثر المتأخرون من الحنابلة مرةً بـابن عقيل وابن الجوزي لعظمتهم عندهم وأنهم عندهم من المحققين، ومرةً يذهبون لما كان عليه الإمام أحمد -رحمه الله تعالى- ، فحصل عنده اضطراب في الباب كما بيّن ذلك ابن تيمية -رحمه الله تعالى- .
فلا بد أن يُتَبَّه لمذهب التفويض وأنه مزلق خطير، وكثير من طلاب العلم ينسبون التفويض إلى أهل السنة، وأهل السنة على خلاف ذلك.

المقدمة السادسة:

ينبغي لطالب العلم أن يُدقق في مسائل الاعتقاد، وقد روى البيهقي في كتابه (المدخل)، والذهبي في كتابه (السير) عن الإمام الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه قال:
"من طلب علمًا فلْيُدقق، لئلا يذهب دقيق العلم".

فإذن ينبغي الاعتناء بالعلم عمومًا وبعلم الاعتقاد خصوصًا، لأمر منها:

الأمر الأول: لأنه أهم العلوم، وذلك أن شرف كل علم بشرف معلومه، وعلم الاعتقاد يتعلق بالله سبحانه وتعالى.

الأمر الثاني: أن الخطأ فيه ما بين ابتداء وكفر -عافاني الله وإياكم-، ومما جاء عن الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه لما تكلم عن علم التوحيد قال: هو علم إذا أخطأت فيه كفرت، فدلل على أهمية وصعوبة هذا العلم، والإمام الشافعي لما ناظر حفصًا الفرد كفره، لأنه أخطأ في مسألة عقديّة.

الأمر الثالث: أن الاعتقاد هو المعركة الحقيقية مع المخالفين للأنبياء والمرسلين، ثم الخلاف بين أولياء الله وأنصار دينه وبين أعدائهم هو من حيث الأصل خلافٌ في مسائل التوحيد والاعتقاد.

وكم يتحسّر القلب أن يرى طالب علم يُشار إليه بالبنان، إذا تكلم في الحديث أو في أصول الفقه والفقه واللغة أبداع، ثم إذا جاءت مسائل الاعتقاد صار ما بين مجملٍ فيها أو قد زلت به القدم لعدم دراسته وضبطه للاعتقاد.

ومسائل التوحيد والاعتقاد ليست صعبةً - والله الحمد- في هذا الزمن، لكن تحتاج إلى جدٍ واجتهاد، فلو عكف طالب العلم على بعض شروح شيخنا العلامة المحقق الكبير محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله تعالى -، لضبط مسائل الاعتقاد إلى حدٍ كبير، وتبقى مسائل أُخر يُحصّلها بما آتاه الله من الاطلاع في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والسلف الماضين.

وقد رأيت بعض الفضلاء -للأسف- ضعيفاً في علم الاعتقاد ولا يتكلم فيه لضعفه فيه وإذا تكلم تكلم بالإجماليات، وعادةً يهرب من مسائل التوحيد والاعتقاد، وهذا جيد من جهة أن من لا يعرف شيئاً لا يتكلم فيه بغير علم، لكن من الخطأ ألا تضبط مسائل التوحيد والاعتقاد وهي الأهم من غيرها.

ثم مع الأيام استطال هذا الرجل على بعض أهل السنة في بعض مسائل التوحيد والاعتقاد ظناً منه أنها من المسائل التي فيها ولاءٌ وبراءٌ، مع أنها ليست كذلك، وهذا كله يرجع إلى عدم ضبط علم الاعتقاد.

فأوصي نفسي وطلاب العلم بالاجتهاد كثيراً في مسائل العلم والاعتقاد، فلا بد أن نكون عارفين ومطلعين على قدر ما نستطيع، حتى إذا ما ظهرت شبهة وأُذيعت في أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - إلا ويمن الله علينا بفضله ونكون أنصاراً لدينه ونكشف هذه الشبهة، وننفع الناس وقبل هذا لئلا تزل بنا القدم ونقع في هذه الشبهة سواء كانت بدعةً أو كفرًا.

المقدمة السابعة:

ينبغي أن يُعلم أن انتساب الرجل إلى أحد المذاهب الأربعة ليس مذمومًا، وذلك أنه يُخبر أنه تفقّه على المذهب الحنفي أو المالكي أو الشافعي أو الحنبلي، فهو مثل انتساب الرجل إلى بلده أو قبيلته، كما يبيّن ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى).

لكن لا يجوز التعصّب لهذه المذاهب كما أنه لا يصح التعصّب للقبيلة ولا للبلد وهو ما يسمى اليوم بالوطن، فكل هذا لا يجوز فإنما الحب والبغض في الله وفي دينه، فهذه المذاهب تُدرّس من باب الوسيلة والتعلم، لا لأجل التعصّب لأصحابها، كما ذكر ذلك الشيخ سليمان بن عبد الله في كتابه (تيسير العزيز الحميد).

لذلك تجد أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم يقولون: نحن حنابلة، وكذلك أئمة الدعوة النجدية يقولون: نحن حنابلة، والشيخ ابن باز يقول: أنا حنبلي، والشيخ ابن عثيمين يقول: أنا حنبلي، والنووي يقول: أنا شافعي، ويقول: قال أصحابنا وترك أصحابنا -أي الشافعية-، وابن عبد البر يقول: أنا مالكي.

وهكذا درج علماء الإسلام على ذلك من قرون، وهذا ليس مذموماً وإنما المذموم هو التعصب لا مجرد الانتساب.

ثم خرج شيءٌ جديد في هذه العصور المتأخرة، وهم من يسمون بالحنابلة الجدد، فأظهروا أموراً مبتدعة منها أنهم صاروا عن طريق التفقه في المذهب يعتقدون العقائد البدعية، فمن انتسب إلى المالكية في الفقه ينتسب إلى الاعتقاد الأشعري، ومثل ذلك المذهب الشافعي أو الحنفي والحنبلي.

فخرج من يسمون بالحنابلة الجدد وقالوا: نحن حنابلة، فيقال لهم: لا إشكال، لكن ماذا بعد هذا؟

قالوا: وجدنا أناساً من الحنابلة يُؤوّلون، أو أناساً من الحنابلة يُفوّضون، فإذا المذهب الحنبلي على التأويل والتفويض، ومقتضى انتسابنا له في الفقه أن نتسب له في العقيدة.

فيقال: وقعتم في أخطاء، منها:

الخطأ الأول: أن الانتساب في الفقه من باب الدراسة لا من باب التعصّب، فمتى ما بان لك الدليل في مسألة على خلاف المذهب فيجب عليك اتباع الدليل بالإجماع، قال الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -: "أجمع العلماء على أن من استبانت له سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ليدعها لقول أحد كائناً من كان".

ولا تلازم بين التفقه على المذهب وبين التزام عقائد علماء المذهب، بل الأوائل من علماء المذاهب الأربعة لم يكونوا على هذه العقائد البدعية، فأئمة المالكية الأوائل كانوا يُبدعون الأشاعرة، ويُبدعون أهل الكلام، وكلام المالكية في ذلك كثير، ومنهم ابن عبد البر - رحمه الله تعالى - في كتابه (جامع بيان العلم وفضله)، فلما ذكر أهل الكلام بين أنهم ليسوا علماء بالإجماع، وأيضاً ابن خوزير منداد ذكر أن من أهل الأهواء والمتكلمين: الأشاعرة.

فالمالكية من أشد المذاهب بعد الحنابلة في محاربة الأشاعرة، ونونية القحطاني - وهو مالكي - حربٌ شعواء على الأشاعرة.

وللأسف فإن من السلفيين الآن من بدأ يمتطي مثل هذا، ويدعو الشباب إلى دراسة المذهب - وهذا ليس مذموماً - لكنه من حيث المآل يُوقعهم في التعصب، ومن ثمارهم وآثارهم يُعرفون، والدليل: انظر إلى نتاج الشيخ ونتاج طلابه، فتجده هو وطلابه يدورون في فلك المذهب ويتعصبون له، وهذا الخطأ الأول.

الخطأ الثاني: من الخطأ الكبير أن يُقال إن الأولين من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة كانوا على التفويض، بل لم يكونوا كذلك، ففي (الفقه الأكبر) المنسوب لأبي حنيفة ذكر أن الله في السماء، وكلام الإمام مالك في الاستواء معروف، إلى غير ذلك من كلام الأولين في إثبات الصفات.

فالمقصود أن أئمة المذاهب الأربعة لم يكونوا على اعتقاد التأويل والتفويض الذي يزعمه هؤلاء، وإنما وقع في ذلك بعض المتأخرين، فلو كانوا منصفين فلماذا يعتمدون على كلام المتأخرين دون الأولين؟

لاسيما أن المذاهب الأربعة الفقهية ليست مذاهب عقدية، وبحث التأويل والتفويض مبحث عقدي.

وهذا فارق مهم، وكما يُقال هي مذاهب في الفروع -إن صحّت التسمية-، فإذن هم انتقلوا من المذاهب التي تتكلم في الفقه والفروع إلى العقائد، وهذه المذاهب ليس لها علاقة بالعقائد، لذا هم لا يذكرون أن مذهبنا المالكي على هذا ويأتون بالمسائل الفقهية ويدخلون معها المسائل العقدية، إلا لما احتاجوا إلى ذلك، فإنه لما ظهرت الأشاعرة عند المالكية أرادوا أن يُثبتوا -كابن أبي زيد القيرواني- أن المذهب المالكي الذي كان عليه المالكية الأوائل على خلاف هذا الاعتقاد.

فهؤلاء الحنابلة الجُدد أفسدوا في الدين باسم المذهبية وضبط الفقه، ووقعوا فيما تقدم ذكره من التفويض والتأويل، ثم من فسادهم أن وظيفتهم وشغلهم الشاغل

إثارة الشبهات، فيأتون لكلام عالم هنا وهناك، وهو ما بين أن يُقص ويُتر عن سياقه أو أن يكون صحيحًا، فيأتون بكتب أئمة الدعوة أو غيرهم، ثم تكون وظيفتهم التشكيك والطحن.

لذلك وظيفتكم يا أهل السنة مع هذه البدعة الجديدة أن تقوموا قومة واحدة، وهذه هي طريقة أهل السنة، كلما حدثت بدعة جديدة أحدثوا لها ردًا وتفنيديًا جديدًا، حتى تبقى السنة ظاهرة صافية نقية وتسقط هذه البدع.

وهؤلاء العلماء كغيرهم من أهل العلم لا يجوز أن يُتابعوا في زلتهم ويُحفظ لهم مقامهم، كما قعد هذا ابن تيمية في كتابه (بيان الدليل في بطلان التحليل)، وابن القيم في (إعلام الموقعين) لما ذكر كلام ابن المبارك في زلة من سبق قال: لا يُتابع في زلته ويُحفظ له مقامه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ: فَرِيدُ الزَّمَانِ بَحْرُ الْعُلُومِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ رَجُلَيْنِ تَبَاحَثَا فِي " مَسْأَلَةِ الْإِثْبَاتِ لِلصِّفَاتِ وَالْجُزْمِ بِإِثْبَاتِ الْعُلُوِّ عَلَى الْعَرْشِ " .

فَقَالَ أَحَدُهُمَا: لَا يَجِبُ عَلَى أَحَدٍ مَعْرِفَةُ هَذَا وَلَا الْبَحْثُ عَنْهُ؛ بَلْ يُكْرَهُ لَهُ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ لِلسَّائِلِ: وَمَا أَرَاكَ إِلَّا رَجُلٌ سُوءٍ. وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْرِفَ وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِقُهُ وَمَلِكُهُ؛ بَلْ وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا فَهُوَ مُجَسِّمٌ حَشَوِيٌّ. فَهَلْ هَذَا الْقَائِلُ لِهَذَا الْكَلَامِ مُصِيبٌ أَمْ مُخْطِئٌ؟

فَإِذَا كَانَ مُخْطِئًا فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَعْتَقِدُوا إِثْبَاتَ الصِّفَاتِ وَالْعُلُوِّ عَلَى الْعَرْشِ - الَّذِي هُوَ أَعْلَى الْمَخْلُوقَاتِ - وَيَعْرِفُوهُ؟ وَمَا مَعْنَى التَّجْسِيمِ وَالْحَشْوِ؟ أَفْتُونَا وَابْسُطُوا الْقَوْلَ بَسْطًا شَافِيًا يُزِيلُ الشُّبُهَاتِ فِي هَذَا مَثَابِينَ مَأْجُورِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وسيدكر شيخ الإسلام ابن تيمية في الجواب على هذا السؤال مقدمةً فيها بعض القواعد المهمة وسأشير إليها - إن شاء الله تعالى - .

فَأَجَابَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَائِلًا: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

يَجِبُ عَلَى الْخَلْقِ الْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ الْعَزِيزُ
أَوْ السُّنَّةُ الْمَعْلُومَةُ وَجَبَ عَلَى الْخَلْقِ الْإِقْرَارُ بِهِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا عِنْدَ الْعِلْمِ بِالتَّفْصِيلِ؛
فَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ مُؤْمِنًا حَتَّى يُقَرَّ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ تَحْقِيقُ
شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَمَنْ شَهِدَ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ شَهِدَ أَنَّهُ
صَادِقٌ فِيمَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ هَذَا حَقِيقَةُ الشَّهَادَةِ بِالرَّسَالَةِ؛ إِذِ الْكَاذِبُ لَيْسَ
بِرَسُولٍ فِيمَا يَكْذِبُهُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾ ﴿لَأَخَذْنَا
مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾ ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾.

و " بِالْجُمْلَةِ " فَهَذَا مَعْلُومٌ بِالِاضْطِرَارِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ؛ لَا يَتَّجُ إِلَى تَقْرِيرِهِ هُنَا؛
وَهُوَ الْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ
كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو
عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ
مُبِينٍ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ
وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ
عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ
لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ

وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٠٦﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾.

هذه هي القاعدة الأولى: أنه يجب على الخلق الإقرار بما في الكتاب والسنة، فما جاء
مجملاً يُقرُّ به مجملاً وما جاء مفصلاً يُقرُّ به مفصلاً.

وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: رِضَاهُ عَنِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ؛ وَعَمَّنْ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
الدِّينِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾.

هذه هي القاعدة الثانية، وهي أن يفهم الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، فلا بد
من كتاب وسنة على فهم السلف ولا بد من هذه الأصول الثلاثة، كما قال شيخ
الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم): "إنما المتبع
في إثبات أحكام الله، كتاب الله، وسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسبيل
السابقين أو الأولين، لا يجوز إثبات حكم شرعي بدون هذه الأصول الثلاثة، لا
نصًا ولا استنباطًا بحال". اهـ.

ثم هذا ليس خاصًا بالاعتقاد، بل في الدين كله، قال الإمام أحمد: لا يجوز لأحد أن
يفتي إلا وأن يعرف أقوال من تقدم. فلا بد أن يعرف أقوال السلف حتى يفهم
بفهمهم ولا يخرج عن أقوالهم، نقل هذا عن الإمام أحمد ابن النجار في (شرح
الكوكب).

وَمِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: إِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَكْمَلَ الدِّينَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾.

وَمِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ أَمْرُ اللَّهِ لَهُ بِالْبَلَاغِ الْمُبِينِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

قوله: (وَمِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ: إِخْبَارُهُ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَكْمَلَ الدِّينَ...) هذه هي القاعدة الثالثة، وقوله: (وَمِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ أَمْرُ اللَّهِ لَهُ بِالْبَلَاغِ الْمُبِينِ...) هي القاعدة الرابعة، ويُلاحظ أن هذه قواعد ومقدمات ونتيجتها ما سيأتي ذكره.

وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ الرَّسَالَهَ كَمَا أُمِرَ وَلَمْ يَكْتُمِ مِنْهَا شَيْئًا؛ فَإِنَّ كِتْمَانَ مَا أَنْزَلَهُ اللهُ إِلَيْهِ يُنَاقِضُ مُوجِبَ الرَّسَالَهَ؛ كَمَا أَنَّ الْكُذِبَ يُنَاقِضُ مُوجِبَ الرَّسَالَهَ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مَعْصُومٌ مِنَ الْكِتْمَانِ لِشَيْءٍ مِنَ الرَّسَالَهَ كَمَا أَنَّهُ مَعْصُومٌ مِنَ الْكُذِبِ فِيهَا. وَالْأُمَّةُ تَشْهَدُ لَهُ بِأَنَّهُ بَلَغَ الرَّسَالَهَ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ وَبَيَّنَّ مَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَقَدْ أَخْبَرَ اللهُ بِأَنَّهُ قَدْ أَكْمَلَ الدِّينَ؛ وَإِنَّمَا كَمَّلَ بِمَا بَلَغَهُ؛ إِذِ الدِّينُ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِتَبْلِيغِهِ فَعَلِمَ أَنَّهُ بَلَغَ جَمِيعَ الدِّينِ الَّذِي شَرَعَهُ اللهُ لِعِبَادِهِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَرَكَتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلَهَا كَنَهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ». وَقَالَ: «مَا تَرَكَتُ مِنْ شَيْءٍ يُقَرِّبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ وَمَا تَرَكَتُ مِنْ شَيْءٍ يُبْعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ حَدَّثْتُكُمْ بِهِ». وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَقَدْ تُوِّفِّي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَيْهِ فِي السَّمَاءِ إِلَّا ذَكَرَ لَنَا مِنْهُ عَلَمًا.

قال: (وَمِنَ الْمَعْلُومِ مِنْ دِينِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ مَعْصُومٌ مِنَ الْكِتْمَانِ لِشَيْءٍ مِنَ الرَّسَالَهَ كَمَا أَنَّهُ مَعْصُومٌ مِنَ الْكُذِبِ فِيهَا)، وهذا فيه أمور:

أولاً: الأنبياء معصومون في بلاغ الرسالة، فقد بلغوا الدين كله، وهذا بإجماع المتسبين للإسلام كما يحكيه ابن تيمية - رحمه الله تعالى -.

ثانيًا: هم معصومون من فعل الكبائر، وهذا بإجماع السلف، فلا يقع أحدٌ من الأنبياء في شيءٍ من الكبائر، ومن باب أولى في الشرك والكفر الأصغر، ومن باب أولى في الشرك والكفر الأكبر.

ثالثًا: ليسوا معصومين من فعل الصغائر بإجماع السلف، فقد يقع نبي من أنبياء الله في الصغائر، وقد قرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-.

إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا: فَقَدْ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَصَدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي السُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنْهُ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانِ الَّذِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ.

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ تَلَقَّوْا عَنْهُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَكَانُوا يَتَلَقَّوْنَ عَنْهُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ كَمَا قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ: لَقَدْ حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُونَ الْقُرْآنَ كَعُتْمَانَ بْنِ عِفَانَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، قَالُوا: فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا.

وَقَدْ أَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - وَهُوَ مِنْ أَصَاغِرِ الصَّحَابَةِ - فِي تَعَلُّمِ الْبَقَرَةِ ثَمَانِي سِنِينَ وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَجْلِ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ.

قوله: (فَقَدْ وَجَبَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ تَصَدِيقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ بِهِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ) هذه هي القاعدة الخامسة.

وقوله: (فَإِنَّ هَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ تَلَقَّوْا عَنْهُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ وَكَانُوا يَتَلَقَّوْنَ عَنْهُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ) هذه هي القاعدة السادسة، وهي أنهم تلقوا عنه الكتاب والسنة فهما وعلما كما تلقوه عنه رواية.

وثبت عند ابن جرير وغيره أن مجاهدًا -رحمه الله تعالى- عَرَضَ القرآن على ابن عباس -رضي الله عنهما-، يُوقفه عند كل آية، وهذا يدل على أنه أخذ منه معنى كل آية.

وإذا تأملنا هذه المقدمات والقواعد الست في كلام شيخ الإسلام -رحمه الله تعالى- نخرج بنتيجة: أنه إذا أخبرنا الله تعالى بشيء في الأسماء والصفات أننا نعمل بظاهر الآية والحديث، لأنه لو كان ظاهر الكتاب والسنة على خلاف ذلك لبيّنه سبحانه، وما كان ظاهرًا فيجب تصديقه.

وسيدكر -رحمه الله تعالى- وجوهًا في إثبات أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كما أنه علّم الصحابة القرآن والسنة فقد علّمهم معاني الكتاب والسنة، أي كما أنهم أخذوا عنه الكتاب والسنة أخذوها درايةً، وأن الصحابة كذلك لما أخذوه من النبي -صلى الله عليه وسلم- علّموه لمن بعدهم.

وهذه الأوجه تصح في الرد على المفوضة لما قالوا إن معاني أسماء الله وصفاته لا تُعرف.

وَهَذَا مَعْلُومٌ مِنْ وُجُوهِ: -

الوجه الأول:

أَنَّ الْعَادَةَ الْمُطْرَدَةَ الَّتِي جَبَلَ اللَّهُ عَلَيْهَا بَنِي آدَمَ تُوجِبُ اعْتِنَاءَهُمْ بِالْقُرْآنِ - الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِمْ - لَفْظًا وَمَعْنَى؛ بَلْ أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُمْ بِالْمَعْنَى أَوْ كَدَّ فَإِنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ مَنْ قَرَأَ كِتَابًا فِي الطَّبِّ أَوْ الْحِسَابِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ الْفِقْهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ رَاغِبًا فِي فَهْمِهِ وَتَصَوُّرِ مَعَانِيهِ فَكَيْفَ بِمَنْ قَرَأُوا كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلَ إِلَيْهِمُ الَّذِي بِهِ هَدَاهُمْ اللَّهُ وَبِهِ عَرَفَهُمُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ وَالْخَيْرَ وَالشَّرَّ وَالْهُدَى وَالضَّلَالَ وَالرَّشَادَ وَالْغَيَّ.

فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ رَغْبَتَهُمْ فِي فَهْمِهِ وَتَصَوُّرِ مَعَانِيهِ أَعْظَمُ الرَّغَبَاتِ؛ بَلْ إِذَا سَمِعَ الْمُتَعَلِّمُ مِنَ الْعَالِمِ حَدِيثًا فَإِنَّهُ يَرَعِبُ فِي فَهْمِهِ؛ فَكَيْفَ بِمَنْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ مِنَ الْمُبَلِّغِ عَنْهُ؛ بَلْ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ رَغْبَةَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَعْرِيفِهِمْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ أَعْظَمُ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي تَعْرِيفِهِمْ حُرُوفَهُ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْحُرُوفِ بِدُونِ الْمَعَانِي لَا تُحْصِلُ الْمُقْصُودَ، إِذِ اللَّفْظُ إِنَّمَا يُرَادُ لِلْمَعْنَى.

قوله: (أَنَّ الْعَادَةَ الْمُطْرَدَةَ الَّتِي جَبَلَ اللَّهُ عَلَيْهَا بَنِي آدَمَ تُوجِبُ اعْتِنَاءَهُمْ بِالْقُرْآنِ...)

هذا حق، فلا يمكن أن يكون المسلمون المحببون لكتاب الله وسنة نبيه - صلى الله عليه وسلم - إذا أخذوا القرآن لم يجتهدوا في فهمه؟ فمن يدرس الطب إذا أخذ كتابًا

مُعظَّمًا في الطب اجتهد على فهمه، وكذلك من يدرس اللغة والنحو، وهكذا،
فكتاب الله من باب أولى.

وهذا ردُّ قوي من شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - يتضمَّن شيئين:

الأول: أنه لا بد لمن أخذ شيئًا يُحِبُّه ويُعَظِّمُه أن يفهمه.

الثاني: أن رغبة النبي - صلى الله عليه وسلم - في تعليم معنى الكتاب أعظم من
رغبته في أن يحفظوا حروفه، فمن حفظ الحروف بلا علم بهذه الحروف لن يستفيد
ولن يتيسر له العمل بها.

الْوَجْهُ الثَّانِي:

أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْ حَضَّهُمْ عَلَى تَدَبُّرِهِ وَتَعَقُّلِهِ وَاتِّبَاعِهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

فَإِذَا كَانَ قَدْ حَضَّ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ عَلَى تَدَبُّرِهِ: عُلِمَ أَنَّ مَعَانِيَهُ مِمَّا يُمَكِّنُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ فَهَمَّهَا وَمَعْرِفَتَهَا فَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مُمَكِّنًا لِلْمُؤْمِنِينَ؛ وَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ مَعَانِيَهُ كَانَتْ مَعْرُوفَةً بَيِّنَةً لَهُمْ.

الْوَجْهُ الثَّالِث:

أَنَّهُ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، فَبَيَّنَ أَنَّهُ أَنْزَلَهُ عَرَبِيًّا لِأَنَّهُ يَعْقِلُوا وَالْعَقْلُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَعَانِيهِ.

فإذن الوجه الثاني وهو أن الأمر بتدبر القرآن لا يكون إلا بفهم معانيه، والوجه الثالث هو أن الأمر بعقل الكتاب لا يكون إلا بفهم معانيه، وكل هذا ردٌ على المفوضة.

الوجه الرابع:

أَنَّهُ ذَمَّ مَنْ لَا يَفْهَمُهُ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ ﴿فَلَوْ كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَا يَفْقَهُونَهُ أَيْضًا لَكَانُوا مُشَارِكِينَ لِلْكَفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ فِيمَا ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ.

الوجه الخامس:

أَنَّهُ ذَمَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ حَظَّهُ مِنَ السَّمْعِ إِلَّا سَمَاعِ الصَّوْتِ دُونَ فَهْمِ الْمَعْنَى وَاتَّبَاعِهِ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَثَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾، وَأَمثال ذلك.

وَهُؤُلَاءِ الْمُنَافِقُونَ سَمِعُوا صَوْتَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَفْهَمُوهُ، وَقَالُوا: مَاذَا قَالَ آنفًا؟ أَيِ السَّاعَةِ وَهَذَا كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَفْقَهُ قَوْلَهُ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾.

فَمَنْ جَعَلَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ غَيْرِ عَالِمِينَ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ؛ جَعَلَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ فِيمَا ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ.

الْوَجْهُ السَّادِسُ:

أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَسَرُّوا لِلتَّابِعِينَ الْقُرْآنَ كَمَا قَالَ مُجَاهِدٌ عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ أَقْفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا.

وَلِهَذَا قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ.

وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ: لَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنِّي تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَأَتَيْتُهُ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ عَنْهُ مِنَ التَّفْسِيرِ مَا لَا يُحْصِيهِ إِلَّا اللَّهُ.

وَالنُّقُولُ بِذَلِكَ عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ثَابِتَةٌ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ اِخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اِخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِيهِ.

فَيُقَالُ: الْاِخْتِلَافُ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ بَلْ وَعَنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ وُجُوهِ: - ...

قوله: (فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ اِخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ اِخْتِلَافًا كَثِيرًا) هذا إشكال

سيُجيب عليه - رحمه الله تعالى -، وفي كتابه (مقدمة أصول التفسير) بين - رحمه الله

تعالى - الأسانيد المشهورة عن بعض الصحابة.

وقوله: (فَيَقَالُ: الْاِخْتِلَافُ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ بَلْ وَعَنْ أُمَّةِ التَّابِعِينَ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ وُجُوهِ...) هذا كلامٌ عظيمٌ يُكتبُ بهاءَ الذهبِ، وقد ذكر هذا الجوابُ بأبسطِ من هذا الموضوعِ في كتابه (مقدمة أصول التفسير)، وسيبين - رحمه الله تعالى - أن أكثر الخلاف بين الصحابة - رضي الله عنهم - ليس خلاف تضاد، ثم اختلاف التضاد بينهم قليل للغاية لاسيما في تفسير القرآن.

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ:

أَنْ يُعَبَّرَ كُلُّ مِنْهُمْ عَنْ مَعْنَى الْأِسْمِ بِعِبَارَةٍ غَيْرِ عِبَارَةِ صَاحِبِهِ فَاُسْمَى وَاحِدٌ وَكُلٌّ
اسْمٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأِسْمُ الْآخَرُ مَعَ أَنَّ كِلَاهُمَا حَقٌّ؛ بِمَنْزِلَةِ تَسْمِيَةِ اللَّهِ
تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى وَتَسْمِيَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَسْمَائِهِ وَتَسْمِيَةِ الْقُرْآنِ
الْعَزِيزِ بِأَسْمَائِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ
الْحُسْنَى﴾.

فَإِذَا قِيلَ: الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ فَهِيَ كُلُّهَا أَسْمَاءٌ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِنْ كَانَ كُلُّ اسْمٍ يَدُلُّ عَلَى نَعْتِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْأِسْمُ الْآخَرُ.
وَمِثَالُ هَذَا التَّفْسِيرِ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي تَفْسِيرِ ﴿الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ فَهَذَا يَقُولُ: هُوَ
الْإِسْلَامُ وَهَذَا يَقُولُ هُوَ الْقُرْآنُ أَيْ اتَّبَاعُ الْقُرْآنِ وَهَذَا يَقُولُ: السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ وَهَذَا
يَقُولُ: طَرِيقُ الْعُبُودِيَّةِ وَهَذَا يَقُولُ: طَاعَةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.
وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصِّرَاطَ يُوصَفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ كُلِّهَا وَيُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا وَلَكِنَّ
كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دَلَّ الْمُخَاطَبَ عَلَى النَّعْتِ الَّذِي بِهِ يُعْرَفُ الصِّرَاطُ وَيَنْتَفِعُ بِمَعْرِفَةِ
ذَلِكَ النَّعْتِ.

فمثلاً إذا سأل رجل: من ربك؟ فتقول: الرحمن، ويقول الثاني: القيوم، وقال
الثالث: الله، وقال الرابع: السميع البصير... إلخ.

فهذا اختلاف في اللفظ مع الاتفاق على المعنى، فهي ألفاظ وأسماء لمسمّى واحد، فلا يقال إن بين هؤلاء خلافاً.

وللفائدة: فإن المفسرين يتوسّعون في ذكر الخلاف لأنهم يعتنون بالألفاظ، وهذا واضح عند البحث في التفاسير عن لفظ في القرآن يترتب عليه حكم، فتجد المفسرين يذكرون خمسة أقوال أو ستة أقوال أو أكثر، وحقيقة هذه الأقوال ترجع إلى قول أو قولين، وإذا رأيت كلام الفقهاء لم تجد في المسألة إلا قولين.

فالمفسرون متوسّعون ويجعلون كل لفظ قولاً مستقلاً، وهذا واضح في تفسير (زاد المسير) لابن الجوزي وفي كلام غيره من المفسرين.

الْوَجْهُ الثَّانِي:

أَنْ يَذْكَرَ كُلُّ مَنْهُمْ مِنْ تَفْسِيرِ " الْإِسْمِ " بَعْضَ أَنْوَاعِهِ أَوْ أَعْيَانِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ
لِلْمُخَاطَبِ؛ لَا عَلَى سَبِيلِ الْحُضْرِ وَالْإِحَاطَةِ كَمَا لَوْ سَأَلَ أَعْجَمِيٌّ عَنْ مَعْنَى لَفْظِ "
الْحُبْزِ " فَأَرَى رَغِيْفًا وَقِيلَ هَذَا هُوَ فَذَلِكَ مِثَالٌ لِلْحُبْزِ وَإِشَارَةٌ إِلَى جِنْسِهِ؛ لَا إِلَى ذَلِكَ
الرَّغِيْفِ خَاصَّةً.

وَمِنْ هَذَا مَا جَاءَ عَنْهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ
سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾. فَالْقَوْلُ الْجَامِعُ أَنَّ " الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ " هُوَ الْمُفْرَطُ بِتَرْكِ مَأْمُورٍ أَوْ
فِعْلٍ مَحْظُورٍ وَ " الْمُقْتَصِدُ ": الْقَائِمُ بِأَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ وَ " السَّابِقُ
بِالْخَيْرَاتِ ": بِمَنْزِلَةِ الْمُقَرَّبِ الَّذِي يَتَقَرَّبُ إِلَى اللَّهِ بِالنَّوَافِلِ بَعْدَ الْفَرَائِضِ حَتَّى يُجِبَّهُ
الْحَقُّ. ثُمَّ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمْ يَذْكَرُ نَوْعًا مِنْ هَذَا. فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: " الظَّالِمُ " الْمُؤَخَّرُ
لِلصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا وَ " الْمُقْتَصِدُ " الْمُصَلِّي لَهَا فِي وَقْتِهَا وَ " السَّابِقُ " الْمُصَلِّي لَهَا فِي أَوَّلِ
وَقْتِهَا حَيْثُ يَكُونُ التَّقْدِيمُ أَفْضَلَ. وَقَالَ آخَرُ: " الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ " هُوَ الْبَخِيلُ الَّذِي لَا
يَصِلُ رَحْمَهُ وَلَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ وَ " الْمُقْتَصِدُ " الْقَائِمُ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنَ الزَّكَاةِ وَصِلَةِ
الرَّحِمِ وَقِرَى الضَّيْفِ وَالْإِعْطَاءِ فِي النَّائِبَةِ وَ " السَّابِقُ " الْفَاعِلُ الْمُسْتَحَبُّ بَعْدَ
الْوَاجِبِ كَمَا فَعَلَ (الصَّدِيقُ الْأَكْبَرُ حِينَ جَاءَ بِمَالِهِ كُلِّهِ؛ وَلَمْ يَكُنْ مَعَ هَذَا يَأْخُذُ مِنْ
أَحَدٍ شَيْئًا. وَقَالَ آخَرُ: " الظَّالِمُ لِنَفْسِهِ " الَّذِي يَصُومُ عَنِ الطَّعَامِ لَا عَنِ الْإِثَامِ وَ "
الْمُقْتَصِدُ " الَّذِي يَصُومُ عَنِ الطَّعَامِ وَالْإِثَامِ وَ " السَّابِقُ " الَّذِي يَصُومُ عَنِ كُلِّ مَا لَا

يُقَرَّبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى - وَأَمْثَالُ ذَلِكَ - لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ مُتَنَافِيَةً بَلْ كُلُّ ذَكَرٍ نَوْعًا بِمَا
تَنَاوَلَتْهُ الْآيَةُ.

قوله: (فَالْقَوْلُ الْجَامِعُ أَنَّ الظَّالِمَ لِنَفْسِهِ هُوَ الْمُقْرَطُ بِتَرْكِ مَأْمُورٍ أَوْ فِعْلٍ مَحْظُورٍ...)،
فالظالم لنفسه هو الذي فعل المحرمات وترك الواجبات، ومن المفسرين من يذكر
مثالاً على الظالم لنفسه فيجعل ذلك قولاً، فجعلوا الأمثلة أقوالاً، والحقيقة أنها
ترجع إلى قولٍ واحد.

وللفائدة: فقد ذكر ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في كتابه (الفرقان) أن أولياء الله
قسمان، وهم على درجتين: الدرجة الأولى: المقتصد، وهو الذي يفعل الواجبات
ويترك المحرمات، والدرجة الثانية وهي أعلى: وهو من يزيد على ذلك ويفعل
المستحبات ويترك المكروهات.

أما الظالم لنفسه وهو الذي يفعل المحرمات ويترك الواجبات فليس من أولياء الله،
فعلى هذا يكون ما أخرج البخاري من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي
- صلى الله عليه وسلم - قال: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ»
شاملاً للمقتصد وللسابق، وكلما كان الرجل أكثر قياماً بطاعة الله كان أكثر ولايةً.

إذن هذا الوجه الثاني في جواب شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - هو عن اختلاف
التنوع.

والخلاف ينقسم إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: اختلاف تضاد، وهو أن يكون القول الأول مضاداً ومنافياً للقول الثاني.

النوع الثاني: اختلاف تنوع، فكلا القولين أو الثلاثة قولٌ واحد لكن اختلف في التعبير عنه، أو ذكر لكل واحدٍ مثال.

النوع الثالث: اختلاف لا ثمرة له، وهو خلاف حقيقي لكن لا ثمرة له، كقول الأصوليين: (هل المباح مأمور به أو غير مأمور به؟)، يقال: لا ثمرة لهذا الخلاف. وهذا النوع من الخلاف من الاشتغال بالعلم الذي لا ينفع، ويحتاج تمييزه ومعرفته إلى علم حتى يُعرف.

النوع الرابع: الخلاف اللفظي، وهو نوع من أنواع اختلاف التنوع، لكن اشتهر تسميته بالخلاف اللفظي لأن الخلاف فيه يكون في اللفظ فقط.

الوجه الثالث:

أَنْ يَذْكَرَ أَحَدُهُمْ لِنُزُولِ الْآيَةِ " سَبَّأً " وَيَذْكَرُ الْآخَرُ " سَبَّأً " آخَرَ لَا يُنَافِي الْأَوَّلَ
وَمِنْ الْمُمَكِّنِ نُزُولُهَا لِأَجْلِ السَّبَبَيْنِ جَمِيعًا أَوْ نُزُولُهَا مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً هَذَا وَمَرَّةً هَذَا.

وَأَمَّا مَا صَحَّ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ: اخْتَلَفُوا فِيهِ اخْتِلَافَ تَنَاقُضٍ فَهَذَا قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى
مَا لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ كَمَا أَنَّ تَنَازُعَهُمْ فِي بَعْضِ مَسَائِلِ السُّنَّةِ، كَبَعْضِ مَسَائِلِ الصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْفَرَائِضِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ هَذِهِ
السُّنَنِ مَأْخُودًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجُمْلُهَا مَنْقُولَةٌ عَنْهُ بِالتَّوَاتُرِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ؛ وَأَمَرَ أَرْوَاحَ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَذْكَرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِهِنَّ (مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ). وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ
مِنَ السَّلَفِ: إِنَّ " الْحِكْمَةَ " هِيَ السُّنَّةُ؛ وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ
الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ». فَمَا ثَبَتَ عَنْهُ مِنَ السُّنَّةِ فَعَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ؛ سِوَاءِ قِيلَ إِنَّهُ فِي الْقُرْآنِ؛
وَلَمْ نَفْهَمْهُ نَحْنُ أَوْ قِيلَ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ؛ كَمَا أَنَّ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَهُمْ فِيهِ؛ سِوَاءِ قِيلَ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوصًا فِي السُّنَّةِ وَلَمْ
يَبْلُغْنَا ذَلِكَ أَوْ قِيلَ إِنَّهُ مِمَّا اسْتَنْبَطُوهُ وَاسْتَخْرَجُوهُ بِاجْتِهَادِهِمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

قوله: (وَأَمَّا مَا صَحَّ عَنِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ: اخْتَلَفُوا فِيهِ اخْتِلَافَ تَنَاقُضٍ فَهَذَا قَلِيلٌ
بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ) هذا كلامٌ يُكْتَبُ بِهَاءِ الذَّهَبِ، وَهَذِهِ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ، فَإِنْ

خلاف التضاد عند السلف قليل، فهو عند التابعين قليل وعند الصحابة أقل، لذا قرر ابن تيمية -رحمه الله تعالى- هذا عملياً في (شرح العمدة)، لما ذكّر الخلاف في مسألة الصيام عند عدم رؤية الهلال للغيم أو القتر، فقال في ثنايا كلامه: أن الأصل في أقوال الصحابة أنها واحدة، لأن الخلاف بينهم قليل فيُوفق بين أقوالهم.

ومثل هذا ما ذكره ابن قدامة -رحمه الله تعالى- في كتابه (المغني) في مسألة سجود المستمع لآية السجدة، فيسجد السامع والمستمع، فذكر كلاماً لابن عمر -رضي الله عنهما-، ثم ذكر أن أقوال الصحابة يُفسّر بعضها بعضاً.

لذلك الأصل في أقوال الصحابة أنها متوافقة لا متناثرة ومتضادة، لاسيما في تفسير القرآن فهو أقل منه من الخلاف في المسائل الفقهية.

قوله: **(فَمَا ثَبَتَ عَنْهُ مِنَ السُّنَّةِ فَعَلَيْنَا اتِّبَاعُهُ؛ سَوَاءٌ قِيلَ إِنَّهُ فِي الْقُرْآنِ؛ وَلَمْ نَفْهَمْهُ نَحْنُ أَوْ قِيلَ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ)** هذا حق، فقد ذكر الشافعي -رحمه الله تعالى- أنه ما من شيء في السنة إلا وأصله في القرآن، لكن قد لا يظهر لنا أن أصل هذه السنة الآية الفلانية في القرآن، لكن المهم أنه يجب علينا أن نتبع السنة بالإجماع.

قوله: **(كَمَا أَنَّ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ السَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَعَلَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَهُمْ فِيهِ؛ سَوَاءٌ قِيلَ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوصًا فِي السُّنَّةِ وَلَمْ يَبْلُغْنَا ذَلِكَ أَوْ قِيلَ إِنَّهُ بِمَا اسْتَنْبَطُوهُ وَاسْتَحْرَجُوهُ بِاجْتِهَادِهِمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ)** هذا يسمى فهم السلف،

فيجب علينا العمل بفهم السلف سواء عرفنا دليلهم أو لم نعرف دليلهم، لذا الإجماع حجة عند أهل السنة كلهم وإنما أنكره النظام المعتزلي.

وما من إجماع إلا وله مستند من الكتاب أو السنة، لكن لا يجب أن نعرف هذا النص، فمتى ما ثبت الإجماع وجب العمل به، ولم يخالف في ذلك إلا طائفة شاذة، كما ذكره الأمدى.

ثم مما أفاد شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أن السنة مُنَزَّلَةٌ كما أن القرآن مُنَزَّلٌ، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [النساء: ١١٣]، فهذا يدل على أن السنة منزلة لأن الحكمة هي السنة، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، والذي نُزِّلَ إليهم هو القرآن، فالسنة مُنَزَّلَةٌ كما أن القرآن مُنَزَّلٌ.

فصل:

فَإِذَا تَبَيَّنَ ذَلِكَ: فَوُجُوبُ إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى وَنَحْوِهِ يَتَبَيَّنُ مِنْ وُجُوهٍ: -

الوجه الأول:

أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ الْمُسْتَفِيضَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ وَغَيْرَ الْمُتَوَاتِرَةَ وَكَلَامَ السَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ: مَمْلُوءٌ بِمَا فِيهِ إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ بِأَنْوَاعٍ مِنْ الدَّلَالَاتِ وَوُجُوهٍ مِنَ الصِّفَاتِ وَأَصْنَافٍ مِنَ الْعِبَارَاتِ؛ تَارَةً يُخْبِرُ أَنَّه خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ. وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ فِي سَبْعَةِ مَوَاضِعَ.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِعُرُوجِ الْأَشْيَاءِ وَصُعُودِهَا وَارْتِفَاعِهَا إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِنُزُولِهَا مِنْهُ أَوْ مِنْ عِنْدِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدْسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ ﴿حَم﴾ ﴿تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، ﴿حَم﴾ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِأَنَّهُ الْعَلِيُّ الْأَعْلَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

وَتَارَةً يُخْبِرُ بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ
فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾.

فَذَكَرَ السَّمَاءَ دُونَ الْأَرْضِ وَلَمْ يُعَلِّقْ بِذَلِكَ أُلُوْهِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا كَمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي
الْأَرْضِ﴾.

وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ؟» وَقَالَ
لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ فِي السَّمَاءِ. قَالَ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

وَتَارَةً يَجْعَلُ بَعْضَ الْخُلُقِ عِنْدَهُ دُونَ بَعْضٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾، وَيُخْبِرُ عَمَّنْ عِنْدَهُ
بِالطَّاعَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ
يَسْجُدُونَ﴾، فَلَوْ كَانَ مُوجِبُ الْعِنْدِيَّةِ مَعْنَى عَامًّا كَدُخُولِهِمْ تَحْتَ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ
وَأَمْثَالِ ذَلِكَ: لَكَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ عِنْدَهُ؛ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ بَلْ مُسَبِّحًا
لَهُ سَاجِدًا وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ
دَاخِرِينَ﴾ وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَصَفَ الْمَلَائِكَةَ بِذَلِكَ رَدًّا عَلَى الْكُفَّارِ الْمُسْتَكْبِرِينَ عَنْ عِبَادَتِهِ
وَأَمْثَالِ هَذَا فِي الْقُرْآنِ لَا يُحْصَى إِلَّا بِكُلْفَةٍ.

لما كان السؤال منصوباً في مسألة العلو، أتى شيخ الإسلام بجواب خاص في إثبات العلو، وينبغي أن يُعلم أن الأدلة على إثبات علو الذات متواترة بل أكثر من المتواترة، فقد ذكر ابن تيمية عن بعض علماء الشافعية أنهم ذكروا ألفي دليل على إثبات علو الذات، وذكر ابن القيم في (النونية) أن هناك ألفي دليل على إثبات علو الذات، وبسط ابن القيم الكلام في كتابه (أعلام الموقعين) في طريقة دلالة الأدلة على العلو، وقال: كل دليل فيه العروج يدل على أنه في السماء ... وهكذا.

وقد بسط النقول ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية)، فنقل نقولات كثيرة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام على إثبات علو الله، ومثله الذهبي - رحمه الله تعالى -، فألف رسالة خاصة في إثبات علو الله وبسط القول في ذلك، فأهل السنة متواردون على إثبات علو الذات لله سبحانه.

ومما ينبغي أن يُعلم أن العلو أقسام ثلاثة:

- القسم الأول: علو الذات.

- القسم الثاني: علو القدر والشأن.

- القسم الثالث: علو القهر.

والنوع الثاني والثالث لم يُخالف فيه حتى الجهمية كما ذكر ذلك ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية)، وإنما الخلاف والمعرفة في النوع الأول وهو علو

الذات، وهو الذي تواردت الأدلة على إثباته، وهو ما ذكر إثباته شيخ الإسلام -
رحمه الله تعالى- في هذه الرسالة.

قوله: **(وَتَارَةً يُجْبَرُ بِعُرُوجِ الْأَشْيَاءِ وَصُعُودِهَا وَارْتِفَاعِهَا إِلَيْهِ...)** لأن (استوى)
بمعنى علا وارتفع وصعد واستقر، فإذا صعد واستقر على العرش فقد علا لأن
العرش أعلى المخلوقات، وأيضا علا وارتفع، فلا تعرج ولا تصعد ولا ترتفع
الأشياء إليه إلا لأنه في السماء سبحانه وتعالى.

وقوله: (في السماء) كقوله تعالى: **﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾** [الملك: ١٦]، وكذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي -رضي الله
عنه- لما سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- الجارية: **«أين الله؟»** قالت: في السماء،
قال: **«أعتقها فإنها مؤمنة»**. أخرجه مسلم.

فقوله: (في السماء) (في) لها معنيان باختلاف معنى السماء، إن أُريد بالسماء السماء
السابعة فتكون (في) بمعنى (على) و(فوق)، كقوله تعالى: **﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾**
[العنكبوت: ٢٠]، أي على الأرض، وكقوله تعالى: **﴿وَلَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ
النَّخْلِ﴾** [طه: ٧١] أي على جذوع النخل.

وإن أُريد بالسماء كل ما علاك (في) على بابها، أي فوق المخلوقات، وبعبارة أخرى
يقال: في السماء العدمية لا السماء الموجودة، أي فوق المخلوقات سبحانه وتعالى.

وقد أراد بعض أهل البدع أن يقول في قوله تعالى: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورٌ﴾ [الملك: ١٦] المراد ب(من في السماء) أي الطير، والرد عليهم من وجهين:

الوجه الأول: أن الطير غير عالم و(من) تُطلق على العالم، وقول (غير عالم) أبلغ من أن يُقال (غير عاقل) كما بيّنه البيضاوي والعلائي وجماعة، لأن (من) تُطلق على الله وهو سبحانه لا يُقال عنه عاقل وإنما يُقال عالم.

- الوجه الثاني: سياق الآية يدل على خلاف ذلك، لأن الطير لا يُخشى منه أن يخسف الأرض.

وقوله - رحمه الله تعالى -: (فَذَكَرَ السَّمَاءَ دُونَ الْأَرْضِ وَلَمْ يُعَلِّقْ بِذَلِكَ الْوَهْيَةَ أَوْ غَيْرَهَا كَمَا ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾)، الإله بمعنى المعبود، كما قال تعالى: ﴿وَيَذَرِكْ وَأَهْتَكْ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، أي هو المعبود في السماء والمعبود في الأرض، كما ذكر هذا الإمام أحمد، وذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في (بيان تليس الجهمية)، وذكره ابن القيم في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) وذكره غيرهم من أهل العلم.

قوله: (وَتَارَةً يَجْعَلُ بَعْضَ الْخَلْقِ عِنْدَهُ دُونَ بَعْضٍ... فَلَوْ كَانَ مُوجِبُ الْعِنْدِيَّةِ مَعْنَى عَامًّا كَدْخُولِهِمْ تَحْتَ قُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَأَمْثَالِ ذَلِكَ: لَكَانَ كُلُّ مَخْلُوقٍ عِنْدَهُ؛ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مُسْتَكْبِرًا عَنْ عِبَادَتِهِ)، أي لو كان الله سبحانه في كل مكان لصار جميع

المخلوقات عنده، ولصار حتى المستكبرين عنده، والله ذَكَرَ أن المستكبرين ليسوا عنده.

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَلَا يُحْصِيهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَلَا يَخْلُو
إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَا اشْتَرَكْتَ فِيهِ هَذِهِ النُّصُوصُ مِنْ إِبْتِثَاتٍ عَلُوَ اللَّهُ نَفْسِهِ عَلَى خَلْقِهِ هُوَ
الْحَقُّ أَوْ الْحَقُّ نَقِيضُهُ؛ إِذِ الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّقِيضِينَ؛ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْسُهُ فَوْقَ
الْخَلْقِ؛ أَوْ لَا يَكُونَ فَوْقَ الْخَلْقِ - كَمَا تَقُولُ الْجَهْمِيَّةُ - .

ثُمَّ تَارَةً يَقُولُونَ: لَا فَوْقَهُمْ وَلَا فِيهِمْ وَلَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَلَا مُبَايِنَ وَلَا
مَحَايِثَ وَتَارَةً يَقُولُونَ: هُوَ بَدَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَفِي الْمَقَالَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا يَدْفَعُونَ أَنْ يَكُونَ
هُوَ نَفْسُهُ فَوْقَ خَلْقِهِ. فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ إِبْتِثَاتٍ ذَلِكَ؛ أَوْ نَفْيُهُ فَإِنْ كَانَ نَفْيُ ذَلِكَ هُوَ
الْحَقُّ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُبَيِّنْ هَذَا قَطُّ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا وَلَا الرَّسُولُ وَلَا أَحَدٌ مِنْ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَيْمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَا أَيْمَّةِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ وَلَا يُمَكِّنُ
أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ نَفَى ذَلِكَ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَ مِنَ الْإِبْتِثَاتِ عَنْ هَؤُلَاءِ: فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى أَوْ يُحْصَرَ فَإِنْ كَانَ الْحَقُّ هُوَ
النَّفْيَ - دُونَ الْإِبْتِثَاتِ - وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا دَلَّ عَلَى الْإِبْتِثَاتِ وَلَمْ يَذْكَرْ
النَّفْيَ أَصْلًا: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ لَمْ يَنْطِقُوا بِالْحَقِّ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بَلْ
نَطَقُوا بِمَا يَدُلُّ إِمَّا نَصًّا وَإِمَّا ظَاهِرًا عَلَى الضَّلَالِ وَالْخَطَأِ الْمُنَاقِضِ لِلْهُدَى وَالصَّوَابِ،
وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ هَذَا فِي الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ فَلَهُ أَوْفَرُ حَظٍّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ

يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ
جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٥٠﴾

قوله: (فَلَا يَخْلُوْا اِمَّا اَنْ يَكُوْنَ مَا اشْتَرَكْتَ فِيْهِ هَذِهِ النُّصُوْصُ مِنْ اِثْبَاتِ عُلُوِّ اللهِ نَفْسِهِ
عَلَى خَلْقِهِ هُوَ الْحَقُّ اَوْ الْحَقُّ نَقِيْضُهُ؛ اِذْ الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّقِيْضِيْنَ؛ وَاِمَّا اَنْ يَكُوْنَ
نَفْسُهُ فَوْقَ الْخَلْقِ؛ اَوْ لَا يَكُوْنَ فَوْقَ الْخَلْقِ - كَمَا تَقُوْلُ الْجَهْمِيَّةُ -) فالنصوص دلّت
على أن الله فوق مخلوقاته، فالقسمة ثنائية إما أن يكون ما دلت عليه الأدلة هو الحق
أو أن يكون نقيضها هو الحق، وقطعاً ما دلّت عليه النصوص هو الحق.

وقوله: (اِذْ الْحَقُّ لَا يَخْرُجُ عَنِ النَّقِيْضِيْنَ) لأن الأمرين المتناقضين أحدهما هو الحق
دون الآخر، فالنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولا بد أن يكون أحدهما حقاً
والآخر باطلاً، وقطعاً هو سبحانه فوق الخلق لأن الأدلة دلّت على هذا.
وأما من يقول إنه - سبحانه - لا فوق الخلق ولا تحت الخلق فقد جمع بين المتناقضين،
ومن قال: ليس فوق الخلق فقد خالف النصوص، فلم يبق إلا أن يقال إنه سبحانه
فوق الخلق.

قوله: (ثُمَّ تَارَةً يَقُوْلُوْنَ: لَا فَوْقَهُمْ وَلَا فِيْهِمْ وَلَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَلَا مُبَايِنَ
وَلَا مَحَايِثَ) فقولهم هذا إنما هو وصفٌ للأمر العدمية، فكما يقول ابن تيمية وابن
القيم: أرادوا أن يفرّوا من أن يُشبّهوا الله بخلقه فشبهوا الله بالمعدومات.

قال: (فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يُبَيَّنْ هَذَا قَطُّ لَا نَصًّا وَلَا ظَاهِرًا وَلَا الرَّسُولُ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأَيُّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لَا أَيْمَّةَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ) وإن من أعجب العجائب أن يُعتقد أن الله سبحانه ليس فوق خلقه، مع أن الأدلة نصًا ومعنى وكلام الصحابة والتابعين والعلماء... إلى أئمة المذاهب الأربعة على أن الله فوق مخلوقاته، ثم يأتي أصحابهم ويُقررون خلاف هذا.

ثم قال: (وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدٌ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ أَنَّهُ نَفَى ذَلِكَ أَوْ أَخْبَرَ بِهِ)، فلا يستطيع أحد منهم أن ينقل عن واحد منهم أنه يُنكر علو الله على خلقه، لكن يستطيع أن ينقل إثباتهم أن الله تعالى فوق المخلوقات، وشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - صاحب استقراء تام، وقد أقر له بذلك ابن حجر وذكر أنه من أصحاب الاستقراء التام، ومع علو منزلة ابن حجر - رحمه الله تعالى - إلا أنه اعترف لشيخ الإسلام ابن تيمية بهذا.

حتى مما ذكر الذهبي - رحمه الله تعالى -: أن الحديث الذي لا يحفظه ابن تيمية ليس حديثًا، فهو صاحب استقراء تام - رحمه الله تعالى -، ويؤكد ذلك مناظرته في مقدمة (الواسطية)، لما أمهل خصومه ثلاث سنين على أن يأتوا بنقل عن السلف في تأويل صفة واحدة، وهذا لا يقوله إلا رجل صاحب علم، لأنهم قد تواعدوا على مجلس آخر عند السلطان، فلو لم يكن جازمًا لم يقل ذلك، لأنهم سيأتون بما يُخالف كلامه.

قال - رحمه الله تعالى -: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ اعْتَقَدَ هَذَا فِي الرَّسُولِ وَالْمُؤْمِنِينَ فَلَهُ أَوْفَرُ حَظٍّ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

المؤمنين نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُضَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١٠٠﴾، يُلاحظ أن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أعاد ثلاث مرات وبأساليب مختلفة أنه لا بد من لزوم منهج السلف.

ومنهج السلف هو صمام الأمان لأهل السُّنة، فلا بد من الالتزام بفهم السلف، ومن لم يرَ أن فهم السلف حجة فقد أضعاف الدين وجعل فهمه مسرَّحًا لكل من أراد، فأعظم ما يُضبط ويحفظ كتاب الله وسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - واعتقاد أهل السُّنة هو أن يُضبط بفهم السلف.

فنحن نحتاج إلى إسنادين:

- **الإسناد الأول:** إسناد ثبوت النص، والقرآن ثابت - والله الحمد - وبقي ثبوت السُّنة من جهة الإسناد.

- **الإسناد الثاني:** إسناد الفهم، فلا بد أن نكون في فهمنا للكتاب والسُّنة متبعين لمن سبق لنا، فلنا إسناد يتصل إلى السلف حتى لا نأتي بفهم جديد، وهذا ليس خاصًا بالاعتقاد والتوحيد، بل هو شاملٌ للدين كله لعموم الأدلة في ذلك.

لذا فإن الإجماع هو صمام الأمان لأهل السُّنة، ومن صور الإجماع: فهم السلف، ومن التناقض الكبير أن يُقال إن الإجماع ليس الحجة وإن فهم السلف حجة!

فما فهم السلف؟ هو إجماع علماء في طبقة من الزمن، فمن قال إن الإجماع ليس حجة لأنه قد يكون هناك من خالف ولا ندري، فمقتضى قوله أن فهم السلف ليس حجة، والله سبحانه قد ذمَّ أن يُتَّبَعَ خلاف ما أجمع عليه أهل العلم، ومعنى ذلك أنه لو قُدِّرَ أن أحدهم خالف فلا بد أن يُبيِّنَ الله لنا لأنه سبحانه حافظٌ دينه.

فَإِنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: هَذِهِ النَّصُوصُ أُرِيدُ بِهَا خِلَافَ مَا يُفْهَمُ مِنْهَا أَوْ خِلَافَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أَوْ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ إِثْبَاتُ عُلُوِّ اللَّهِ نَفْسِهِ عَلَى خَلْقِهِ؛ وَإِنَّمَا أُرِيدُ بِهَا عُلُوُّ الْمَكَانَةِ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَمَا قَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

فَيَقَالُ لَهُ: فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ التَّصَدِيقُ بِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا؛ بَلْ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ مَا يَدُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَمْ يُرِدْ بِهِ مَفْهُومُهُ وَمُقْتَضَاهُ؛ فَإِنَّ غَايَةَ مَا يُقَدَّرُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِالْمَجَازِ الْمُخَالَفِ لِلْحَقِيقَةِ وَالْبَاطِنِ الْمُخَالَفِ لِلظَّاهِرِ. وَمَعْلُومٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ: أَنَّ الْمُخَاطَبَ الْمُبِينِ إِذَا تَكَلَّمَ بِمَجَازٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْرِنَ بِخِطَابِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ؛ فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ الْمُبَلِّغُ الْمُبِينُ الَّذِي يَبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلامِ خِلَافَ مَفْهُومِهِ وَمُقْتَضَاهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرِنَ بِخِطَابِهِ مَا يَصْرِفُ الْقُلُوبَ عَنْ فَهْمِ الْمَعْنَى الَّذِي لَمْ يُرِدْ؛ لَا سِيَّما إِذَا كَانَ بَاطِلًا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ فِي اللَّهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ أَنْ يَعْتَقِدُوا فِي اللَّهِ مَا لَا يَجُوزُ اعْتِقَادُهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَخُوفًا عَلَيْهِمْ؛ وَلَوْ لَمْ يُخَاطَبُهُمْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ خِطَابُهُ هُوَ الَّذِي يَدُلُّهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي تَقُولُ النِّفَاةُ: هُوَ اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ؟

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ وَلَا كَلَامِ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَثَمَّةِ مَا يُوَافِقُ قَوْلَ
النَّفَاةِ أَصْلًا؛ بَلْ هُمْ دَائِمًا لَا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا بِالْإِثْبَاتِ امْتَنَعَ حِينَئِذٍ أَنْ لَا يَكُونَ مُرَادُهُمْ
الْإِثْبَاتَ وَأَنْ يَكُونَ النَّفْيُ هُوَ الَّذِي يَعْتَقِدُونَهُ وَيَعْتَمِدُونَهُ وَهُمْ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِهِ قَطُّ وَلَمْ
يُظْهِرُوهُ؛ وَإِنَّمَا أَظْهَرُوا مَا يُخَالِفُهُ وَيُنَافِيهِ وَهَذَا كَلَامٌ مُبِينٌ؛ لَا مَخْلَصَ لِأَحَدٍ عَنْهُ.

قوله - رحمه الله تعالى-: (فَيُقَالُ لَهُ: فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ الْحَقَّ الَّذِي يَجِبُ
التَّصَدِيقُ بِهِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا...) يريد أن يقول: ألم أذكر لك في المقدمات أنه بين كل
شيء؟ وأنه بلغ البلاغ المبين؟ وأنه يجب تصديقه؟ فكيف يُبلِّغنا شيئًا وهو يريد
خلافه؟

قوله: (وَمَعْلُومٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ: أَنَّ الْمُخَاطَبَ الْمُبِينَ إِذَا تَكَلَّمَ بِمُجَازٍ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقْرَنَ
بِخِطَابِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْمُجَازِيَّةِ) هذا كلامٌ عظيم ولا بد أن يُضبط وأن
يُكتب بهاء الذهب.

فإنه - على القول بإثبات المجاز - وإلا فإن شيخ الإسلام نفسه قد بين كما في المجلد
السابع من (مجموع الفتاوى) أن المجاز لا يوجد في الكتاب والسنة ولا في لغة
العرب.

وقد رأيت بعضهم يظن أن لابن تيمية قولين في المجاز، وهذا غير صحيح بل كلام ابن تيمية على إنكار المجاز، وإنما يذكر أمثال هذا الكلام الذي تقدم على مقتضى التنزل، ومما يدل على هذا ما يلي:

- **الدليل الأول:** أنه لما أراد أن ينفي المجاز بسط الكلام في ذلك بسطاً طويلاً في مواضع من كتبه، وله رسالة في ذلك، والعادة أن الإنسان إذا تبنى قولاً وبسط القول فيه ولم يبسط القول فيما يخالفه فإن ما بسط القول فيه هو قوله الذي يعتمده.

- **الدليل الثاني:** أن ذكره - رحمه الله تعالى - للمجاز قد يكون لأنه كان يراه قديماً وقد يكون مما ذكره افتراضاً كمثله (القاعدة المراكشية) لأنها متأخرة.

- **الدليل الثالث:** أن ابن القيم - رحمه الله تعالى - ممن هم على اختيارات ابن تيمية - رحمه الله تعالى -، وابن القيم بسط القول في إنكار المجاز كما في (مختصر الصواعق).

فالمقصود أن ابن تيمية - رحمه الله تعالى - يقول: إنه على القول بالمجاز من باب التنزل، وذلك أن المؤولة مما يعتمدون عليه في تأويل الأسماء والصفات صرف نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها بحجة المجاز.

فيقال لهم: المجاز مبني على أركان أربعة:

- **الركن الأول:** الوضع الأول.

- الركن الثاني: الوضع الثاني.

- الركن الثالث: العلاقة بين الوضع الأول والثاني.

- الركن الرابع: القرينة التي منعت حمل الكلام على الوضع الأول واستدعت حمله على الوضع الثاني.

فلو قال قائل: رأيت أسدًا على فرسٍ شاهرًا سيفه، فالوضع الأول للأسد -تنزُّلاً- هو الحيوان المفترس، والوضع الثاني هو الرجل الشجاع، والعلاقة بينهما القوة والشجاعة، وفي هذا المثال يجب حمل الأسد على الرجل الشجاع لوجود قرينة وهو أنه لا يمكن للحيوان أن يكون على الفرس وأن يكون شاهرًا سيفه.

فإذن هذه القرينة منعت من حمل الكلام على الوضع الأول وصرفته للوضع الثاني، فلولا هذه القرينة لَوَجَبَ حمله على الوضع الأول باتفاق العقلاء، وقد حكي الاتفاق على ذلك كثيرون.

وأذكر مثلاً عند أهل التأويل: فقد تقدمت الأدلة الكثيرة على علو الله سبحانه على خلقه، ومع ذلك قال عنها أهل التأويل: لا يمكن أن نُثبت بهذه الأدلة العلو الحقيقي لله عز وجل.

فإن قيل لهم: لماذا؟

قالوا: لو قلنا إن الله فوق المخلوقات لَوَقَعْنَا في التشبيه.

فإذن خشية التشبيه هي القرينة الصارفة عن حمل الكلام على المعنى الأول.

فيقال لهم: هذه القرينة ليست صحيحة، فأنتم تثبتون لله ذاتاً، وتثبتون للمخلوق ذاتاً ومع ذلك لم يلزم من إثباتكم الذات لله التشبيه، فكلُّ له ذاته التي تليق به، فيقال كذلك: كلُّ له علوه الذي يليق به ولا يلزم من إثبات العلو التشبيه.

ومثل هذا يُقال في اليدين، فإنهم يقولون لا نُثبت لله اليد، فإن إثبات ذلك يلزم منه تشبيه الله بالمخلوقات، فيقال لهم: قد أثبتتم لله ذاتاً وأثبتتم للمخلوق ذاتاً، فكما تصوّرتكم ذلك في الذات فتصوِّروه في بقية الصفات ومنها اليدين.

لذا قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في (التدمرية): القول في الصفات فرعٌ عن القول في الذات.

فإذن قرينة خشية التشبيه ساقطة، فإذا سقطت القرينة وجب أن يُحمل الكلام على المعنى الأول الحقيقي إجمالاً كما تقدم، وهذا على القول بصحة المجاز.

قوله: **(فَإِذَا كَانَ الرَّسُولُ الْمُبَلَّغُ الْمُبَيَّنُ الَّذِي بَيْنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْكَلَامِ خِلَافَ مَفْهُومِهِ وَمُقْتَضَاهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَنَ بِخِطَابِهِ مَا يَصْرِفُ الْقُلُوبَ عَنْ فَهْمِ الْمَعْنَى الَّذِي لَمْ يُرَدِّ...)** فهل يُعقل أن اعتقاد أن الله في السماء كفرٌ وضلالٌ وتأتي النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة التي تدل على هذا الكفر والضللال ولا يأتي من الكتاب والسنة ما يدل على خلاف هذا ولو بالإشارة؟ هذا لا يمكن.

لذا يقول متأخرو الأشاعرة: ظواهر الكتاب والسنة كفر! لأنها تدل على التجسيم والتشبيه... إلى غير ذلك.

لَكِنَّ لِلجَهْمِيَةِ الْمُتَكَلِّمَةِ هُنَا كَلَامٌ وَلِلجَهْمِيَةِ الْمُتَفَلِّسِفَةِ كَلَامٌ، أَمَّا الْمُتَفَلِّسِفَةُ وَالقَرَامِطَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ كَلَّمُوا الخُلُقَ بِخِلَافِ مَا هُوَ الحَقُّ وَأَظْهَرُوا لَهُمْ خِلَافَ مَا يُبْطِنُونَ وَرُبَّمَا يَقُولُونَ إِنَّهُمْ كَذَبُوا لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ العَامَّةِ فَإِنَّ مَصْلَحَةَ العَامَّةِ لَا تَقُومُ إِلَّا بِإِظْهَارِ الإِثْبَاتِ وَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِ الأَمْرِ بَاطِلًا.

وَهَذَا مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الزَّنْدَقَةِ البَيْتَةِ وَالكُفْرِ الوَاضِحِ: قَوْلُ مُتَنَاقِضٍ فِي نَفْسِهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ: لَوْ كَانَ الأَمْرُ كَمَا تَقُولُونَ وَالرُّسُلُ مِنْ جِنْسِ رُؤَسَائِكُمْ؛ لَكَانَ حَوَاصُّ الرُّسُلِ يُطَّلَعُونَ عَلَى ذَلِكَ؛ وَلَكَانُوا يُطَّلَعُونَ حَوَاصَّهُمْ عَلَى هَذَا الأَمْرِ؛ فَكَأَنَّ يَكُونُ النَّفْيُ مَذْهَبَ حَاصَّةِ الأُمَّةِ وَأَكْمَلِهَا عَقْلًا وَعِلْمًا وَمَعْرِفَةً وَالأَمْرُ بِالعَكْسِ؛ فَإِنَّ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ السَّلَفِ وَالأُئِمَّةِ وَجَدَ أَعْلَمَ الأُمَّةِ عِنْدَ الأُمَّةِ كَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَسَلْمَانَ الفَارِسِيِّ وَأَبِي بِنِ كَعْبٍ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَمْثَالِهِمْ؛ هُمْ أَعْظَمُ الخُلُقِ إِثْبَاتًا.

وَكَذَلِكَ أَفْضَلُ التَّابِعِينَ: مِثْلُ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ وَأَمْثَالِهِ وَالحَسَنِ البَصْرِيِّ وَأَمْثَالِهِ وَعَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ وَأَمْثَالِهِ وَأَصْحَابِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُمْ مِنْ أَجَلِّ التَّابِعِينَ.

بَلِ النُّقُولُ عَنْ هَؤُلَاءِ فِي الإِثْبَاتِ يَجِبُنْ عَنْ إِثْبَاتِهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَعَلَى ذَلِكَ تَأَوَّلَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ وَصَاحِبُهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيُّ مَا يُرَوَى: «أَنَّ مِنْ العِلْمِ كَهَيْئَةِ المَكُونِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ العِلْمِ بِاللَّهِ فَإِذَا ذَكَرُوهُ لَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا أَهْلُ الغِرَّةِ

بِاللَّهِ» تَأَوَّلُوا ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالسَّابِقِينَ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ بِخِلَافِ النَّفْيِ فَإِنَّهُ لَا يُوجَدُ عَنْهُمْ وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَيْهِ.

وَقَدْ جَمَعَ عُلَمَاءُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَقُولِ عَنِ السَّلَفِ فِي الْإِثْبَاتِ مَا لَا يُحْصِي عَدَدُهُ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَلَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ أَنْ يَأْتِيَ عَنْهُمْ فِي النَّفْيِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِقَةِ الَّتِي يَنْقُلُهَا مَنْ هُوَ مِنْ أَعْبَادِ النَّاسِ عَنْ مَعْرِفَةِ كَلَامِهِمْ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَتَمَسَّكُ بِمُجْمَلَاتٍ سَمِعَهَا: بَعْضُهَا كَذِبٌ وَبَعْضُهَا صِدْقٌ مِثْلُ مَا يَنْقُلُونَهُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ يَتَحَدَّثَانِ وَكُنْتُ كَالزَّنَجِيِّ بَيْنَهُمَا". فَهَذَا كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَثَرِ؛ وَبِتَقْدِيرِ صِدْقِهِ فَهُوَ مُجْمَلٌ.

فَإِذَا قَالَ أَهْلُ الْإِثْبَاتِ كَانَ مَا يَتَكَلَّمَانِ فِيهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ لِمُوَافَقَتِهِ مَا نُقِلَ عَنْهُمَا كَانَ أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ النِّفَاةِ إِنَّهُمَا يَتَكَلَّمَانِ بِالنَّفْيِ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جِرَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِرَابَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَبَشْتُهُ فِيكُمْ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَشْتُهُ لَقَطَعْتُمْ هَذَا الْبُلْعُومَ.

فَإِنَّ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ لَكِنَّهُ مُجْمَلٌ. وَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا: أَنَّ الْجِرَابَ الْآخَرَ كَانَ فِيهِ حَدِيثُ الْمَلَّاحِمِ وَالْفِتَنِ وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ فِيهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالصِّفَاتِ فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى النَّفْيِ؛ بَلِ الثَّابِتُ الْمُحْفُوظُ مِنْ أَحَادِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ كَحَدِيثِ "إِتْيَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"

وَحَدِيثِ " النَّزُولِ " وَ " الضَّحِكِ " وَأَمْثَالِ ذَلِكَ كُلِّهَا عَلَى الْإِثْبَاتِ؛ وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ النَّفَاةِ.

قوله: (أَمَّا الْمُتَفَلِّسَةُ وَالْقَرَامِطَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الرُّسُلَ كَلَّمُوا الخُلُقَ بِخِلَافِ مَا هُوَ الحَقُّ وَأَظْهَرُوا لَهُمْ خِلَافَ مَا يُبْطِنُونَ... فَكَانَ يَكُونُ النَّفْيُ مَذْهَبَ خَاصَّةِ الْأُمَّةِ وَأَكْمَلِهَا عَقْلاً وَعِلْماً وَمَعْرِفَةً وَالْأَمْرُ بِالْعَكْسِ) من العجيب أن يُنسب مثل هذا للإسلام، فهؤلاء يقولون: نحن نعلم أن الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- أخبروا الناس بأشياء، لكن الحقيقة أن الأنبياء والرسل لا تريد إظهار ذلك وإنما خادعوا العامة، فأخبروهم أن هناك جنةً وناراً وأن لله أسماء وصفات، فهذا فقط لخديعة العامة وإلا هو ليس حقيقياً، وهؤلاء هم الجهمية المتفلسفة.

قال: (لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُونَ وَالرُّسُلُ مِنْ جِنْسِ رُؤَسَائِكُمْ؛ لَكَانَ خَوَاصُّ الرُّسُلِ يَطَّلِعُونَ عَلَى ذَلِكَ...)، يريد أن يقول: لو كان في الأمة خواص لكان هؤلاء الخواص عرفوا أن هناك خطاباً للعامة ولغير العامة، ولما تكلموا وقرروا بما دل عليه ظواهر النصوص التي تقولون عنها أيها الفلاسفة أنها للعامة.

قال: (وَعَلَى ذَلِكَ تَأَوَّلَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ وَصَاحِبُهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الأَنْصَارِيُّ مَا يُرَوَى: «أَنَّ مِنَ العِلْمِ كَهَيْئَةِ المَكْنُونِ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ العِلْمِ بِاللَّهِ فَإِذَا ذَكَرُوهُ لَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا أَهْلُ الغِرَّةِ بِاللَّهِ» تَأَوَّلُوا ذَلِكَ عَلَى مَا جَاءَ مِنَ الْإِثْبَاتِ...) فهذا الحديث مع

أنه ضعيف لكن لو صحَّ فإن يحيى بن عمار وشيخه أبا إسماعيل الأنصاري حملوه على إثبات الصفات وعلى إثبات أمور الشريعة لا على قول الفلاسفة وأهل التأويل وهو نفي الصفات وعدم العمل بظواهر النصوص.

قوله: (مِثْلُ مَا يَنْقُلُونَهُ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: "كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ يَتَحَدَّثَانِ وَكُنْتُ كَالزَّنَجِيِّ بَيْنَهُمَا". فَهَذَا كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَثَرِ، وَبِتَقْدِيرِ صِدْقِهِ فَهُوَ مُجْمَلٌ...)) يريدون أن عمر -رضي الله عنه- لم يكن يفهم خطابهم فدلَّ ذلك على أن لهم خطاباً في الظاهر دون الباطن، فيقال: لو كان لهم خطاب باطن لكان أولى من يعرفه بعد أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- هو عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فهذا يدل على بطلان الحديث.

فالحديث -على فرض صحته- مجملٌ وليس فيه دلالة على مذهب النفاة، وهو كذبٌ بالاتفاق كما يحكيه ابن تيمية -رحمه الله تعالى-.

قال -رحمه الله تعالى-: (وَكَذَلِكَ حَدِيثُ جِرَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ: حَفِظْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِرَابَيْنِ: أَمَّا أَحَدُهُمَا: فَبَثَّتْهُ فِيكُمْ وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَثَّتْهُ لَقَطَعْتُمْ هَذَا الْبُلْعُومَ. فَإِنَّ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ؛ لَكِنَّهُ مُجْمَلٌ. وَقَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا: أَنَّ الْجِرَابَ الْآخَرَ كَانَ فِيهِ حَدِيثُ الْمَلَّاحِمِ وَالْفِتَنِ...))، وقد ذكر ابن بطلان وابن حجر وغيرهما أن المراد به ما يأتي في الفتن من الاستعاذة من إمارة الصبيان ورأس الستين وغير ذلك، فيقول أبو هريرة -رضي الله عنه-: أخشى لو بثت هذا أن تُقطع عنقي.

وأهل التأويل يريدون أن يحملوا هذا على الصفات وأنه من علم الخاصة، فيقال: هذا مجمل، فلماذا جعلتموه من علم الخاصة؟ وقد جاء ما يُفسره بأنه راجع للملاحم وما يأتي من الفتن؟ ثم إن أبا هريرة -رضي الله عنه- نفسه قد روى أحاديث كثيرة في الصفات، فهذا يدل على بطلان هذا التأويل.

وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ الْمُتَكَلِّمَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْقَرِيْنََةَ الصَّارِفَةَ لَهُمْ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ هُوَ الْعَقْلُ؛ فَكَتَفَى بِالِدَّلَالَةِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُوَافِقَةِ لِمَذْهَبِ النِّفَاءِ.

فَيَقَالُ لَهُمْ أَوَّلًا: فَحِينَئِذٍ إِذَا كَانَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ إِنَّمَا يُفِيدُهُمْ مُجَرَّدُ الضَّلَالِ؛ وَإِنَّمَا يَسْتَفِيدُونَ الْهُدَى مِنْ عُقُولِهِمْ: كَانَ الرَّسُولُ قَدْ نَصَبَ لَهُمْ أَسْبَابَ الضَّلَالِ وَلَمْ يَنْصِبْ لَهُمْ أَسْبَابَ الْهُدَى وَأَحَاهُمْ فِي الْهُدَى عَلَى نَفْسِهِمْ فَيَلْزِمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ تَرَكَّهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ هَذِهِ الرَّسَالَةِ الَّتِي لَمْ تَنْفَعَهُمْ؛ بَلْ ضَرَّتْهُمْ.

وَيُقَالُ لَهُمْ ثَانِيًا: فَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ بَيَّنَّ الْإِثْبَاتَ الَّذِي هُوَ أَظْهَرُ فِي الْعَقْلِ مِنْ قَوْلِ النِّفَاءِ؛ مِثْلُ ذِكْرِهِ لِحَلْقِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَعِلْمِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ - مِنْ الْأُمُورِ الَّتِي تُعَلَّمُ بِالْعَقْلِ - أَعْظَمَ مِمَّا يُعَلَّمُ نَفْيُ الْجَهْمِيَّةِ وَهُوَ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِمَا يُنَاقِضُ هَذَا الْإِثْبَاتَ فَكَيْفَ يُجِيلُهُمْ عَلَى مُجَرَّدِ الْعَقْلِ فِي النَّفْيِ الَّذِي هُوَ أَخْفَى وَأَدْقُ؟ وَكَلَامُهُ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ؛ بَلْ دَلَّ عَلَى نَقِيضِهِ وَضِدِّهِ وَمَنْ نَسَبَ هَذَا إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاللَّهُ حَسِيبُهُ عَلَى مَا يَقُولُ.

وَالْمَرَاتِبُ ثَلَاثٌ: إِمَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْهُدَى أَوْ بِالضَّلَالِ أَوْ يَسْكُتُ عَنْهُمَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمَا خَيْرٌ مِنَ التَّكَلُّمِ بِمَا يَضِلُّ وَهَذَا يُعْرَفُ بِالْعَقْلِ أَنَّ الْإِثْبَاتَ لَمْ يَسْكُتْ عَنْهُ؛ بَلْ بَيَّنَّهُ وَكَانَ مَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ مُوَافِقًا لِلْعَقْلِ؛ فَكَانَ الْوَاجِبُ فِيمَا يَنْفِيهِ الْعَقْلُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ بِالنَّفْيِ؛ كَمَا فَعَلَ فِيمَا يُثْبِتُهُ الْعَقْلُ وَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ كَانَ السُّكُوتُ عَنْهُ أَسْلَمٌ لِلْأُمَّةِ.

أَمَّا إِذَا تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِثْبَاتِ وَأَرَادَ مِنْهُمْ أَنْ لَا يَعْتَقِدُوا إِلَّا النَّفْيَ؛ لِكَوْنِ مُجَرَّدِ
عُقُولِهِمْ تَعْرِفُهُمْ بِهِ فِإِضَافَةُ هَذَا إِلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَعْظَمِ أَبْوَابِ
الزَّنَدَقَةِ وَالنَّفَاقِ.

وَيُقَالُ لَهُمْ ثَالِثًا مَنْ الَّذِي سَلَّمَ لَكُمْ أَنَّ الْعَقْلَ يُوَافِقُ مَذْهَبَ النِّفَاةِ؛ بَلْ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ
إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا أَثْبَتَهُ الرَّسُولُ وَلَيْسَ بَيْنَ الْمُعْقُولِ الصَّرِيحِ وَالْمُنْقُولِ الصَّحِيحِ تَنَاقُضٌ
أَصْلًا وَقَدْ بَسَطْنَا هَذَا فِي مَوَاضِعَ بَيَّنَّا فِيهَا أَنَّ مَا يَذْكُرُونَ مِنَ الْمُعْقُولِ الْمُخَالِفِ لِمَا جَاءَ
بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ تَقَلَّدَهُ مُتَأَخَّرُوهُمْ عَنْ
مُتَقَدِّمِيهِمْ وَسَمَّوْا ذَلِكَ عَقْلِيَّاتٍ وَإِنَّمَا هِيَ جَهْلِيَّاتٌ، وَمَنْ طَلَبَ مِنْهُ تَحْقِيقُ مَا قَالَهُ
أَيْمَّةُ الضَّلَالِ بِالْمُعْقُولِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَى مُجَرَّدِ تَقْلِيدِهِمْ، فَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالشَّرْعِ وَيُخَالِفُونَ
الْعَقْلَ تَقْلِيدًا لِمَنْ تَوَهَّمُوا أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْعَقْلِيَّاتِ.

وَهُمْ مَعَ أَيْمَتِهِمُ الضَّلَالِ كَقَوْمِ فِرْعَوْنَ مَعَهُ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ
فَاطَاعُوهُ﴾ وَقَالَ تَعَالَى عَنْهُ: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ
إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ﴾ ﴿فَأَخَذْنَا هُوَ وَجُنُودَهُ فَنَبَذْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ فَانَظَرُ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ
الظَّالِمِينَ﴾ ﴿وَجَعَلْنَا هُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾،
﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾.

وَفِرْعَوْنُ هُوَ إِمَامُ النِّفَاةِ، وَهَذَا صَرَّحَ مُحَقِّقُو النِّفَاةِ بِأَنَّهُمْ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ
الْإِتِّحَادِيَّةُ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ النِّفَاةِ؛ إِذْ هُوَ أَنْكَرَ الْعُلُوَّ وَكَذَّبَ مُوسَى فِيهِ وَأَنْكَرَ تَكْلِيمَ اللَّهِ

مُوسَى قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾
﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾.

وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ أَخْبَرَ عَنْ فِرْعَوْنَ أَنَّهُ أَنْكَرَ " الصَّانِعَ " بِلِسَانِهِ فَقَالَ: ﴿وَمَا رَبُّ
الْعَالَمِينَ﴾ وَطَلَبَ أَنْ يَصْعَدَ لِيَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُوسَى أَخْبَرَهُ أَنَّ إِلَهَهُ
فَوْقَ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ هُوَ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّبًا بِهِ فَإِذَا لَمْ يُخْبِرْهُ مُوسَى بِهِ لَمْ يَكُنْ إِثْبَاتُ الْعُلُوِّ
لَا مِنْهُ وَلَا مِنْ مُوسَى؛ فَلَا يَقْصِدُ الْإِطْلَاعَ وَلَا يَحْضُلُ بِهِ مَا قَصَدَهُ مِنَ التَّلْبِيسِ عَلَى
قَوْمِهِ بِأَنَّهُ صَعِدَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى؛ وَلَكَانَ صُعُودُهُ إِلَيْهِ كُنُزُولَهُ إِلَى الْأَبَارِ وَالْأَنْهَارِ وَكَانَ
ذَلِكَ أَهْوَنَ عَلَيْهِ؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْلُفِ الصَّرْحِ.

وَنَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا عُرِجَ بِهِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ وَجَدَ فِي السَّمَاءِ الْأُولَى آدَمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ وَفِي الثَّانِيَةِ يُحْيَى وَعَيْسَى ثُمَّ فِي الثَّلَاثَةِ يُوسُفَ ثُمَّ فِي الرَّابِعَةِ إِدْرِيسَ ثُمَّ فِي
الْخَامِسَةِ هَارُونَ ثُمَّ وَجَدَ مُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ ثُمَّ عَرَجَ إِلَى رَبِّهِ فَفَرَضَ عَلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً
ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى. فَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا
تُطِيقُ ذَلِكَ قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى رَبِّي فَسَأَلْتُهُ التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِي وَذَكَرْتُ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مُوسَى
ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ مَرَارًا ﴿ فَصَدَّقَ مُوسَى فِي أَنَّ رَبَّهُ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ وَفِرْعَوْنُ كَذَّبَ
مُوسَى فِي ذَلِكَ.

وَالجَهْمِيَّةُ النِّفَاةُ مُوَافِقُونَ لِآلِ فِرْعَوْنَ أَيْمَّةُ الضَّلَالِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْإِثْبَاتِ مُوَافِقُونَ
لِآلِ إِبْرَاهِيمَ أَيْمَّةُ الْهُدَى وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا
صَالِحِينَ﴾ ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ

الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾، وَمُوسَىٰ وَحَمْدٌ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ؛ بَلْ هُمْ
سَادَاتُ آلِ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

قوله: (وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ الْمُتَكَلِّمَةُ فَيَقُولُونَ: إِنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ لَهُمْ عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ
هُوَ الْعَقْلُ...) الآن هؤلاء يقولون العقل هو القرينة، ومن سبق يذكر أن قرينة
صرف المعنى الظاهر هو خشية التشبيه، وانتهى ابن تيمية -رحمه الله تعالى- من
الكلام عن الجهمية المتفلسفة وسيبدأ بالكلام عن الجهمية المتكلمة، وهم الجهمية
المعروفون وكذلك المعتزلة ومنهم الأشاعرة والماتريدية، على اختلاف مذاهبهم في
النفي والتأويل.

فيزعم الجهمية المتكلمة أن العقل يدل على نفي الصفات، لأن إثباتها يقتضي التشبيه
-بزعمهم- وقد تقدم الرد على هذه القرينة.

قوله: (فَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ تَرْكُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ هَذِهِ الرَّسَالَةِ الَّتِي لَمْ
تَنْفَعَهُمْ؛ بَلْ ضَرَّتْهُمْ) هذا صحيح، فلو كان العمدة على العقل وأنه مُقدم على
النصوص، لكان ترك الناس بلا كتاب ولا سُنَّةٍ خَيْرًا مِنْ أَنْ يُرْسَلَ اللَّهُ لَهُمْ رَسُولًا
ويأتي لهم بكتاب وسنة يُضِلُّهُمْ بها عن الهدى، وخلاصة الرد عليهم: أن العقل يدل
على ما جاءت به الرسل.

قوله: (وَالْمَرَاتِبُ ثَلَاثٌ: إِمَّا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْهُدَىٰ أَوْ بِالضَّلَالِ أَوْ يَسْكُتُ عَنْهَا. وَمَعْلُومٌ أَنَّ السُّكُوتَ عَنْهَا خَيْرٌ مِنَ التَّكَلُّمِ بِمَا يَضِلُّ...) فالقسمة ثلاثية، وهذا من باب السَّبر والتقسيم، فإما أن يتكلم بالهدى أو أن يتكلم بالضلال أو أن يسكت عنها، فلا يمكن أن يُنسب كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى الضلال، فلو كان يتكلم بالضلال لكان أن يُترك الناس في الجاهلية خير من أن يُرسل إليهم رسول، ولا يمكن أن يكون قد سكت عن بيان الحق، لأنه -صلى الله عليه وسلم- قد بلغ البلاغ المبين، وقد تقدم ذكر هذا في المقدمات والقواعد الأولى في مقدمة الجواب.

فإذن لم يبق إلا القسم الثالث وهو أنه -صلى الله عليه وسلم- تكلم بالحق.

قوله: (وَيُقَالُ لَهُمْ ثَالِثًا مَنْ الَّذِي سَلَّمَ لَكُمْ أَنَّ الْعَقْلَ يُوَافِقُ مَذَهَبَ النِّفَاةِ؛ بَلْ الْعَقْلُ الصَّرِيحُ إِنَّمَا يُوَافِقُ مَا أَثْبَتَهُ الرَّسُولُ وَلَيْسَ بَيْنَ الْمُعْقُولِ الصَّرِيحِ وَالْمُنْقُولِ الصَّحِيحِ تَنَاقُضٌ أَصْلًا...) هذا ردٌ قوِيٌّ للغاية، فمن قال إن العقل يدل على نفي الصفات بالتأويل؟

وتقدم في أول هذه الرسالة أن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- بسط الجواب عن ذلك في كتابه (درء تعارض العقل والنقل).

قوله: (... إِنَّمَا هُوَ جَهْلٌ وَضَلَالٌ تَقَلَّدَهُ مُتَأَخِّرُوهُمْ عَنْ مُتَقَدِّمِيهِمْ وَسَمَّوْا ذَلِكَ عَقْلِيَّاتٍ وَإِنَّمَا هِيَ جَهْلِيَّاتٍ، وَمَنْ طَلِبَ مِنْهُ تَحْقِيقُ مَا قَالَهُ أَيْمَّةُ الضَّلَالِ بِالْمُعْقُولِ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا إِلَىٰ مُجَرَّدِ تَقْلِيدِهِمْ) تقلده وورثه بعضهم عن بعض بلا بيّنة ولا برهان،

ومن العجائب أن ترى عالماً مُبرِّزاً كمثل البيهقي مثلاً، يتلقَّى مثل هذه الأمور مع سعة اطلاعه وعلمه بالحديث -رحمه الله تعالى-، ومع ذلك لتعظيمه لهؤلاء المتكلمين انطلت عليه هذه الأمور.

فلو قُرئت رسالته التي كتبها إلى الجويني وكم كان مُعظِّماً للجويني في مقدمة الرسالة، لُعلم أنه بسبب تعظيم هؤلاء سلّم عقله إليهم في هذا الباب، فتعظيم الرجال يُفقد العقول ويُعمي البصائر.

فينبغي للإنسان أن يكون صاحب دليل من الكتاب والسُّنة على فهم السلف، ويعرف للعلماء قدرهم، ولا يُحدث أقوالاً جديدة، فالبيهقي مع سعة اطلاعه وعلمه لما عظّم هؤلاء الرجال سلّم زمام أمره في هذا الباب لهم، لذا وقع في كتاب (الأسماء والصفات) في تأويلات مستبشعة لو قرأها السني السلفي لتألّم غاية الألم، من جهة أنها تأويلات، ومن جهة أن يقع فيها عالم مثل البيهقي.

ولو قيل لأمثال هؤلاء: أثبتوا لنا هذه العقليات؟ لم يرجعوا إلا لمجرد تقليدهم، لذا أسهل الطوائف في كسرهما وبيان ضعفها وهزائها وضلالها هم الأشاعرة، فهم متناقضون للغاية، وبيان ضلالهم للناس سهلٌ للغاية.

فيقال لهم: أثبتم صفة السمع؟ قالوا: نعم، أثبتم صفة البصر؟ قالوا: نعم... إلى آخر الصفات السبع أو الثمان التي يُثبتوها على الخلاف بينهم.

فيقال لهم: لماذا أولّتم صفة اليد لله؟ قالوا: لأننا لو أثبتنا اليد لله لوقعنا في التشبيه، فلأجل الفرار من التشبيه لا نُثبت يدًا لله، فتقول: إذن لماذا أثبتتم سمعًا لله وبصرًا لله؟

قالوا: أثبتنا لله سمعًا يليق به، وللمخلوق سمعًا يليق به، فيقال: كما تصوّرتم سمعًا يليق بالخالق وسمعًا يليق بالمخلوق، فكذلك تصوّروه في اليد وغيرها من الصفات، لذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، وهذا كلامٌ نفيس للغاية.

لذا كل طائفة تكون وسطًا قد مزجت بين الحق والباطل يكون تناقضها أظهر وأظهر، وكذلك هذا التناقض موجود عند المعتزلة، لكن عند الأشاعرة ظاهر للغاية لما حصل التناقض في الصفات.

ومثل هذا حتى في المذاهب الحركية والفكرية التي نعيشها اليوم، فمثلًا السرورية هم مزيج بين الإخوان والسلفيين، ففي الظاهر سلفيون وحققيتهم إخوان مسلمون، فتقول لهم: لماذا تنتسبون للسلف؟ قالوا: نعظم السلف لأن السلف قطعًا لا يكونون إلا على الحق.

فتقول لهم: السلف يقولون بعدم الخروج، ويقولون بكذا وكذا، فإما أن ترجعوا عن مخالفتهم ويكون ما أجمعوا عليه حجة عليكم، أو أن تخلعوا هذا اللباس وترجعوا إلى الإخوانية الحقيقية.

لذلك كل طائفة تضل سواء في الأمور الحركية الدعوية أو العقديّة تُوزن بمثل هذا، وأنا أُشبه كثيرًا السروية في باب الحركة والفكر بالأشاعرة، فإنها متشابهان.

والعجيب أنك إذا خاطبت بعض من يدرس علم الكلام، يقول: أنتم مشكلتكم أنكم لم تدرسوا علم الكلام وقلّدت ابن تيمية.

فلذلك بعض السلفيين يصبح عنده شيء من الضعف فيقول نعم، قلدت ابن تيمية في هذا ولا بد أن أدرس علم الكلام، ولا أستطيع أن أدرسه جيدًا، فيكون ما ذكرتموه هو الصواب.

فلو كان عنده عقل لكان له أن يسأل: هل علم الكلام هذا أتى به السلف أم لا؟ ثم ما مقتضى دلالة علم الكلام على تأويل الصفات؟ فعلم الكلام لا يدل على تأويل الصفات البتة، لكن كما قال ابن تيمية - رحمه الله تعالى - لما تكلم عن المنطق ونحوه: لا يستفيد منه الذكي ولا يفهمه الغبي.

وتكلم الشوكاني - رحمه الله تعالى - بكلام قوي في هذا الباب لما شرح حديث «الحلالُ بين والحرامُ بين»، قال: أخبرك عن رجل درس علم الكلام وبلغ أقصاه وأبعده، والله لا فائدة من هذا العلم، وإنما يغترّ به من لم يتعمّق فيه، أما من تعمّق فيه وبلغ أقصاه علم أنه لا شيء.

وإلا بأي دلالة من علم الكلام تخرج بنتيجة يُستفاد منها التأويل؟ لا شيء البتة، وهذا الذي فعله شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، لذا قال ابن القيم: قاتلهم بسلاحهم وأرداهم أرضاً، -رحمه الله تعالى-.

قوله: **(وَهُمْ مَعَ أَيْمَتِهِمُ الضُّلَالِ كَقَوْمِ فِرْعَوْنَ مَعَهُ حَيْثُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَاطَاعُوهُ﴾)** أي أنهم عظموا فرعون فقلدوه وتابعوه، وهؤلاء عظموا أئمتهم فتابعوهم، وكلاهما قلدوا بلا بيّنة ولا برهان.

قوله: **(وَفِرْعَوْنُ هُوَ إِمَامُ النِّفَاةِ، وَهَذَا صَرَّحَ مُحَقِّقُو النِّفَاةِ بِأَنَّهْمَ عَلَى قَوْلِهِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ الإِتِّحَادِيَّةُ مِنَ الْجَهْمِيَةِ النِّفَاةِ؛ إِذْ هُوَ أَنْكَرَ الْعُلُوَّ وَكَذَّبَ مُوسَى فِيهِ وَأَنْكَرَ تَكْلِيمَ اللَّهِ لِمُوسَى)** صار إمام النِّفَاةِ لأنه لا يُقَرَّرُ بأن الله سبحانه في السماء، ولا يُقَرَّرُ بالرب سبحانه، فحقيقة قول الاتحادية أنه لا رب، فوافقوا قول فرعون.

و(الاتحادية) هم الذين يقولون: الخالق والمخلوق شيء واحد اتحدا فأصبحا شيئاً واحداً، ويقال عنهم: أصحاب وحدة الوجود، ومثّل لهم ابن تيمية بالماء واللبن، إذا مُزجا صاراً شيئاً واحداً، فيقولون أنت الله وأنا الله وكل الكون هو الله -والعياذ بالله-.

أما (الحلولية) فهم يُثبتون شيئين، حالاً ومحلولاً، ويقول ابن تيمية: كالإناء الذي وُضع فيه الماء، فالماء شيء والإناء شيء، فيقولون نحن لسنا الله، لكن الله حالّ فينا، والاتحادية أكفر من الحلولية، وكلاهما كفار لكن الحلولية أكفر.

قوله: (إِذْ هُوَ أَنْكَرَ الْعُلُوَّ وَكَذَّبَ مُوسَى فِيهِ وَأَنْكَرَ تَكْلِيمَ اللَّهِ لِمُوسَى قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ بِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾) ففرعون يُنكر العلو ولا يُثبتته، فقال: (﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾) وقد قال هذا فرعون هذا القول لأن موسى -عليه السلام- أخبرَ بأن الله في السماء، وبهذا تُدرك خطأ ابن العربي المالكي الأشعري صاحب (عارضه الأحوذى) - لا ابن عربي الطائي - فقد قال: من أثبت علو الله فشيخه فرعون، قال ذلك لأنه يُنكر علو الله.

وقد ردَّ عليه ابن القيم -رحمه الله تعالى- كما في (مختصر الصواعق)، والواقع كما قال شيخ الإسلام أن فرعون يُنكر علو الله، ولم يذكر ذلك إلا لما أخبره موسى أن الله في السماء.

قوله: (والجهمية النفاة مُوَافِقُونَ لِأَلِ فِرْعَوْنَ أَيْمَّةِ الضَّلَالِ، وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالْإِثْبَاتِ مُوَافِقُونَ لِأَلِ إِبْرَاهِيمَ أَيْمَّةِ الْهُدَى) الجهمية النفاة هم المؤولة، فإن للجهمية إطلاقين:

- الإِطْلَاقُ الْأَوَّلُ: الجهمية بالمعنى العام، فكل مؤوّل يُقال عنه جهمي، قال الإمام أحمد -رحمه الله تعالى-: من قال إن الضمير في حديث: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» يعود إلى آدم فهو جهمي، وهذا إطلاقٌ للجهمية بالمعنى العام، فعلى هذا يُطلق على الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة، وأيضًا على الجهمية بالمعنى الخاص.

- الإطلاق الثاني: الجهمية بالمعنى الخاص وهم الذين يُقابلهم المعتزلة والأشاعرة.

وقد ذكر إطلاقات الجهمية ابن تيمية في كتابه (التسعينية)، ويدل على هذه الإطلاقات صنيعة في كتبه، ومن ذلك أنه كان يسمي الرازي بالجهمي، فيقول: "قال الجهمي الرازي"، كما في كتابه (بيان تلبيس الجهمية).

الْوَجْهُ الثَّانِي فِي تَبْيِينِ وُجُوبِ الْإِقْرَارِ بِالْإِثْبَاتِ وَعُلُوِّ اللَّهِ عَلَى السَّمَوَاتِ أَنْ يُقَالَ: مِنْ
الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَكْمَلَ الدِّينَ وَأَتَمَّ النِّعْمَةَ؛ وَأَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ؛
وَأَنَّ مَعْرِفَةَ مَا يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ وَمَا يُنَزَّهُ عَنْهُ هُوَ مِنْ أَجْلِ أُمُورِ الدِّينِ وَأَعْظَمِ أُصُولِهِ؛ وَأَنَّ
بَيَانَ هَذَا وَتَفْصِيلَهُ أَوْلَى مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَابُ لَمْ يُبَيِّنْهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُفَصِّلْهُ وَلَمْ
يُعَلِّمْ أُمَّتَهُ مَا يَقُولُونَ فِي هَذَا الْبَابِ وَكَيْفَ يَكُونُ الدِّينُ قَدْ كَمَلَ وَقَدْ تُرِكُوا عَلَى
الطَّرِيقَةِ الْبَيْضَاءِ وَهُمْ لَا يَدْرُونَ بِإِذَا يَعْرِفُونَ رَبَّهُمْ: أَبَا يَقُولُهُ النِّفَاةُ أَوْ بِأَقْوَالِ أَهْلِ
الْإِثْبَاتِ.

قوله: (الْوَجْهُ الثَّانِي فِي تَبْيِينِ وُجُوبِ الْإِقْرَارِ بِالْإِثْبَاتِ وَعُلُوِّ اللَّهِ عَلَى السَّمَوَاتِ أَنْ
يُقَالَ)، وهذا الوجه كما تقدم، أنه لا يمكن أن يدع الله سبحانه ولا رسوله -صلى
الله عليه وسلم- أعظم شيء بلا بيان.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَنْ فِيهِ أَدْنَى حَبَّةٍ لِلْعِلْمِ أَوْ أَدْنَى حَبَّةٍ لِلْعِبَادَةِ: لَا بُدَّ أَنْ يَخْطِرَ بِقَلْبِهِ هَذَا الْبَابُ وَيَقْصِدَ فِيهِ الْحَقَّ وَمَعْرِفَةَ الْخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ كُلُّهُمْ كَانُوا مُعْرِضِينَ عَنْ هَذَا لَا يَسْأَلُونَ عَنْهُ وَلَا يَشْتَاقُونَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَلَا تَطْلُبُ قُلُوبُهُمْ الْحَقَّ وَهُمْ لَيْلًا وَنَهَارًا يَتَوَجَّهُونَ بِقُلُوبِهِمْ إِلَيْهِ وَيَدْعُوْنَهُ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَرَغْبًا وَرَهَبًا وَالْقُلُوبُ مَجْبُولَةٌ مَفْطُورَةٌ عَلَى طَلَبِ الْعِلْمِ بِهَذَا وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِيهِ وَهِيَ مُشْتَاقَةٌ إِلَيْهِ أَكْثَرَ مَنْ شَوْقَهَا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ وَمَعَ الْإِرَادَةِ الْجَازِمَةَ وَالْقُدْرَةَ يَجِبُ حُصُولُ الْمُرَادِ وَهُمْ قَادِرُونَ عَلَى سُؤَالِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَسُؤَالِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.

وَقَدْ سَأَلُوهُ عَمَّا هُوَ دُونَ هَذَا: سَأَلُوهُ هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَأَجَابَهُمْ ﴿وَسَأَلَهُ أَبُو رَزِينٍ: أَيُضْحِكُ رَبَّنَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ فَقَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا﴾.

ثُمَّ إِنَّهُمْ لَمَّا سَأَلُوهُ عَنِ الرَّؤْيِيَةِ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ» فَشَبَّهَ الرَّؤْيِيَةَ بِالرَّؤْيِيَةِ؛ لَا الْمُرِّيَّ بِالْمُرِّيِّ.

وَالنَّفَاةُ لَا يَقُولُونَ يُرَى كَمَا تُرَى الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ؛ بَلْ قَوْلُهُمُ الْحَقِيقِيُّ أَنَّهُ لَا يُرَى بِحَالٍ وَمَنْ قَالَ يُرَى مُوَافَقَةً لِأَهْلِ الْإِثْبَاتِ وَمُنَافَقَةً لَهُمْ: فَسَّرَ الرَّؤْيِيَةَ بِمَزِيدِ عِلْمٍ فَلَا تَكُونُ كَرُؤْيِيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ.

وَالْمُقْصُودُ هُنَا: أَنَّهُمْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْأَلُوهُ عَنْ رَبِّهِمُ الَّذِي يَعْبُدُونَهُ، وَإِذَا سَأَلُوهُ فَلَا بُدَّ أَنْ يُجِيبَهُمْ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ بِالِاضْطِرَارِ أَنَّ مَا تَقُولُهُ الْجَهْمِيَّةُ النِّفَاةُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ التَّبَلِيغِ عَنْهُ وَإِنَّمَا نَقَلُوا عَنْهُ مَا يُوَافِقُ قَوْلَ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ.

قوله: (كُلُّ مَنْ فِيهِ أَدْنَى مَحَبَّةٍ لِلْعِلْمِ أَوْ أَدْنَى مَحَبَّةٍ لِلْعِبَادَةِ: لَا بُدَّ أَنْ يَخْطِرَ بِقَلْبِهِ هَذَا الْبَابُ وَيَقْصِدَ فِيهِ الْحَقَّ وَمَعْرِفَةَ الْخَطَأِ مِنَ الصَّوَابِ) فلا بد لكل مسلم أن يخطر في باله أن يعرف صفات ربه الذي يحبه ويُعَظِّمُهُ وَيُجَلِّهُ وَيُحِبُّهُ مَحَبَّةَ تَعَبُدٍ، فكيف لا يُخْبِر الله تعالى بذلك ويُخْبِرُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟

فوالله إني لأعجب من قوة هذه الأوجه وتكرار ابن تيمية لها أن الأشاعرة استمروا أشاعرة بعد ابن تيمية، لكن بعد كتب ابن تيمية هذه تعجب كيف لا يهتدون، ثم العجب أنهم يقرأونها ثم يقولون هي كتب كفر وضلال!؟

حتى إن أحدهم يقول: قرأت كتاب (منهاج السنة) ثلاث مرات، ولا يزال مُصْرًا على اعتقاده! وتأتي إليه في المسائل الفقهية تراه يُحَقِّقُهَا وَيُطِيلُ الْبَحْثَ فِيهَا وَيَسْتَدِلُّ ثُمَّ يُضَعِّفُ الدَّلِيلَ وَيَذْكَرُ الْأَوْجُهَ، ويقول: ترك الاستفصال في موضع الإجمال يُنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْعَمُومِ فِي الْمَقَالِ، ولو كان كذلك لبيَّنه النبي - صلى الله عليه وسلم -... إلخ، فيذكر كل ذلك في مسائل دقائق فقهية، وإذا جاءت مسائل العقائد ترى ما ترى، وهذا كله بسبب تعظيم الأكابر، فينبغي أن نحمد الله على نعمة التوحيد والسنة.

قوله: **(فَشَبَّهَ الرَّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ؛ لَا الْمُرِّيَّ بِالْمُرِّيِّ)** هذا مثل قول: أراك كما أرى هذا الجدار، فلم أشبهك بالجدار وإنما شبَّهت حقيقة الرؤية بحقيقة الرؤية، وقد ذكر هذا أبو عثمان الصابوني - رحمه الله تعالى - وغيره من علماء السُّنة.

الْوَجْهَ الرَّابِعُ أَنْ يُقَالَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يُجِبُّ مِنَّا أَنْ نَعْتَقِدَ قَوْلَ النِّفَاةِ أَوْ نَعْتَقِدَ قَوْلَ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ أَوْ لَا نَعْتَقِدَ وَاحِدًا مِنْهُمَا. فَإِنْ كَانَ مَطْلُوبُهُ مِنَّا اعْتِقَادَ قَوْلِ النِّفَاةِ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ رَبٌّ وَلَا عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ وَأَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُعْرَجْ بِهِ إِلَى اللَّهِ وَإِنَّمَا عُرِجَ بِهِ إِلَى السَّمَوَاتِ فَقَطُّ لَا إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَعْرُجُ إِلَى اللَّهِ بَلْ إِلَى مَلَكُوتِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَصْعَدُ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَإِنْ كَانُوا يُعْبَرُونَ عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ مُبْتَدَعَةٍ فِيهَا إِجْمَالٌ وَإِبْهَامٌ كَقَوْلِهِمْ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا جَوْهَرٍ وَلَا هُوَ فِي جِهَةٍ وَلَا مَكَانٍ؛ وَأَمْثَالُ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ الَّتِي تَفْهَمُ مِنْهَا الْعَامَّةُ تَنْزِيهِ الرَّبِّ تَعَالَى عَنِ النَّقَائِصِ وَمَقْصِدُهُمْ بِهَا أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ رَبٌّ؛ وَلَا عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عُرِجَ بِالرَّسُولِ إِلَى اللَّهِ.

وَالْمُقْصُودُ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ الَّذِي يُجِبُّهُ اللَّهُ لَنَا أَنْ نَعْتَقِدَ هَذَا النَّفْيَ؛ فَالصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ أَفْضَلُ مِنَّا فَقَدْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ هَذَا النَّفْيَ وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْتَقِدُهُ وَإِذَا كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَرْضَاهُ لَنَا وَهُوَ إِمَّا وَاجِبٌ عَلَيْنَا أَوْ مُسْتَحَبٌّ لَنَا.

فَلَا بُدَّ أَنْ يَأْمُرَنَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْنَا وَيَنْدُبُنَا إِلَى مَا هُوَ مُسْتَحَبٌّ لَنَا وَلَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ عَنْهُ وَعَنِ الْمُؤْمِنِينَ مَا فِيهِ إِثْبَاتٌ لِمَحْبُوبِ اللَّهِ وَمَرْضِيهِ وَمَا يُقَرَّبُ إِلَيْهِ؛ لَا سِيَّيَا مَعَ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، لَا سِيَّيَا وَالْجَهْمِيَّةُ تَجْعَلُ هَذَا أَصْلَ الدِّينِ وَهُوَ عِنْدَهُمُ التَّوْحِيدُ

الَّذِي لَا يُخَالِفُهُ إِلَّا شَقِيٌّ فَكَيْفَ لَا يُعَلِّمُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ التَّوْحِيدَ؟
وَكَيْفَ لَا يَكُونُ التَّوْحِيدُ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ؟

قوله: (وَمَقْصِدُهُمْ بِهَا أَنَّهُ لَيْسَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ رَبٌّ؛ وَلَا عَلَى الْعَرْشِ إِلَهٌ يُعْبَدُ، وَلَا عُرِجَ بِالرَّسُولِ إِلَى اللَّهِ) فهم يقولون إن الله ليس جسمًا ولا جوهرًا... إلخ، فإذا سمع ذلك منهم العامة ظنوا أنهم يريدون تعظيم الله وأن يسلبوا عنه النقائص، لكن الواقع أنهم يريدون نفي الصفات عنه سبحانه بمثل هذه الكلمات المبتدعة.

قوله: (وَهُوَ عِنْدَهُمُ التَّوْحِيدُ الَّذِي لَا يُخَالِفُهُ إِلَّا شَقِيٌّ) والتوحيد عند الجهمية هو سلب الأسماء والصفات، والتوحيد عند المعتزلة هو سلب الصفات.

وَالْفَلَّاسِفَةُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ يُسَمُّونَ مَذْهَبَ النِّفَاةِ التَّوْحِيدِ وَقَدْ سَمَّى صَاحِبُ
الْمُرْشِدَةِ أَصْحَابَهُ الْمُوَحِّدِينَ؛ إِذْ عِنْدَهُمْ مَذْهَبُ النِّفَاةِ هُوَ التَّوْحِيدُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ:
كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُبَيِّنَهُ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ عَلِمَ بِالِاضْطِرَارِ
أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ لَمْ يَتَكَلَّمُوا بِمَذْهَبِ النِّفَاةِ.

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ؛ بَلْ عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ " التَّوْحِيدِ " الَّذِي شَرَعَهُ
اللَّهُ تَعَالَى لِعِبَادِهِ. وَإِنْ كَانَ يُحِبُّ مِنَّا مَذْهَبَ الْإِثْبَاتِ؛ وَهُوَ الَّذِي أَمَرْنَا بِهِ؛ فَلَا بُدَّ أَيْضًا
أَنْ يُبَيِّنَ ذَلِكَ لَنَا.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ وَالصِّفَاتِ أَكْثَرَ مِمَّا فِيهِمَا مِنْ إِثْبَاتِ
الْوُضُوءِ وَالصِّيَامِ وَتَحْرِيمِ ذَوَاتِ الْمُحَارِمِ؛ وَخَبِيثِ الْمُطَاعِمِ؛ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ
الشَّرَائِعِ.

فَعَلَى قَوْلِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ يَكُونُ الدِّينُ كَامِلًا وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُبَلِّغًا مُبَيِّنًا؛
وَالتَّوْحِيدُ عَنِ السَّلَفِ مَشْهُورًا مَعْرُوفًا. وَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛
وَالسَّلَفُ خَيْرٌ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَطَرِيقُهُمْ أَفْضَلُ الطَّرِيقِ.

قوله: (وَقَدْ سَمَّى صَاحِبُ الْمُرْشِدَةِ أَصْحَابَهُ الْمُوَحِّدِينَ...) صاحب المرشدة هو:
محمد بن تومرت، ولو رُجع إلى ترجمته لوجد فيه من الشر الكثير، وقد تكلم فيه ابن
تيمية - رحمه الله تعالى - في أكثر من موضع.

قوله: (وَمَعْلُومٌ أَنَّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُلُوفِ وَالصِّفَاتِ أَعْظَمُ مِمَّا فِيهِمَا مِنْ
إِثْبَاتِ الْوُضُوءِ وَالتَّيْمُمِ وَالصِّيَامِ) والله هذا كلامٌ عظيمٌ للغاية، فأنتم في المسائل
الفقهية مقرونون بالأدلة، مع أن الأدلة في الأسماء والصفات أكثر من أدلة المسائل
الفقهية، فلماذا تُقرون بالأقل وتُنكرون الأكثر؟

وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ حَقٌّ لَيْسَ فِيهِ إِضْلَالٌ وَلَا دَلٌّ عَلَى كُفْرٍ وَمُحَالٍ؛ بَلْ هُوَ الشِّفَاءُ وَالْهُدَى
وَالنُّورُ. وَهَذِهِ كُلُّهَا لَوَازِمٌ مُلتَزِمَةٌ وَنَتَائِجٌ مَقْبُولَةٌ؛ فَقَوْلُهُمْ مُؤْتَلَفٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ وَمَقْبُولٌ
غَيْرٌ مَرْدُودٍ.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي يُحِبُّهُ اللَّهُ مِنَّا أَنْ لَا نُثْبِتَ وَلَا نَنْفِي؛ بَلْ نَبْقَى فِي الْجُهْلِ الْبَسِيطِ وَفِي
ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ لَا نَعْرِفُ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَلَا الْهُدَى مِنَ الضَّلَالِ وَلَا
الصِّدْقَ مِنَ الْكَذِبِ؛ بَلْ نَقِفُ بَيْنَ الْمُثَبِّتِ وَالنَّفَاةِ مَوْقِفَ الشَّاكِّينَ الْحَيَارَى ﴿مُذَبِّدِينَ
بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَوْلَاءٍ وَلَا إِلَى هَوْلَاءٍ﴾ لَا مُصَدِّقِينَ وَلَا مُكَذِّبِينَ: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ
يَكُونَ اللَّهُ يُحِبُّ مِنَّا عَدَمَ الْعِلْمِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَمَ الْعِلْمِ
بِمَا يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ الصِّفَاتِ التَّامَّاتِ وَعَدَمَ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ
وَيُحِبُّ مِنَّا الْحَيْرَةَ وَالشَّكَّ.

قوله: (فَقَوْلُهُمْ مُؤْتَلَفٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ وَمَقْبُولٌ غَيْرٌ مَرْدُودٍ) المراد قول السلف -رحمهم
الله تعالى-.

وللأشاعرة والمتكلمين مقولة فاسدة مفادها: أن مذهب السلف أسلم لذلك لم
يتكلموا بالتأويلات، وتكلم المتأخرون في التأويلات لأن مذهبهم أعلم.

وقد ردَّ عليهم ابن تيمية في كتابه (الحموية) وفي غيرها من كتبه، فأدلة القرآن والسنة
كثيرة على أن مذهب السلف أعلم وأسلم وأحكم، وأن العلم والسلامة متلازمان

في مذهبهم، والسلف -رحمهم الله تعالى- تكلموا ولم يسكتوا ويبنوا ووضّحوا، ولا يمكن أن يكون الحق في خلاف قول السلف والأدلة أمرتنا باتباعهم.

ثم بأي دليل جعل هؤلاء ما أحدثه المتأخرون أنه أعلم؟ نقول تنزُّلاً هو يحتمل أنه أعلم ويحتمل أنه ضلال، والأدلة كثيرة التي دلّت على أن مذهب السلف أعلم وأدلة وجوب اتباع سبيل المؤمنين، كل هذا يدل على أن سبيل من عداهم ضلال.

قوله: **(بَلْ نَبَقِيَ فِي الْجُهْلِ الْبَسِيطِ...)**، الجهل البسيط عند المناطقة هو أن تُسأل عن شيء فتقول: لا أدري، فيكون هذا جهل بسيط، وإذا سُئلت عن شيء فأجبت بجوابٍ خطأ، فهذا جهل مُرَكَّب.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْجُهْلَ وَلَا الشَّكَّ وَلَا الْحَيْرَةَ وَلَا الضَّلَالَ؛ وَإِنَّمَا يُحِبُّ
الدِّينَ وَالْعِلْمَ وَالْيَقِينَ. وَقَدْ ذَمَّ الْحَيْرَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا
يَنْفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا اللَّهُ كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي
الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ إِلَى الْهُدَى ائْتِنَا قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَأَمْرُنَا
لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَاتَّقُواهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

وَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نَقُولَ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يُصَلِّي يَقُولُ: «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ؛ فَاطِرَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ
يَخْتَلِفُونَ. اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ».

فَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُ رَبَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ فَكَيْفَ يَكُونُ
مُحِبُّوبُ اللَّهِ عَدَمَ الْهُدَى فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ؟ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي
عِلْمًا﴾.

وَمَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «زِدْنِي فِيكَ تَحِيْرًا» كَذِبٌ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِحَدِيثِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ هَذَا سُؤْالٌ مَنْ هُوَ حَائِرٌ وَقَدْ سَأَلَ الْمَزِيدَ مِنَ الْحَيْرَةِ

وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْأَلَ وَيَدْعُوَ بِمَزِيدِ الْحَيْرَةِ إِذَا كَانَ حَائِرًا؛ بَلْ يَسْأَلِ الْهُدَى وَالْعِلْمَ؛
فَكَيْفَ بِمَنْ هُوَ هَادِي الْخُلُقِ مِنَ الضَّلَالَةِ؟

وَإِنَّمَا يُنْقَلُ مِثْلُ هَذَا عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ لَا يُقْتَدَى بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا إِنْ صَحَّ النَّقْلُ
عَنْهُ وَقَوْلُ هَؤُلَاءِ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ وَلَا يَنْفُونَ وَيُنْكِرُونَ الْجُزْمَ بِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ:
يَلْزَمُ عَلَيْهِ أُمُورٌ: -

أَحَدُهَا: أَنْ مَنْ قَالَ هَذَا: فَعَلَيْهِ أَنْ يُنْكِرَ عَلَى النِّفَاةِ؛ فَإِنَّهُمْ ابْتَدَعُوا أَلْفَاظًا وَمَعَانِي لَا
أَصْلَ لَهَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ. وَأَمَّا الْمُثَبِّتَةُ إِذَا اقْتَصَرُوا عَلَى النُّصُوصِ: فَلَيْسَ لَهُ
الْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ وَهَؤُلَاءِ الْوَاقِفَةُ هُمْ فِي الْبَاطِنِ يُوَاقِفُونَ النِّفَاةَ أَوْ يُقَرُّونَهُمْ وَإِنَّمَا
يُعَارِضُونَ الْمُثَبِّتَةَ فَعَلِمَ أَنَّهُمْ أَقْرَأُ أَهْلَ الْبِدْعَةِ وَعَادُوا أَهْلَ السُّنَّةِ.

الثَّانِي: أَنْ يُقَالَ: عَدَمُ الْعِلْمِ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ لَيْسَ بِمَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَهَذَا
الْقَوْلُ بَاطِلٌ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يُقَالَ: الشَّكُّ وَالْحَيْرَةُ لَيْسَتْ مُحْمُودَةً فِي نَفْسِهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، غَايَةُ مَا
فِي الْبَابِ أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِالنَّفْيِ وَلَا الْإِثْبَاتِ يَسْكُتُ، فَأَمَّا مَنْ عَلِمَ الْحَقَّ
بِدَلِيلِهِ الْمُوَافِقِ لِبَيَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَيْسَ لِلْوَاقِفِ الشَّاكِّ الْحَائِرِ
أَنْ يُنْكِرَ عَلَى هَذَا الْعَالِمِ الْجَازِمِ الْمُسْتَبْصِرِ الْمُتَّبِعِ لِلرَّسُولِ الْعَالِمِ بِالْمُنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يُقَالَ: السَّلْفُ كُلُّهُمْ أَنْكَرُوا عَلَى الْجَهْمِيَةِ النِّفَاةِ وَقَالُوا بِالْإِثْبَاتِ وَأَفْصَحُوا
بِهِ وَكَلَامُهُمْ فِي الْإِثْبَاتِ وَالْإِنْكَارِ عَلَى النِّفَاةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُمَكِّنَ إِثْبَاتُهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ

وَكَالَامِ الْأَيْمَةِ الْمَشَاهِيرِ: مِثْلُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَوَكَيْعَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهُوِيَةَ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَأَيْمَةَ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ؛ مَوْجُودٌ كَثِيرٌ لَا يُحْصِيهِ أَحَدٌ.

وَجَوَابُ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ صَرِيحٌ فِي الْإِثْبَاتِ فَإِنَّ السَّائِلَ قَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَقَالَ مَالِكٌ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ وَفِي لَفْظٍ: اسْتِوَاؤُهُ مَعْلُومٌ - أَوْ مَعْقُولٌ - وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالْإِيْبَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَاةٍ. فَقَدْ أَخْبَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ نَفْسَ الْإِسْتِوَاءِ مَعْلُومٌ وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِوَاءِ مَجْهُولَةٌ وَهَذَا بِعَيْنِهِ قَوْلُ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ.

وَأَمَّا النِّفَاةُ فَهِيَ يُثْبِتُونَ اسْتِوَاءَهُ حَتَّى تُجْهَلَ كَيْفِيَّتُهُ؛ بَلْ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ الشَّاكِّ وَأَمْثَالِهِ أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ مَجْهُولٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ، وَإِذَا كَانَ الْإِسْتِوَاءُ مَجْهُولًا لَمْ يَخْتَجْ أَنْ يُقَالَ: الْكَيفُ مَجْهُولٌ لَا سِيَّيَا إِذَا كَانَ الْإِسْتِوَاءُ مُتَنَفِيًّا، فَالْمُتَنَفِيُّ الْمَعْدُومُ لَا كَيْفِيَّةَ لَهُ حَتَّى يُقَالَ: هِيَ مَجْهُولَةٌ أَوْ مَعْلُومَةٌ.

وَكَالَامِ مَالِكٍ صَرِيحٌ فِي إِثْبَاتِ الْإِسْتِوَاءِ وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ وَأَنَّ لَهُ كَيْفِيَّةً؛ لَكِنَّ تِلْكَ الْكَيفِيَّةَ مَجْهُولَةٌ لَنَا لَا نَعْلَمُهَا نَحْنُ، وَهَذَا بِدَعَاةِ السَّائِلِ الَّذِي سَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الْكَيفِيَّةِ فَإِنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنْ أَمْرِ مَعْلُومٍ لَنَا وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ اسْتِوَائِهِ وَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مَعْلُومًا وَلَهُ كَيْفِيَّةٌ تَكُونُ تِلْكَ الْكَيفِيَّةُ مَعْلُومَةً لَنَا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ وَغَيْرَ الْمَالِكِيَّةِ نَقَلُوا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ. حَتَّى ذَكَرَ ذَلِكَ مَكِّيُّ خَطِيبٌ قُرْطُبَةَ

فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ الَّذِي جَمَعَهُ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ وَنَقَلَهُ أَبُو عَمْرٍو الطَّلَمَنْكِيُّ وَأَبُو عَمَرَ
بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي الْمُخْتَصَرِ وَعَيْرٌ وَاحِدٍ، وَنَقَلَهُ أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ عَيْرٌ هُوَ لَاءٌ
مَنْ لَا يُحْصَى عَدْدُهُمْ: مِثْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَابْنِهِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْأَثْرَمُ وَالْخَلَّالُ وَالْأَجْرِي
وَابْنُ بَطَّةَ وَطَوَائِفَ عَيْرٍ هُوَ لَاءٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي السُّنَّةِ، وَلَوْ كَانَ مَالِكٌ مِنَ الْوَاقِفَةِ أَوْ
النَّفَاةِ لَمْ يُنْقَلْ هَذَا الْإِثْبَاتُ.

وَالْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ مَالِكٌ قَالَهُ قَبْلَهُ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخُهُ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ سُفْيَانُ
بْنُ عيينة. وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونُ كَلَامًا طَوِيلًا يُقَرَّرُ
مَذْهَبَ الْإِثْبَاتِ وَيُرَدُّ عَلَى النَّفَاةِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

قوله: (وَإِنَّمَا يُنْقَلُ مِثْلُ هَذَا عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ الَّذِينَ لَا يُقْتَدَى بِهِمْ فِي مِثْلِ هَذَا إِنْ
صَحَّ النَّقْلُ عَنْهُ...) وقد نُقِلَ هَذَا عَنْ بَعْضِ الصُّوفِيَّةِ، وَذَكَرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ
تَعَالَى- أَنَّهُ قَوْلُ الشُّبَلِيِّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَيْضًا لَمْ يَجْزَمْ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-.

قوله: (وَقَوْلُ هُوَ لَاءٌ الْوَاقِفَةِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ وَلَا يَنْفُونَ وَيُنْكِرُونَ...) الْوَاقِفَةُ هُمْ
الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُثْبِتْ وَلَا نَنْفِي، فَإِذَا كَانُوا وَاقِفِينَ فَلَمَّا يُنْكِرُونَ عَلَى الْمُثْبِتِينَ وَلَا
يُنْكِرُونَ عَلَى النَّفَاةِ؟ فَكَيْفَ يُنْكِرُ عَلَى الْمُثْبِتِينَ وَهُوَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْأَدْلَةَ دَلَّتْ عَلَى التَّوَقُّفِ،
لَكِنِ الْوَاقِعَ أَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ عَلَى الْمُثْبِتِينَ وَيَسْكَتُونَ عَنِ النَّفَاةِ.

وقوله: **(وَهُؤُلَاءِ الْوَاقِفَةُ هُمْ فِي الْبَاطِنِ يُؤَافِقُونَ النِّفَاةَ أَوْ يُقَرُّونَهُمْ وَإِنَّمَا يُعَارِضُونَ الْمُتَّبِعَةَ فَعَلِمَ أَنَّهُمْ أَقْرَبُوا أَهْلَ الْبِدْعَةِ وَعَادُوا أَهْلَ السُّنَّةِ)** وهذه قواعد عظيمة في الرد على المخالف، فترى أقوامًا الآن في المعارك مع الحزبيين والمخالفين من الإخوان المسلمين وغيرهم، فترى بعضهم يقول: أنا متوقِّف، ثم تراه يُنكر على من يرد على المخالف ولا يُنكر على المردود عليهم.

ويقول ابن تيمية في أمثال هؤلاء: هم في الباطن مُقَرُّون لهؤلاء، وإلا لماذا يُنكر على من خالفهم ولا يُنكر على هؤلاء المخطئين؟

قوله: **(فَقَدْ أَخْبَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّ نَفْسَ الْإِسْتِوَاءِ مَعْلُومٌ وَأَنَّ كَيْفِيَّةَ الْإِسْتِوَاءِ مَجْهُولَةٌ وَهَذَا بِعَيْنِهِ قَوْلُ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ)** فكلام مالك - رحمه الله تعالى - صريح في الإثبات، ولا يمكن أن يُحمل على مذهب هؤلاء المخالفين، خاصة على مذهب المفوضة، لأنه قال: **"الاستواء معلوم والكيف مجهول"**، فلو كان الاستواء والكيف كلاهما مجهولاً لجعل الجميع مجهولاً.

وهذا يدخل في النفاة الذين يقولون (استوى) بمعنى استولى، فهم ما أثبتوا الاستواء البتة، وإنما أثبتوه بمعنى الاستيلاء، والمفوضة نفاة من جهة اللازم بحيث إنهم جعلوا الكيفية والمعنى مجهولاً، والمؤولة نفاة من جهة أنهم جعلوا للمعاني معانٍ أخرى.

قوله: **(يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ وَغَيْرَ الْمَالِكِيَّةِ نَقَلُوا عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ)** وهذا ردُّ على كل مالكي أشعري يزعم أن مذهب المالكية في العقيدة هو الأشعرية.

وقوله: **(وَلَوْ كَانَ مَالِكٌ مِنَ الْوَاقِفَةِ أَوْ النِّفَاةِ لَمْ يُنْقَلْ هَذَا الْإِثْبَاتُ)** فلو كان الإمام مالك مؤوِّلاً أو مفوضاً أو واقفاً ما قال هذا الكلام.

قوله: **(وَالْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ مَالِكٌ قَالَهُ قَبْلَهُ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَيْخُهُ كَمَا رَوَاهُ عَنْهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ)** وهو ثابتٌ عنهما، فقد ثبت عن ثلاثة من الأئمة: الإمام مالك، وشيخه أبي عبد الرحمن ربيعه الرأي، وعن أبي جعفر الترمذي.

وقد ذكر ابن تيمية أن هذا ميزان لجميع الصفات.

وقوله: **(وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونَ كَلَامًا طَوِيلًا يُقَرَّرُ مَذْهَبَ الْإِثْبَاتِ وَيَرُدُّ عَلَى النِّفَاةِ قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ)** هذا الكلام موجود في (الفتوى الحموية)، وهو كلامٌ صريح من أئمة السنة في طريقة إثبات الصفات على غير وجه التفويض ولا وجه التأويل.

وَكَالَامِ الْمَالِكِيَّةِ فِي ذَمِّ الْجَهْمِيَّةِ النِّفَاةِ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِهِمْ وَكَالَامِ أَيْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ وَقَدَمَاتِهِمْ فِي الْإِثْبَاتِ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ؛ حَتَّى عَلَمَاءَهُمْ حَكَمُوا إِجْمَاعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ وَابْنُ أَبِي زَيْدٍ إِنَّمَا ذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ سَائِرُ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَيْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ مَنْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ فِي هَذَا، وَهُوَ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا فِي مُقَدِّمَةِ الرَّسَالَةِ لِتَلَقُّنَ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَ أَيْمَةِ السُّنَّةِ مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ الَّتِي يُلَقِّنُهَا كُلُّ أَحَدٍ.

وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى ابْنِ أَبِي زَيْدٍ فِي هَذَا إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَتْبَاعِ الْجَهْمِيَّةِ النِّفَاةِ، لَمْ يَعْتَمِدْ مَنْ خَالَفَهُ عَلَى أَنَّهُ بِدْعَةٌ وَلَا أَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَلَكِنْ زَعَمَ مَنْ خَالَفَ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ وَأَمَثَلَهُ أَنَّ مَا قَالَهُ مُخَالَفٌ لِلْعَقْلِ، وَقَالُوا: إِنَّ ابْنَ أَبِي زَيْدٍ لَمْ يَكُنْ يُحْسِنُ فَنَّ الْكَلَامِ الَّذِي يَعْرِفُ فِيهِ مَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا لَا يَجُوزُ.

وَالَّذِينَ أَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ أَبِي زَيْدٍ وَأَمَثَلِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ تَلَقَّوْا هَذَا الْإِنْكَارَ عَنْ مُتَأَخِّرِي الْأَشْعَرِيَّةِ كَأَبِي الْمُعَالِي وَأَتْبَاعِهِ وَهُؤُلَاءِ تَلَقَّوْا هَذَا الْإِنْكَارَ عَنِ الْأُصُولِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا الْمُعْتَزِلَةَ وَنَحْوَهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ فَالْجَهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ هُمْ أَصْلُ هَذَا الْإِنْكَارِ.

وَسَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتُهَا مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِثْبَاتِ رَادُونَ عَلَى الْوَاقِفَةِ وَالنِّفَاةِ مِثْلُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ.

قوله: (وَكَلَامُ أُمَّةِ الْمَالِكِيَّةِ وَقُدَمَائِهِمْ فِي الْإِثْبَاتِ كَثِيرٌ مَشْهُورٌ؛ حَتَّى عَلَمَاءَهُمْ حَكَمُوا
إِجْمَاعَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فَوْقَ عَرْشِهِ) إطلاق (الذات) على الله من
باب الإخبار.

قوله: (وَهُؤُلَاءِ تَلَقَّوْا هَذَا الْإِنْكَارَ عَنِ الْأَصُولِ الَّتِي شَارَكُوا فِيهَا الْمُعْتَزِلَةَ وَنَحْوَهُمْ
مِنَ الْجَهْمِيَّةِ فَالْجَهْمِيَّةِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ هُمْ أَصْلُ هَذَا الْإِنْكَارِ) إذن هي أصولٌ
اشتركت فيها المعتزلة والأشاعرة، ويلاحظ هنا أن ابن تيمية - رحمه الله تعالى - أطلق
الجهمية وأراد الجهمية بالمعنى العام، فقال: (فالجهمية مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ)، وكثيراً
ما يُعْرَضُ بالأشاعرة ولا يُصْرَحُ بهم لقوتهم في زمانه ولأنه يريد لهم أن يرجعوا وأن
يتوبوا.

قوله: (مِثْلُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ
نَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ) هذا الأثر قوي، ففيه
إثبات أن الله فوق المخلوقات وفوق عرشه، وفيه إثبات الصفات، وهذا فيه رد على
جميع الطوائف، ثم فيه عزو ذلك إلى جميع العلماء في زمانه.

وَقَالَ أَبُو مُطِيعِ الْبَلْخِي فِي كِتَابِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ الْمَشْهُورِ: سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ. قَالَ: قَدْ كَفَرَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ فَقُلْتُ إِنَّهُ يَقُولُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَوْ فِي الْأَرْضِ؛ فَقَالَ إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ كَفَرَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عِلِّيِّينَ؛ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ كَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يَقُولُ: اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

وَقَالَ مَعْدَانُ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ قَالَ عِلْمُهُ. وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ فِيمَا ثَبَتَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَالْبُخَارِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ وَعَيْرُهُمْ: إِنَّمَا يَدُورُ الْجَهْمِيَّةُ عَلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: بِمَاذَا نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ قَالَ؛ بِأَنَّهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. وَهَذَا مَشْهُورٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ثَابِتٌ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ؛ وَهُوَ أَيْضًا صَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَهْ وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثْمَةِ.

وَقَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ خِفْتُ اللَّهَ مِنْ كَثْرَةِ مَا أَدْعُو عَلَى الْجَهْمِيَّةِ. قَالَ: لَا تَخَفْ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ إلهَكَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ كَلَامُ الْجَهْمِيَّةِ أَوَّلُهُ عَسَلٌ وَآخِرُهُ سُمٌّ وَإِنَّمَا يُجَاوِلُونَ أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ. وَرَوَاهُ هُوَ وَعَيْرُهُ بِأَسَانِيدٍ ثَابِتَةٍ عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ: إِنَّ الْجَهْمِيَّةَ أَرَادُوا أَنْ يَنْفُوعُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كَلَّمَ مُوسَى
بْنَ عِمْرَانَ وَأَنْ يَكُونَ عَلَى الْعَرْشِ أَرَى أَنْ يُسْتَتَابُوا فَإِنْ تَابُوا وَإِلَّا ضُرِبَتْ أَعْنَاقُهُمْ.

وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى عَلَى خِلَافٍ مَا يَقْرَأُ فِي
قُلُوبِ الْعَامَّةِ فَهُوَ جَهْمِي. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ الضَّبْعِي وَذَكَرَ عِنْدَهُ الْجَهْمِيَّةَ فَقَالَ
هُمُ أَشْرُ قَوْلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، قَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْأَدْيَانِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ
عَلَى الْعَرْشِ، وَقَالُوا هُمْ: لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

وَقَالَ عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ الْوَاسِطِي: كَلَّمْتُ بَشْرًا الْمُرَيْسِيَّ وَأَصْحَابَهُ فَرَأَيْتُ آخِرَ كَلَامِهِمْ
يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، أَرَى وَاللَّهِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوا وَلَا يُوَارِثُوا. وَهَذَا
كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ.

قوله: (...إِنَّمَا يَدُورُ الْجَهْمِيَّةَ عَلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ) وهذا موجود في
كلام أكثر من نقل عن السلف، وهذا مهم ومفيد للغاية، ووجه هذا أنه إذا لم يكن
لله أسماء ولا صفات فهو لا شيء، لأنه شُبِّهَ بالمعدومات، فكل شيء له صفات، فإذا
قيل ليس له اسم ولا صفة فهو لا شيء.

قوله: (...فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ) معنى (بائِنٌ من خلقه) أي هو
منفصل عن خلقه سبحانه، قال الدارمي في رده على الجهمية: ليس داخل خلقه ولا
خلقته داخلون فيه سبحانه، ومما استدل به الدارمي - رحمه الله تعالى - على هذا

حديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «حِجَابُهُ النُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». رواه مسلم.

فدَلَّ على أنه منفصل عن خلقه سبحانه.

قوله: (وَقَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ؛ كَلَامُ الْجَهْمِيَةِ أَوَّلُهُ عَسَلٌ وَآخِرُهُ سُمٌّ) ووجه أن أوَّله عسل: أن دافعهم وظاهر كلامهم التنزيه، وأن المراد من نفيعهم تعظيم الله، وغير ذلك من الدوافع، فأوله عسل كما قال جرير بن عبد الحميد، وآخره سم، فنتيجة كلامهم أن يُشَبَّهوا الله بالمعدومات - والعياذ بالله -.

وهذه هي طريقة كل داعية باطل، فلا يروج قوله إلا بمثل هذا في الغالب، فمثلاً من يدعون إلى المظاهرات والثورات يدعون إليها باسم الحرية ورد الحقوق، فأول كلامهم عسل، وآخره سم، وعلى هذا فقس.

قوله: (وَقَالَ عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ الْوَاسِطِيِّ: كَلَّمْتُ بَشْرًا الْمُرَيْسِيَّ وَأَصْحَابَهُ فَرَأَيْتَ آخَرَ كَلَامِهِمْ يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يَقُولُوا لَيْسَ فِي السَّمَاءِ شَيْءٌ، أَرَى وَاللَّهِ أَنْ لَا يُنَاكِحُوا وَلَا يُوَارِثُوا) أتى ابن تيمية - رحمه الله تعالى - بنقلٍ عن بشر المريسي وأمثاله لأجل نقل كلام السلف فيهم، ومما أفاد ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في (الفتوى الحموية) أن أكثر التأويلات التي بين أيدي الناس اليوم - أي عند الأشاعرة - هي تأويلات بشر المريسي التي ردها عليه الدارمي - رحمه الله تعالى -.

وَهَكَذَا ذَكَرَ أَهْلُ الْكَلَامِ الَّذِينَ يَنْقُلُونَ مَقَالَاتِ النَّاسِ مَقَالََةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَهْلِ
الْحَدِيثِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي اخْتِلَافِ الْمُصَلِّينَ
وَمَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ فَذَكَرَ فِيهِ أَقْوَالَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْمُرْجِيَّةِ
وغيرهم.

ثُمَّ قَالَ: ذَكَرُ مَقَالََةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَجُمْلَةَ قَوْلِهِمْ: الْإِقْرَارُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ
وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَبِمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَبِمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يُرَدُّونَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ
بِلا كَيْفٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وَأَقْرُوا أَنَّ اللَّهَ عِلْمًا كَمَا قَالَ: ﴿أَنْزَلَهُ
بِعِلْمِهِ﴾ وَمَا نَحْمِلُ مِنْ أَنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ وَأَثْبَتُوا السَّمْعَ وَالْبَصَرَ؛ وَلَمْ يَنْفُوا
ذَلِكَ عَنْ اللَّهِ كَمَا نَفَتَهُ الْمُعْتَزَلَةُ وَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ خَيْرٍ وَلَا شَرٍّ إِلَّا مَا
شَاءَ اللَّهُ وَإِنَّ الْأَشْيَاءَ تَكُونُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ كَمَا قَالَ ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَيَقُولُونَ إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ وَيُصَدِّقُونَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي
جَاءَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ:
هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟». كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ.

وَيَقْرُونَ أَنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا قَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ وَأَنَّ اللَّهَ
يَقْرُبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ كَمَا قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾.

وَذَكَرَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً إِلَى أَنْ قَالَ: فَهَذِهِ جُمْلَةٌ مَا يَأْمُرُونَ بِهِ وَيَسْتَعْمَلُونَهُ وَيَرَوْنَهُ وَبِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِمْ نَقُولُ وَإِلَيْهِ نَذْهَبُ.

قَالَ الْأَشْعَرِيُّ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِوَاءِ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا يُشْبَهُ الْأَشْيَاءَ وَأَنَّهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَلَا نَتَقَدَّمُ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ فِي الْقَوْلِ بَلْ نَقُولُ اسْتَوَى بِلَا كَيْفٍ وَأَنَّ لَهُ يَدَيْنِ بِلَا كَيْفٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. وَأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ: وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِمَعْنَى اسْتَوَى.

وَقَالَ الْأَشْعَرِيُّ أَيْضًا فِي كِتَابِهِ " الْإِبَانَةُ فِي أَصُولِ الدِّيَانَةِ " فِي بَابِ الْإِسْتِوَاءِ: إِنَّ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي الْإِسْتِوَاءِ؟ قِيلَ: نَقُولُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وَقَالَ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ وَقَالَ: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

وَقَالَ حِكَايَةٌ عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ ﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ كَذَّبَ مُوسَى فِي قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ فَالسَّمَاوَاتُ فَوْقَهَا الْعَرْشُ وَكُلُّ مَا عَلَا فَهُوَ سَمَاءٌ وَلَيْسَ إِذَا قَالَ: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ يَعْنِي جَمِيعَ السَّمَاوَاتِ وَإِنَّمَا أَرَادَ الْعَرْشَ الَّذِي هُوَ أَعْلَى السَّمَاوَاتِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ ذَكَرَ السَّمَاوَاتِ فَقَالَ: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ وَلَمْ يُرِدْ أَنَّهُ يَمْلَأُ السَّمَاوَاتِ جَمِيعًا؟ وَرَأَيْنَا الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا دَعَوْا نَحْوَ السَّمَاءِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى

الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ فَلَوْلَا أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ نَحْوَ
الْعَرْشِ.

قوله: (وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ كَمَا قَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾) المراد قُرب الله سبحانه لا قُرب الملائكة، وهذا قول السلف، لذا القُرب قُربان: قُربٌ عام وقُربٌ خاص، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] هذا قُربٌ عام، وقوله: ﴿إِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۗ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] هذا قُربٌ خاص، وهذا مثل المعية.

فهذا هو المشهور عن السلف وهو أن القُرب قُربان، ومن ذكر ذلك حرب الكرمانى في كتابه في السُّنة، وقد نقل عن الإمام أحمد وعن غيره من أئمة السُّنة.

وذهب بعض المتأخرين إلى أن القُرب قُربٌ واحد وهو القرب الخاص، وقالوا في أمثال قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] أن المراد قُرب الملائكة، وهذا فيه نظر وهو خلاف ما فهمه السلف وخلاف ما يقتضيه السياق.

ثم قوله: (وَأَنَّ اللَّهَ يَقْرَبُ مِنْ خَلْقِهِ كَيْفَ شَاءَ) لما قال أبو الحسن الأشعري أنه يعتقد بهذا الاعتقاد، ينبغي أن يُعلم أن أبا الحسن الأشعري قبل وبعد لا يُثبت شيئاً من الصفات الفعلية، لذا مما ذكر ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في أكثر من موضع أنه إذا أُجملَ أصاب وإذا فصلَ أخطأ.

وأبو الحسن الأشعري يفرع إلى التفويض فيُظن أنه يريد الإثبات المُفصّل على ما عليه أهل السُّنة، لذا ينبغي أن يكون السني حذرًا فطنًا ويستفيد من كلام الأشعري في الرد على الأشاعرة، لكن لا يجعله إمامًا من أئمة السُّنة ويعتمد عليه في استنباط مسائل الاعتقاد.

ويؤكد هذا أن أبا الحسن الأشعري لما رجع وتاب توبته - والعلماء مختلفون هل له طوران أو أطوارٌ ثلاثة، ولا شك أن له طورين فقط - فكان معتزليًا ثم انتقل إلى المذهب الكلابي وغير فيه ونُسب المذهب الأشعري إليه.

وليس له طور ثالث؛ وهو انتقاله لمذهب أهل السُّنة، وذلك أنه لما ترك المذهب الاعتزالي أَلَّف مصنفات في الرد عليهم، ولو كان قد ترك المذهب الأشعري لكتب ما يدل على أنه يُثبت الحرف والصوت لله، ولأنكر على بدعتهم في كلام الله وهو الكلام النفسي، وأيضًا لأنكر بدعتهم في الرؤية بأنه سبحانه يُرى إلى غير جهة... إلى غير ذلك من الضلالات التي عليها الأشاعرة.

فهذا يدل على أنه كما قال ابن تيمية إذا أجمَل أصاب، وإذا فصّل أخطأ، وهكذا هو مذهب الأشاعرة، فهم يقولون: إن الله يُرى، وإذا فصّلوا قالوا: إلى غير جهة. فنتيجة قولهم إنه لا يُرى كما اعترف بهذا الرازي، وقالوا: إن الله يتكلم، وإذا فصّلوا قالوا: بلا صوت وإنما هو كلامٌ نفسي، فمآل قولهم إلى أنه لا يتكلم، كما اعترف بهذا الرازي، وعلى هذا فقس.

قوله: (قَالَ الْأَشْعَرِيُّ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِوَاءِ قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا يُشْبِهُ الْأَشْيَاءَ) ونسبة هذا لأهل السنة خطأ، وابن تيمية يعلم هذا -رحمه الله تعالى- لكنه يتسمَّح في النقل على ما هو حُجَّة على أصحاب الأشعري، لأن المقصد الأساس من تأليف رسائل ابن تيمية هو الرد على الأشاعرة الذين هم يعتمدون على كلام الرازي، التي هي تأويلات بشر المريسي، فلذلك يأتي ابن تيمية بأقوال متأخري الأشاعرة كأبي الحسن للرد عليهم.

قوله: (... قَالَ: وَقَالَتْ الْمُعْتَزِلَةُ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِمَعْنَى اسْتَوَى) لو كان أبو الحسن الأشعري مخالفا لهؤلاء لما كان دائما يحصر الكلام بالمعتزلة، وليّن أن الكلاية على هذا الاعتقاد، إلا أن متقدمي الأشاعرة خيرٌ من متأخريهم كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ثم ابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية): أن الأشاعرة كلما تأخروا زادوا سوءاً.

فمما أنكره أبو الحسن الأشعري أن يُفسَّر (الاستواء) بمعنى الاستيلاء، وأنكر هذا التفسير وذكر أنه تفسير المعتزلة، وتابعه على ذلك أبو بكر الباقلاني في كتابه (التمهيد)، وتفسير (استوى) بمعنى استولى هو تفسير الأشاعرة المتأخرين إلى اليوم.

وظن بعضهم أن أبا الحسن الأشعري يُثبت الاستواء، وهذا خطأ، وقد بيّن هذا ابن تيمية في أكثر من موضع، وبيّنه البيهقي في كتابه (الأسماء والصفات)، وفصّل مذهب أبي الحسن الأشعري في الاستواء، فذكر أنه يقول: صحيح أن (استوى)

ليس بمعنى استولى، وأن الاستواء على بابه، لكن ليس الفعل يقوم بالله، وإنما يخلق خلقاً، أي أنه يُقَرَّب العرش له، أما هو لا يفعل سبحانه.

فأبو الحسن الأشعري وكل أشعري من متقدميهم ومتأخريهم لا يُثبتون شيئاً من الصفات الفعلية، فلا يوجد جهمي ولا معتزلي ولا ماتريدي ولا أشعري يُثبت شيئاً من الصفات الفعلية، لأن إثباتها يرجع على مذهبهم بالبطلان، ويُبطل دليل الأعراض وحدوث الأجسام، لكن مع ذلك هو خيرٌ من هؤلاء المتأخرين الذين يقولون (استوى) بمعنى استولى.

وأبو الحسن الأشعري يُثبت اليمين لله، ويُثبت الوجه، ويُثبت العينين، وهذا بخلاف المتأخرين، ومثله الباقلاني، فهو يُثبت أشياء من الصفات الخبرية، لكن لا يُثبت شيئاً من الصفات الفعلية، لذا قوله فيما تقدم في قرب الله، يُحمل على التفويض.

وابن تيمية - رحمه الله تعالى - يأتي بمثل هذه العبارات ويذكرها حجة على أصحابه من المتأخرين.

وكلام أبي الحسن الأشعري في العلو محتمل، فيحتمل أنه يريد العلو الحقيقي، ويحتمل خلاف ذلك، فإذا نُظر إلى كلام البيهقي والخطابي وغيرهم لا يُثبتون العلو الحقيقي، وكلام أبي الحسن فيه تجاذب، ففي كلامه ما قد يُوهم التفويض أو الإثبات الحقيقي.

قوله: (وَقَالَ حِكَايَةً عَنْ فِرْعَوْنَ: ﴿يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صِرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾
﴿أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ كَذَّبَ مُوسَى فِي قَوْلِهِ:
إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ) وهذا الذي يُقرره أبو الحسن الأشعري يُخالفه ابن العربي
المالكي صاحب (عارضة الأحوذى)، وصاحب كتاب (أحكام القرآن).

وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَةِ وَالْحُرُورِيَةِ: أَنَّ مَعْنَى اسْتَوَى اسْتَوَى وَمَلَكَ
وَقَهَرَ وَأَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَجَحَدُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ
وَذَهَبُوا فِي الْإِسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ
السَّابِعَةَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَالْأَرْضُ فَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا وَعَلَى الْحُشُوشِ
وَالْأَخْلِيَةِ فَلَوْ كَانَ مُسْتَوِيًّا عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى الْإِسْتِيْلَاءِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ: هُوَ مُسْتَوٍ عَلَى
الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا وَلَمَّا لَمْ يَجْزُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ
كُلِّهَا وَعَلَى الْحُشُوشِ وَالْأَخْلِيَةِ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ الْإِسْتِيْلَاءُ
الَّذِي هُوَ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.

وَقَدْ نَقَلَ هَذَا عَنِ الْأَشْعَرِيِّ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ أَصْحَابِهِ كَابْنِ فُورِكَ وَالْحَافِظُ ابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِهِ الَّذِي جَمَعَهُ فِي تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ فِيمَا نُسِبَ إِلَى الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ
الْأَشْعَرِيِّ، وَذَكَرَ اعْتِقَادَهُ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الْإِبَانَةِ وَقَوْلُهُ فِيهِ: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قَدْ
أَنْكَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْجَهْمِيَةِ وَالْحُرُورِيَةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمُرْجِيَّةِ فَعَرَّفُونَا
قَوْلَكُمْ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ قِيلَ لَهُ: قَوْلُنَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ وَدِيَانَتُنَا
الَّتِي نَدِينُ بِهَا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا رُوِيَ عَنِ
الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ وَبِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ بْنُ
حَنْبَلٍ نَصَرَ اللَّهُ وَجْهَهُ قَائِلُونَ وَلِمَا خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ؛ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ وَالرَّئِيسُ
الْكَامِلُ الَّذِي أَبَانَ اللَّهُ بِهِ الْحَقَّ عِنْدَ ظُهُورِ الضَّلَالِ وَأَوْضَحَ الْمُنْهَاجَ بِهِ وَقَمَعَ بِهِ بَدَعَ
الْمُبْتَدِعِينَ وَزَيَّغَ الزَّائِغِينَ وَشَكَكَ الشَّاكِّينَ فَرَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ إِمَامٍ مُقَدَّمٍ وَكَبِيرٍ مُفْهِمٍ

وَعَلَىٰ جَمِيعِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَجُمْلَةُ قَوْلِنَا: إِنَّا نُقِرُّ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَمَا جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا رَوَاهُ الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ مَا تَقَدَّمَ وَغَيْرِهِ مِنْ جُمْلٍ كَثِيرَةٍ أُورِدَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

قوله: (وَقَدْ قَالَ قَائِلُونَ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَةِ وَالْحُرُورِيَةِ...) يُلاحظ أن أبا الحسن الأشعري لا ينقل كلام الكلابية في الصفات، لأنه تأثر بمذهبهم، فلا ينقله في ثنايا الرد، ولو كان قد تراجع عن المذهب الكلابي الذي تبناه - مع التغيير الذي حصل - إلى مذهب أهل السنة لكرر ذكرهم مع ذكره للمخالفين، وإنما يُكثر الكلام على المعتزلة.

قوله: (وَذَهَبُوا فِي الْإِسْتِوَاءِ إِلَى الْقُدْرَةِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا كَانَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَرْشِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ) وهذا يُرد به على الأشاعرة أنفسهم.

قوله: (ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي كِتَابِهِ الَّذِي جَمَعَهُ فِي تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِيِّ...) ابن عساكر صاحب مقولة (لحوم العلماء مسمومة وسنة الله في منتهكها معلومة)، في كتابه هذا دافع فيه عن أبي الحسن الأشعري دفاعاً شديداً.

وقد ردَّ عليه ابن عبد الهادي - ابن المبرد - المتأخر، بردَّ قويٍّ سماه: (جمع الجيوش والداساكر في الرد على ابن عساكر)، وقد طُبِعَ كتابه وهو كتابٌ مفيد، وقد نقل ابن

عبد الهادي عن ألف عالم تبديع الأشاعرة ثم قال: ولو شئت لنقلت ذلك عن ألفي عالم، بل عن عشرة آلاف عالم، بل أكثر. - رحمه الله تعالى -.

ويلاحظ أن أبا الحسن الأشعري لما أراد أن يتوب ذكر أنه على مذهب الإمام أحمد، ولم يقل مذهب الشافعي ولا مالك، مع أنه اعتقادهم جميعاً، واعتقاد جميع أئمة السنة، قال ابن تيمية: كان الاعتقاد لمالك والشافعي وكان الظهور لأحمد، وقال في موضع: وليس لأحمد مزية في ذلك، بل على هذا السلف كلهم.

وسبب نسبة هذا للإمام أحمد ما حصل له من الابتلاء والمحنة، فالإمام أحمد - رحمه الله تعالى - صَبَرَ ثم ظَفَرَ، والعلماء الذين كانوا معاصرين له منهم من تأخَّر لإكراه أو غير ذلك، فنقصت منزلتهم بقدر تأخُّرهم.

لكن أبا عبد الله الإمام أحمد صَبَرَ، ثم أعلى الله ذكره إلى اليوم، وصارت السنة تُنسب إليه، والله الذي لا إله إلا هو إنه لمن الغبن العظيم أن يذل الإنسان ويضعف عن بيان التوحيد والسنة في هذه الدنيا الزائلة التي لا ندري كم سيبقى لنا فيها، ثم يُفوت هذه المنزلة العظيمة والرفعة بالسنة، التي يأخذ الإنسان أجرها إلى يوم القيامة.

لذا كما قال الشوكاني: وكم تأخَّر من تأخَّر خوفاً من سوط الجماهير. وصدق - رحمه الله تعالى -، ما الذي يُؤذيه الإنسان إذا تكلم عليه زيد أو عمرو أو فلان أو علان؟

أو يضطر ويترك السُّنة مجاملة لأناس تعصَّبوا على باطل -ولو نُسبوا لأهل السُّنة-
؟

ينبغي للإنسان أن يدعو الله عز وجل أن يُصِّره بالهدى وأن يتمسك به وأن يصدع
به، مع مراعاة المصالح والمفاسد، ولا بد من البلاء، لو كان أحد سيسلم من البلاء
لسلم الأنبياء والمرسلون، قال ابن القيم: ولم يسلم منها أحد، حتى الأنبياء
 والمرسلين.

إذن لا بد من البلاء، ولا يرجو الإنسان ولا يطلب البلاء، لكن لا بد من وقوعه،
ولا تكون الإمامة في الدين إلا بعد الابتلاء، قيل للشافعي: أيهما أفضل للرجل: أن
يُمكن أو أن يبتلى؟ قال: لا يُمكن حتى يُبتلى.

لماذا يخاف الإنسان من سوط الجماهير أو من قول فلان أو علان؟ أكثر الذي نخاف
منه هو القول فقط، لذلك العلماء عدُّوا أن مثل الذمَّ بالقول ليس إكراهًا، فمن الذي
يسلم من القول؟

ثم من الناس من يُبتلى بلاءً شديدًا، وسمعت من حال بعض إخواننا في سوريا قبل
الثورات وكيف أنهم ابتلوا بلاءً شديدًا على مجرد التمسك بالسُّنة، والحمد لله صبروا
وظفروا.

فالله الله بالصبر، الله الله بالعلم والجد في تحصيله ونشره، وألاً يتقهقر الواحد منا خشيةً من فلان أو علان، أو ذهاب مصلحة دنيوية، أو تفويت مصلحة، والله إن الدنيا زائلة بما فيها من المصالح.

لما ذكر السبكي، قالوا: كانت ستكون له الإمامة في الفقه لولا أنه لم يترك المذهب الشافعي وتعصّب له لأجل الأوقاف الشافعية ولأجل المنزلة بينهم، فكان السبكي مهياً ومُوهلاً أن يكون مجتهداً وأن تطير الركبان بعلمه لولا أمثال هذا الشيء الزائل، فالله الله بالاجتهاد بالتعلم والتعليم ونشر السنة وألاً يخاف الإنسان من قول فلان أو علان، مع مراجعة النفس واتهامها والاستعانة والاستشارة وسؤال الله والدعاء، حتى يلقي ربه الذي لا إله إلا هو.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ فِي كِتَابِ الشَّرِيعَةِ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ قَدْ أَحَاطَ بِجَمِيعِ مَا خَلَقَ فِي السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَجَمِيعِ مَا فِي سَبْعِ أَرْضِينَ يُرْفَعُ إِلَيْهِ أَفْعَالُ الْعِبَادِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَيُّشْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ الْآيَةَ قِيلَ لَهُ عِلْمُهُ وَاللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِهِمْ؛ كَذَا فَسَّرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ. وَالْآيَةُ يَدُلُّ أَوْلَاهَا وَآخِرُهَا أَنَّهُ الْعِلْمُ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ هَذَا قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْقَوْلُ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمُجِيدُ بِذَاتِهِ وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِعِلْمِهِ قَدْ تَأَوَّلَهُ بَعْضُ الْمُبْطِلِينَ بِأَنْ رَفَعَ الْمُجِيدَ، وَمُرَادُهُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُجِيدُ بِذَاتِهِ وَهَذَا مَعَ أَنَّهُ جَهْلٌ وَاضِحٌ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقَالَ: الرَّحْمَنُ بِذَاتِهِ وَالرَّحِيمُ بِذَاتِهِ وَالْعَزِيزُ بِذَاتِهِ.

وَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي حُطْبَةِ الرَّسَالَةِ أَيُّضًا عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَعَلَى الْمَلِكِ احْتَوَى، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِسْتِوَاءِ وَالْإِسْتِيْلَاءِ عَلَى قَاعِدَةِ الْأَئِمَّةِ الْمُتَّبِعِينَ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ صَرَّحَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي الْمُخْتَصَرِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي سَمَائِهِ دُونَ أَرْضِهِ هَذَا لَفْظُهُ وَالَّذِي قَالَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ مَا زَالَتْ تَقَوْلُهُ أئِمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الطَّلْمَنَكِيُّ الْإِمَامُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ الْوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأُصُولِ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى بِذَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ حَافِظُ الْكُوفَةِ فِي طَبَقَةِ الْبُخَارِيِّ وَنَحْوِهِ
ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ عَمَّارِ السَّجِسْتَانِيِّ الْإِمَامُ فِي رِسَالَتِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي السُّنَّةِ الَّتِي
كَتَبَهَا إِلَى مَلِكِ بِلَادِهِ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو نَصْرِ السَّجَزِيُّ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ الْإِبَانَةِ لَهُ. قَالَ: وَأَثْمَتْنَا كَالثَّوْرِيِّ
وَمَالِكِ وَابْنِ عِينَةَ وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَابْنَ الْمُبَارَكِ وَفَضِيلَ بْنَ عِيَّاضٍ
وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ: مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ الْعَرْشِ بِذَاتِهِ؛ وَأَنَّ عِلْمَهُ بِكُلِّ مَكَانٍ.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْأَنْصَارِيُّ وَأَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْقِيُّ وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ
الْجَلِيلِيُّ وَمَنْ لَا يُحْصِي عَدَدَهُ إِلَّا اللَّهُ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ وَشُيُوخِهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ صَاحِبُ حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمُصَنِّفَاتِ
الْمَشْهُورَةِ فِي الْإِعْتِقَادِ الَّذِي جَمَعَهُ: طَرِيقُنَا طَرِيقُ السَّلَفِ الْمُتَّبِعِينَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ
وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ. قَالَ: وَمَا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ كَامِلًا بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الْقَدِيمَةِ لَا يَزُولُ
وَلَا يَحُولُ؛ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِعِلْمٍ بَصِيرًا بِبَصَرٍ سَمِيعًا بِسَمْعٍ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامٍ وَأَحَدًا الْأَشْيَاءَ
مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ كُتُبِهِ الْمُنزَلَةِ كَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَنَّ
الْقُرْآنَ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ مَقْرُوءًا وَمَتْلُوعًا وَمَحْفُوظًا وَمَسْمُوعًا وَمَكْتُوبًا وَمَلْفُوظًا كَلَامُ
اللَّهِ حَقِيقَةٌ لَا حِكَايَةَ وَلَا تَرْجَمَةَ وَأَنَّهُ بِاللَّفَظِ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَأَنَّ الْوَاقِفَةَ

وَاللَّفْظِيَّةَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَأَنَّ مَنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ يُرِيدُ بِهِ خَلْقَ كَلَامِ اللَّهِ
فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَأَنَّ الْجَهْمِيَّ عِنْدَهُمْ كَافِرٌ.

وَذَكَرَ أَشْيَاءَ إِلَى أَنْ قَالَ: وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ثَبَّتَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الْعَرْشِ وَاسْتِوَاءِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَقُولُونَ بِهَا وَيُثْبِتُونَهَا مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ وَأَنَّ اللَّهَ بَائِنٌ
مِنْ خَلْقِهِ وَالْخَلْقَ بَائِنُونَ مِنْهُ؛ لَا يَحِلُّ فِيهِمْ وَلَا يَمْتَرِجُ بِهِمْ وَهُوَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ فِي
سَمَائِهِ دُونَ أَرْضِهِ. وَذَكَرَ سَائِرَ اعْتِقَادِ السَّلَفِ وَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ فِي رِسَالَتِهِ: لَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ إِنَّهُ بَدَاخِلِ الْأَمْكِنَةِ وَمَمَارِجِ
كُلِّ شَيْءٍ وَلَا نَعْلَمُ أَيْنَ هُوَ؛ بَلْ نَقُولُ هُوَ بَدَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ
وَسَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَقُدْرَتُهُ مُدْرِكَةٌ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا
كُنْتُمْ﴾.

وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَارِفُ مَعْمَرُ بْنُ أَحْمَدَ الشَّيْخِ الصُّوفِيَّةِ: فِي هَذَا الْعَصْرِ أَحْبَبْتُ أَنْ أُوصِيَ
أَصْحَابِي بِوَصِيَّةٍ مِنَ السُّنَّةِ وَأَجْمَعَ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّفِ
مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ.

فَذَكَرَ أَشْيَاءَ مِنَ الْوَصِيَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ فِيهَا: وَأَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا
تَأْوِيلٍ وَالِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ؛ وَإِنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ
وَالْخَلْقُ بَائِنُونَ مِنْهُ بِلَا حُلُولٍ وَلَا مُمَارَجَةٍ وَلَا مُلَاصِقَةٍ وَإِنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ سَمِيعٌ بَصِيرٌ
عَلِيمٌ حَيِيرٌ يَتَكَلَّمُ وَيَرْضَى وَيَسْحَطُ وَيَضْحَكُ وَيَعْجَبُ وَيَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

ضَاحِكًا وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ شَاءَ بِلا كَيْفٍ وَلَا تَأْوِيلٍ وَمَنْ أَنْكَرَ
النُّزُولَ أَوْ تَأْوَلَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ضَالٌّ.

وَقَالَ الإِمَامُ أَبُو عُثْمَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِ
الرِّسَالَةِ فِي السُّنَّةِ لَهُ: وَيَعْتَقِدُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَيَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَبْعِ سَمَوَاتِهِ
عَلَى عَرْشِهِ كَمَا نَطَقَ بِهِ كِتَابُهُ وَعُلَمَاءُ الأُمَّةِ وَأَعْيَانُ سَلَفِ الأُمَّةِ؛ لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
عَلَى عَرْشِهِ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ.

قَالَ: وَإِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ أَحْتَجَّ فِي كِتَابِهِ المَبْسُوطِ فِي مَسْأَلَةِ إِعْتَاقِ الرَّقَبَةِ
المُؤْمِنَةِ فِي الكُفْرَةِ وَأَنَّ الرَّقَبَةَ الكَافِرَةَ لَا يَصِحُّ التَّكْفِيرُ بِهَا بِخَيْرِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الحَكَمِ وَأَنَّهُ
أَرَادَ أَنْ يَعْتِقَ الجَارِيَةَ السُّودَاءَ عَنِ الكُفْرَةِ؛ وَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ
إِعْتَاقِهِ إِيَّاهَا فَاْمْتَحَنَهَا لِيَعْرِفَ أَمَّهَا مُؤْمِنَةٌ أَمْ لَا فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ رَبُّكَ؟» فَأَشَارَتْ إِلَى
السَّمَاءِ فَقَالَ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ»، وَحَكَمَ بِإِيْمَانِهَا لَمَّا أَقَرَّتْ أَنَّ رَبَّهَا فِي السَّمَاءِ وَعَرَفَتْ
رَبَّهَا بِصِفَةِ العُلُوِّ وَالفُوقِيَّةِ.

وَقَالَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ البِيهَقِيُّ: بَابُ القَوْلِ فِي الإِسْتِوَاءِ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
العَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾ ﴿وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ﴿يَخَافُونَ
رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ
فِي السَّمَاءِ﴾ وَأَرَادَ مَنْ فَوْقِ السَّمَاءِ؛ كَمَا قَالَ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ بِمَعْنَى
عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ.

وَقَالَ ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ أَي عَلَى الْأَرْضِ وَكُلُّ مَا عَلَا فَهُوَ سَمَاءٌ وَالْعَرْشُ أَعْلَى السَّمَوَاتِ. فَمَعْنَى الْآيَةِ أَمْتُمْ مَنْ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي سَائِرِ الْآيَاتِ.

قَالَ: وَفِيمَا كَتَبْنَا مِنْ الْآيَاتِ دَلَالَةٌ عَلَى إِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ: أَنَّ اللَّهَ بَدَأَتْهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ إِنَّمَا أَرَادَ بِعِلْمِهِ لَا بَدَأَتْهُ.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النَّزُولِ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَخْتَلِفْ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ؛ كَمَا قَالَتِ الْجَمَاعَةُ؛ وَهُوَ مِنْ حُجَّتِهِمْ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ قَالَ: وَهَذَا أَشْهُرُ عِنْدَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ وَأَعْرَفُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ حِكَايَتِهِ؛ لِأَنَّهُ اضْطِرَّارٌ لَمْ يُوقِفْهُمْ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ وَلَا أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ مُسْلِمٌ.

وَقَالَ أَبُو عُمَرَ أَيضًا: أَجْمَعَ عَلَمَاءُ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ الَّذِينَ مُجِلَّ عَنْهُمْ التَّأْوِيلُ قَالُوا فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ؛ وَمَا خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ.

فَهَذَا مَا تَلَقَّاهُ الْخَلْفُ عَنِ السَّلَفِ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ الْحَقُّ الظَّاهِرُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ؛ فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ أَنْ يَخْتِمَ لَنَا بِخَيْرٍ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ لَا يَزِيغَ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَانَا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ إِنَّهُ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

قوله: **(وَالْآيَةُ يَدُلُّ أَوْهَا وَآخِرُهَا أَنَّهُ الْعِلْمُ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ هَذَا قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ)** الذي كان قول المسلمين أصبح اليوم غريباً شاذاً وليس عليه إلا أهل السنة السلفيون، وجميع المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم مخالفون لأهل السنة في هذا.

قوله: **(وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِي صَاحِبُ حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ)** يصح أن يُقال: (الأصبهاني) بالباء، و(الأصفهاني) بالفاء، ومما قال الأصبهاني: **(وَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ كَامِلًا بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الْقَدِيمَةِ لَا يَزُولُ وَلَا يَحُولُ)** إطلاق لفظ (القديم) على الصفات لا يصح، لأن صفات الله الفعلية قديمة النوع حادثة الأحاد، فالكلام والغضب، والرضى، والمحبة... إلخ، قديمة النوع: بمعنى أن الله متى ما شاءها بقدمه استطاع أن يفعل ذلك سبحانه، ومعنى أنها حادثة الأحاد: أنه سبحانه غضب الآن ولم يكن غاضباً، وضحك بعد أن لم يكن يضحك، وهكذا.

فإن قيل: كيف ينقل هذا ابن تيمية وهو خلاف معتقد السلف؟

يقال: هذه طريقته ليُحاج المخالفين، كما فعل في (الحموية)، فقد نقل عن عبد الله بن خفيف مع أنه أشعري صوفي، ونقل عن الحارث المحاسبي كلاماً قد رده هو نفسه عليه كما في (مجموع الفتاوى) وفي مواضع أخرى، وإنما نقل منه ليُقرر الإثبات الذي يُخالف فيه النُفاة ومنهم الأشاعرة المتأخرون أتباع الرازي.

قوله: **(وَقَالَ يَحْيَى بْنُ عَمَّارٍ فِي رِسَالَتِهِ: لَا نَقُولُ كَمَا قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ إِنَّهُ بِدَاخِلِ الْأُمْكِنَةِ وَمُخَارِجِ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا نَعْلَمُ أَيْنَ هُوَ؛ بَلْ نَقُولُ هُوَ بِدَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ وَعِلْمُهُ مُحِيطٌ بِكُلِّ**

شيء) ويحيى بن عمار - رحمه الله تعالى - كان شديدًا على الأشاعرة، حتى إنه كان يصعد على المنبر كل عشية ويظهر تكفير الأشاعرة، وكان شديدًا عليهم لما يرى من ضلالهم، وإن كان المشهور عند أهل السنة والذي عليه أكثرهم إلا نزرًا قليلًا أنهم ليسوا كفارًا، إلا أنهم مجمعون على تبديع وتضليل الأشاعرة.

قوله: **(وَقَالَ الشَّيْخُ العَارِفُ مَعْمَرُ بْنُ أَحْمَدَ شَيْخُ الصُّوفِيَّةِ)** يُطلق الصوفية والتصوف بمعنى التعبد، وهذا الإمام معمر بن أحمد له رسالة جميلة موجودة في كتاب (الحجة في بيان المحجة) نقلها قوام السنة، وهي رسالة نفيسة وسبق شرحها والله الحمد، وهي وإن كانت قصيرة لكن فيها تقرير بديع لاعتقاد أهل السنة.

فإذن الصوفية في الأصل تُطلق على أهل التعبد، فلذا مما يُقرره ابن تيمية وابن القيم - وينبغي أن يفهم هذا التقرير - أنه لا يُذم التصوف لذات التصوف، لأن معناه التعبد، فيقولون لا بد من التفصيل فيه، فإن أردت به التصوف الشركي فهو شرك، والتصوف البدعي فهو بدعة. وقد سبق وبسطت هذا التقرير في شرح (الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان).

أما التصوف بمعنى التعبد فليس مذمومًا، لذا يقول ابن تيمية - رحمه الله تعالى - عنهم: منهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، وهذا لا بد أن يفهم، لأن من لا يدري ويأتي ويقول إن الصوفية مذمومة مطلقًا قد يُحاجج بمثل كلام ابن تيمية هذا، فلا بد أن يكون بصيرًا بمثل هذا الكلام.

وقد بلغني أنه قد حصلت مناظرة في إحدى الدول بين سلفي وصوفي داعية شرك، فحاجّه ذاك الصوفي بكلام ابن تيمية فنفاه السلفي، فقرأ كلام ابن تيمية عليه فكُسر.

لكن أنبّه أنه قد كُثر في الاطلاق العرفي إطلاق التصوّف على التصوّف البدعي والشركي، فالأصل أن يُجرى على هذا الذي شاع وانتشر، وإذا احتيج إلى التفصيل يحصل التفصيل، هذا أولاً.

ثانياً: للصوفية عبارات وكلمات في ظاهرها خطأ، وهم يريدون معنى صحيحاً، وهذا ليس في كل عباراتهم وإنما في بعضها، وهذه الكلمات مما اصطلحوا عليه، فمن باب الإنصاف ألا يُحمّل ظاهر كلامهم على ظاهره ويُترك الاصطلاح الذي اصطلحوا عليه والمعنى الذي أرادوه، بما أننا علمنا أن له معنى آخر. وقد بيّن هذا ابن تيمية، وبيّنه بوجه أوضح ابن القيم في كتابه (مدارج السالكين).

فالصوفية مخطئون لما جاؤوا بهذه العبارات التي تُوهم الخطأ، ونحن مأمورون في العبارات المحتملة لأكثر من معنى أن نتركها، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، فنُهينا عن قول (راعنا) لأنها تُستعمل بمعنى باطل، لكن هذا شيء وأن يُحمّل قولهم المُحتمل للحق والباطل على الباطل ونحن نعلم أنهم يريدون المعنى الصواب فهذا خطأ.

قوله: (قَالَ: وَإِمَامُنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ احْتَجَّ فِي كِتَابِهِ الْمُبْسُوطِ فِي مَسْأَلَةِ إِعْتَاقِ الرَّقَبَةِ الْمُؤْمِنَةِ فِي الْكُفَّارَةِ وَأَنَّ الرَّقَبَةَ الْكَافِرَةَ لَا يَصِحُّ التَّكْفِيرُ بِهَا بِخَبَرِ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَعْتَقَ الْجَارِيَةَ السَّوْدَاءَ عَنِ الْكُفَّارَةِ...) وكلام أبي عثمان الصابوني - وهو شافعي - حُجَّة على الأشاعرة الشافعية، وكلام الإمام الشافعي حجة عليهم.

والإمام أبي حامد الإسفراييني هو إمام متميز في الفقه والاعتقاد، وكان شديدًا على الأشعرية، وهو إمام كبير عند الشافعية، وكلامه حُجَّة على الشافعية الأشاعرة، وهو إمام جليل حتى إن النووي إذا قال: (قال أبو حامد) يعني أبا حامد الإسفراييني، ولا يعني به أبا حامد الغزالي.

وهناك إسفراييني آخر أشعري اسمه أبو إسحاق الإسفراييني، ولا أعنيه وإنما أعني أبا حامد الإسفراييني، وللشافعية كلام شديد على الأشاعرة وقد تقدم الكلام على المالكية، وكذلك للحنفية كلام يُقرروه على خلاف معتقد الأشاعرة، كما ترى في (العقيدة الطحاوية)، فإنه لما قرر الاعتقاد نَسبه إلى أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن.

وكل الكلام في (العقيدة الطحاوية) على معتقد السلف إلا ما يتعلق بمرجئة الفقهاء وما يتعلق بالإيمان، وكل الاعتقاد الذي قرره يخالف الاعتقاد الأشعري فيما خالفوا فيه.

أما الحنابلة فخلافتهم مع الأشاعرة أشهر من أن يُدَلَّلَ عليه، فإن المحنة قديمة بين الأشاعرة والحنابلة، حتى إن أبا الحسن الأشعري لما تاب وأتى بكتابه (الإبانة) للبرهاري، نَظَرَ فيه البرهاري ثم رماه ولم يقبله، لأنه رأى أن هذه التوبة توبةٌ مجملّة، فلم يلتفت إليها - رحمه الله تعالى -.

وكان الحنابلة أهل قوة في مواجهة الأشعرية، ولهم محن في ذلك، حتى إن الخطيب البغدادي كان حنبلياً، وكان عنده شغف في جمع الروايات، فأراد أن يأخذ العلم من أهل الكلام، فعاب عليه الحنابلة أن يدرس عند أهل البدع، لأن الحنابلة مشهورون بتمسكهم بالسنة، فبسبب هذا ترك المذهب الحنبلي وانتقل إلى المذهب الشافعي حتى يتيسر له التعلم عند أهل البدع ولا يعيب عليه أحد.

ويا ليته لم يفعل ذلك، فكانت النتيجة أنه وقع في اعتقادات بدعية، كرد خبر الآحاد في الاعتقاد، وغير ذلك من الأخطاء والضلالات، ولو قُدِّرَ أنه لم يتوسّع لكان خيراً من أن يتوسّع ويقع في مثل هذا.

قوله: **(وَقَالَ أَبُو عَمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي شَرْحِ الْمُوطَّأِ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى حَدِيثِ النَّزُولِ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَخْتَلَفْ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي صِحَّتِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى الْعَرْشِ)** كلام ابن عبد البر في المجلد السابع من (التمهيد) كلامٌ عظيم في الاعتقاد، وفيه ذكر الإجماع على أن أسماء الله على الحقيقة لا على المجاز، وفي نقل ابن تيمية عنه هنا ذكر إجماع العلماء على قبول هذا الحديث، وهذا كله يخالف ما عليه الأشاعرة من المالكية، كما يخالف ما عليه الأشاعرة من بقية أصحاب المذاهب.

أسأل الله أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - على ما قدّم للإسلام والمسلمين.

فلما قرأنا في أول الرسالة أنه فريد زمانه، بل يُقال: لم يأت أحد مثله بعده - رحمه الله تعالى -، فقد آتاه الله علماً وتحققاً للاعتقاد، ولولا الله ثم ابن تيمية أظن أن كثيراً من الناس اليوم لن يهتدي لمذهب السلف، لكن الله منّ بهذا الإمام - رحمه الله تعالى - .
ومن الكلمات العظيمة التي نُقلت عن الشيخ ابن جراح - رحمه الله تعالى - وهو من مشايخ وعلماء الكويت، قال: من لم يُطالع كتب ابن تيمية وابن القيم قلّ أن يسلم من بدعة.

وصدق - رحمه الله تعالى -، فإن فيها من تأصيل الاعتقاد الشيء الكثير الذي يحتاج إليه كل واحدٍ منها.

وأختم التعليق على هذه الرسالة العظيمة بتنبهات:

التنبه الأول:

ذكر ابن تيمية - رحمه الله تعالى - في هذه الرسالة وفي (الحموية) الواقعة، وهؤلاء الواقعة ليس لهم مذهب كالأشاعرة والاعتزلة، وإنما هم يوجدون في نزاع من الناس ممن يحصل عندهم إشكال فيتوقفون، والمراد بهم من يتوقفون في أسماء الله وصفاته لا الواقعة في كلام الله.

فيحصل عندهم اضطراب فيتوقفون، مرة يُؤوّلون ومرة يتوقفون، فإذاً هو ليس مذهباً يُنسب لطائفة معيّنة.

التنبيه الثاني:

ينبغي أن يُعلم هذا المبحث الدقيق الذي قد يخفى على بعض أهل السُّنة، وهو أن العلاقة بين أسماء الله وصفاته وأسماء وصفات المخلوقين علاقة تواطؤ، وذلك أن العلاقة بين الألفاظ أربعة أقسام، ذكرها جمعٌ من أهل العلم منهم الغزالي في كتابه (معيار العلم)، وذكرها ابن النجار في أول (شرح الكوكب)، وذكرها غيرهم من أهل العلم، وهي معروفة من جهة تقسيم الأشياء استقرائياً.

- **القسم الأول:** المترادفة، وهي أن تختلف الأسماء وتتفق المعاني، مثل: (سيف، مهند، صارم، حسام) فالأسماء مختلفة والمسمى واحد وهو السيف.
- **القسم الثاني:** المتباينة، وهي أن تختلف الأسماء والمعاني، فتقول: (سماء وأرض)، (إنسان وجماد).
- **القسم الثالث:** المشتركة، وهي تشترك في الاسم وتختلف في المعنى، وهي عكس المترادفة، فتقول: (عين) وهي تُطلق على العين الجارحة، وتُطلق على عين الماء، وعين الذهب، والجاسوس.
- **القسم الرابع:** المتواطئة، وهي اسمٌ كليٌّ مطلق تحته أفراد، فتقول: (إنسان) ويدخل تحته فهد، وزينب، وخالد، وفاطمة، والجامع لهم الإنسانية، أو تقول: (رجل) فيدخل تحته: زيد، وعمرو... إلخ، والجامع لهم الرجولة.

فالمتواطئة لابد أن يكون هناك جامع لها، إن كان الإنسان فالإنسانية، وإن كان رجلاً فالرجولة، وهكذا.

أما المشتركة فليس فيها من حيث المعنى شيء من الاشتراك، وإنما في اللفظ، فتقول (عين جارحة)، والجاسوس تقول عنه عين، فالعين والجاسوس لا يتفقون في شيء من المعنى وإنما في الاسم فحسب.

فإذا علم هذا، وإذا نظرنا إلى العلاقة بين صفاتنا وصفات ربنا سبحانه وتعالى، ففي صفة السمع مثلاً، فلا يصح أن تكون العلاقة علاقة ترادف، فهذا كفر، لأنه تشبيه للخالق بالمخلوق، والله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويقول سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ويقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

وكذلك لا يصح أن تكون العلاقة علاقة تباين، فإن الصفة قد اتفقت في الاسم والمعنى، فالله يسمع والمخلوق يسمع، قال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۗ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقال سبحانه عن الإنسان: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الإنسان: ٢]، فإذا ثبت السمع والبصر للمخلوق كما أثبتته لنفسه سبحانه.

ولا يصح أن تكون العلاقة مشتركة، لأن علاقة الاشتراك هي اتفاق الاسم مع اختلاف المسمى تماماً، كعين الجارحة وعين الجاسوس، وعين الماء، وعين الذهب.

فإذن بقي التواطؤ، فالجامع بين صفة السمع لله وصفة السمع للمخلوق: هو إدراك السمع، وصفة البصر الجامع لها: إدراك المبصرات، لكن فرقٌ بين إدراكنا وإدراك ربنا سبحانه، فبالنسبة للوجود الذي يُقابل العدم، الله موجود ونحن موجودون، لكن فرقٌ بين وجود الله ووجود المخلوقين.

لذلك أهل السُّنة يقولون إن العلاقة بينها علاقة تواطؤ، وقال ابن تيمية: هذا قول السلف، كما في (الأصفهانية)، وقرره في (بيان تلبس الجهمية).

ومما ينبغي أن يُعلم أنه إذا كان بين الفردين فرقٌ كبير فإن من ينظر من بعيد يظن أن العلاقة علاقة اشتراك، ولا علاقة بينها في المعنى لشدة الفرق، وهذا مثل نور المصباح ونور الشمس، فالعلاقة بينهما علاقة تواطؤ، فكلاهما مصباح، لكن لشدة الفرق يظن الظان أنه ليس بينهما علاقة في المعنى.

لذلك يسمى مثل هذا بالمشكك، والمشكك نوع من التواطؤ، وقد قرّر هذا ابن تيمية في (التدمرية) وفي مواضع من كتبه - رحمه الله تعالى -.

وقد رأيت بعض الأشاعرة المعاصرين أرادوا أن يردوا على (التدمرية) واستنكروا على ابن تيمية هذا الكلام، وهذا يدل على جهله أو بغيه، وذلك أن يقال: أنتم أيها الأشاعرة على هذا في الصفات السبع التي تزعمونها، فيسأل الأشعري: أثبت أن الله يسمع؟ فيقول: نعم - لأنهم يشنون صفة السمع -.

وإذا سُئِلَ: ما العلاقة بينها؟ فقطعاً العلاقة علاقة تواطؤ، وهذا الذي قرره ابن تيمية دَلَّ عليه الكتاب والسُّنة والإجماع، لأن الله أثبت لنفسه السمع وأثبته للمخلوق، وهكذا بقية الصفات.

التنبية الثالث:

ينبغي أن يُعلم أن المقصد الأساس من هذه الرسالة ومن (التدمرية) و(الحموية) وغيرها الكثير من كتب ابن تيمية، هو نقض معتقد الأشاعرة، لأنهم قد شاعوا وانتشروا.

ومن أسباب انتشارهم صلاح الدين الأيوبي، فإنه عمَّد متون الأشاعرة على الصغار حتى حُفظت، والشيء إذا تولَّاه السلطان كان سبباً لانتشاره.

ومن أسباب انتشار مذهبهم أنهم ظهروا أمام الناس بأنهم أنصار أصول الدين وظهروا بأنهم يجاربون المعتزلة، فراج أمرهم على الناس.

ومن الأسباب: أنهم يُوافقون السلف في الإجمال، وإذا جاء التفصيل بان أمرهم على خلاف ذلك، ومن أمثلة ذلك: يقول الأشعري: الإيمان يزيد وينقص كما يقوله السلف، لكن إذا قلت للأشعري فصل ذلك، هل الإيمان في نفسه يزيد؟ فهم لا يُقرُّون بذلك لأنهم مرجئة ويرون أن الإيمان جزء واحد لا يتجزأ.

فيقولون في الإيمان: يزيد في متعلقاته لا في ذاته. ومعنى هذا: أنك إذا علمت اليوم عشرة أمور من الدين فأمنت بها، ثم آمنت غداً بعشرة أمور من الدين، فيزيد الإيمان

في متعلقاته، أما هو في نفسه فهو جزء واحد لا يزيد. وقد صرح بهذا العز بن عبد السلام في فتاواه.

وكذلك قد يقولون عن زيادة الإيمان أنه مجاز، والمجاز طاغوت أصبحوا يفزعون إليه في تأويل كل ما لا يُوافق ما هم عليه، وقد سمي المجاز طاغوتًا ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلّة).

وينبغي أن نعلم أن الأشاعرة مبتدعة بإجماع أهل السُّنة، وإجماع كل من عَرَف ما هم عليه، وأن الخلاف بينهم وبين أهل السُّنة خلافٌ كبير للغاية، لكنهم أقرب من المعتزلة، والمعتزلة أقرب من الجهمية، فالقرب شيء وأنهم مخالفون لأهل السُّنة في أبواب كثيرة شيءٌ آخر.

فالأشاعرة مخالفون لأهل السُّنة في أصول كثيرة أذكر بعضها على عجلة:

- **الأمر الأول:** مخالفتهم في معنى كلمة التوحيد (لا إله إلا الله)، فيقولون معناها: لا قادر على الاختراع إلا الله، وأهل السُّنة يقولون: لا معبود بحق إلا الله. ذكر هذا الحلّيمي في كتابه (شعب الإيمان)، وذكره البيهقي ونقله عن الحلّيمي وأقرّه، وذكره أبو بكر الباقلاني.

- **الأمر الثاني:** لا يُثبت الأشاعرة علو الله، وأهل السُّنة مجمعون على إثبات علو الله.

- **الأمر الثالث:** الأشاعرة لا يُثبتون شيئاً من الصفات الفعلية، وأهل السنة يُثبتون الصفات الفعلية.
- **الأمر الرابع:** استقر مذهب الأشاعرة على عدم إثبات شيء من الصفات الذاتية، إلا خلافاً بين أوائهم ومتأخريهم في بعض الصفات كاليدين والعينين والوجه، وإلا هم لا يُثبتون الصفات الذاتية الخبرية، التي هي بالنسبة إلينا أبعاض.
- **الأمر الخامس:** الأشاعرة يُقررون أن العقل يُعارض النقل، فإذا تعارضاً فإن العقل مُقدم على النقل، وقد قرر هذا الرازي في شرح الأربعين وغيره عند كلامه عن القانون الكلي.
- **الأمر السادس:** الأشاعرة في إثباتهم للصفات السبع أو أكثر -على خلاف بينهم- هم يُثبتونها بالعقل أولاً، ثم ثانياً يقولون هي قديمة لا تتجدد، أما أهل السنة فيثبتونها بالشرع ويجعلون العقل من أدلتها لكن الاعتماد على الشرع، ثم هم يجعلونها قديمة النوع حادثة الآحاد.
- **الأمر السابع:** أهل السنة يقولون: الإيمان يزيد وينقص وهو قول وعمل واعتقاد، والأشاعرة يُخالفون في ذلك، فهم مرجئة، لذلك الكفر عند الأشاعرة لا يكون بالقول والعمل والاعتقاد، وإنما يكون بالتكذيب أو بالجهل، لأن منهم من يقول الإيمان هو التصديق، ومنهم من يقول الإيمان هو المعرفة، فإذن الكفر يُقابل هذا.

- **الأمر الثامن:** الأشاعرة لا يُثبتون رؤية الله سبحانه يوم القيامة ولا في الجنة، لذا يقولون: يُرى إلى غير جهة، ونتيجة هذا أنه لا يُرى كما اعترف بذلك الرازي.

- **الأمر التاسع:** الأشاعرة لا يُثبتون الكلام اللفظي وإنما يُثبتون الكلام النفسي، وحقيقة هذا أن الله لا يُتكلم، كما اعترف بهذا الرازي.

- **الأمر العاشر:** الأشاعرة فيما يتعلق بالآيات والتي يسمونها بالمعجزات يجعلون الآية خاصة بالإعجاز وعلى وجه التحدي، أما أهل السنة فيقررون أن أكثر آيات الأنبياء ليست على وجه التحدي، بل كثيرٌ منها ليس على وجه التحدي ولا على وجه الإعجاز للخصم، وقد بسط هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه (النبوات).

إلى غير ذلك من الضلال الكبير عند الأشاعرة، فلذا تعجب من بعض أهل السنة أن يقول إن الأشاعرة من أهل السنة، وإذا سُئل كيف هم من أهل السنة؟ قال: هم أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة.

وهذا غلط تأصيلاً وواقعاً، أما تأصيلاً: فإن البدعة غلابة، فمن وقع فيما يستحق به التبديع لا يُقال هو سني فيما وافق فيه أهل السنة، ثم ثانياً يلزم على هذا أن يُقال إن المعتزلة أهل سنة فيما وافقوا فيه أهل السنة، فلذلك لا يصح أن يُقال إنهم من أهل السنة البتة.

فإن قيل: ماذا يُقال عن كلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى) وفي كتابه (منهاج السنة) لما تكلم عن الأشاعرة وقال: هم أهل السنة بالمعنى العام؟ حتى ظن بعض طلبة العلم أن السنة لها إطلاق عام وإطلاق خاص، فقالوا: الأشاعرة أهل سنة بالإطلاق العام وليسوا من أهل السنة بالإطلاق الخاص؟

فيقال: هذا غلط، وقد بيّن ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في أكثر من موضع، ويُستفاد من كلامه أن السنة بالمعنى العام أي عند العامة، قال: فإن العامة إذا ذكروا أهل السنة فيذكرون ذلك فيما يُقابل الرافضة، فكل من ليس رافضياً فهو من أهل السنة، فذكر ذلك ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في بيان ضلال الرافضة في أن عوام المسلمين جعلوا كل الناس من أهل السنة في مقابل الرافضة، فهذا اصطلاح العوام لا الاستعمال الشرعي.

ومثل هذا ينبغي أن يُعرف.

التنبيه الرابع:

بين (القاعدة المراكشية) و(الحموية) تشابه، لأن الهدف من تأليف (المراكشية) هو الهدف من تأليف (الحموية)، فهو جواب سؤال فيه الرد على معتقد الأشاعرة. إلا أن (الحموية) أطول وأكثر تعقيداً، وقد ألفتها قبل (المراكشية)، وهي أكثر نقلاً عن المخالفين، فقد نقل عن المخالفين لأهل السنة ما يؤيد أهل السنة في الرد على

الأشاعرة أتباع الرازي، كالنقل عن الحارث المحاسبي، والنقل عن أبي عبد الله بن خفيف.

وأيضاً صرّح في الحموية بأهل التفويض والرد على المفوضة، وكذلك في (الحموية) أكثر الرد على الأشاعرة وأصل لذلك، وذكر أن عامة التأويلات التي بين أيدينا اليوم هي تأويلات بشر المريسي، وذكر أشياء قوية في الرد على الأشاعرة - رحمه الله تعالى -.

وكذلك مما ذكر في (الحموية) لما بيّن أن السلف لم يقولوا بالتأويل عدّ مصادر وكتب أهل السنة في ذلك، ثم ختم (الحموية) ببيان أصناف المخالفين، وهذا مما لا يوجد في هذه القاعدة، وإن كان كلاهما مفيدين إلا أن (الحموية) أقعد وأكثر غزارة.

أسأل الله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، وجزاكم الله خيراً.